28

2251.283
Dār al-Fann al-Hadīth
Hal taltaqī al-ahzāb

ISSUED TO

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE

Princeton University Library
32101 073578799

آراء

رجال السياسة والفكر والاقتصاد

ما هو رأيك في الأحزاب؟

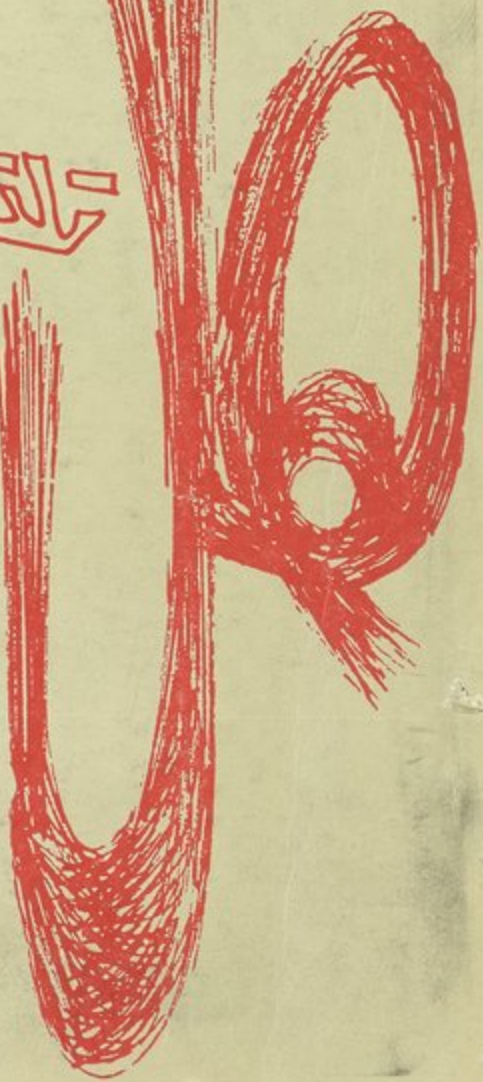

ابراهيم حمزاوي
احمد عبد الكريم
احمد مظهر العظمة
احمد سلطان
احمد علوش
احسان سركيس
امين النفوري
بشير العوف
ثابت عزاوي
جميل صليبا
جودة الركابي
جورج حريكة
حافظ الجمالي
رفيق بشور
روبير الياس
زكي الارسوزي
شكيب الجابري
صبري العسلي
عفيف البزري

عبد القادر الميداني
عبد السلام العجيلي
عبد البر عيون السود
عزة النص
عوض بركات
فلك طرزي
فؤاد قدري
فؤاد العادل
كامل عياد
مأمون الكزبري
محمد المبارك
محمد زلفو
مصطفى أمين
معروف الدواليبي
منير شيخ الارض
موريس صليبي
نظيم الموصلي
نور الدين حاطوم
وديع صيداوي

هـل تلتقي الاحزاب ؟

الطبعة الاولى

دمشق ١٩٦٣

[Dār al-Fann al-Ḥadīth]

Hal taltaqī al-aḥzāb

هل تلتقي الأحزاب؟

آراء رجالات السياسة والاقتصاد والفكر

في سورية

موضوع الكتـــاب :

مجموعة الاجوبة حول السؤال التالي :

هل تعتقدون ان قيام الاحزاب يمكن ان يرسي قواعد ديموقراطية ثابتة تنهض عليها الحياة السياسية في سورية .. في المستقبل ؟

وهل هنـــاك خطوط عريضـــة يمكن ان تلتقي عندهـــا الاحزاب لخدمة القضايا الوطنية في البـــلاد ؟

4-9-63 (95 FARM)

2251
.283

كلمة الدار

لقد نبتت فكرة اصدار هذا الكتاب في الايام التي عزمت فيها حكومتنا الحالية على اصدار قانون الاحزاب ، واذ رأينا أن بلادنا مقدمة على حياة حزبية جديدة تتفتح في ظل ديموقراطية وارفة بعد الفترة المظلمة التي خيمت على بلادنا طوال عهد الوحدة ، واذ رأينا أيضا أن فكرة قيام الاحزاب التي جمد نشاطها خلال سنوات أربع أخذت تشغل الرأي العام في سورية وتثير النقاش في الصحف والمجالس العامة والخاصة . إزاء ذلك ارتأينا كمؤسسة للنشر ان نسهم بعض الاسهام في هذا الموضوع الهام المطروح على بساط البحث ، فطرحنا سؤالنا على المهتمين بشؤون السياسة والاقتصاد والفكر في بلدنا ، ومن مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية كيما تأتي الردود معبرة عن الغالبية العظمى من شعبنا . ومن أجل ذلك وجهنا السؤال الى شخصيات متعددة متباينة في الرأي والعقيدة ، ليقيننا أن ليس كالصراع الفكري النيّر يكشف عن الحقيقة ويهدي اليها . ولاعتقادنا أيضا أن وطننا الآن أشد ما يكون حاجة الى أن تتكاتف فئاته الوطنية المخلصة الواعية التي يفترض ان تكون عهود الارهاب والديكتاتورية والتسلط الفردي التي مرت على سورية قد عجمت عودها وأعطتها دروسا من الصعب نسيانها .

قصدنا ان تلتف القوى الوطنية التي ستنتظم عما قريب في مؤسسات حزبية حول هذا الوطن ، وتؤلف درعاً واقية ترد عنه كيد المؤامرات الاستعمارية بالرغم من التباين في وجهات النظر وفي الاهداف البعيدة .

ونحن بعملنا هذا لا نصدر عن رأي أية فئة معينة ، وانما توخينا أن نخدم المصلحة الوطنية العامة عن طريق تقديم هذا الكتاب الذي قد يلقي الضوء الكاشف على قضية تعتبر من قضايا الساعة في بلدنا .

والفضل في ذلك يرجع الى السادة الذين تفضلوا فأجابوا على سؤالنا . ولا بد لنا من القول أن بعض من توجهنا اليهم بالسؤال قد اعتذروا عن الاجابة لاسباب لم نقتنع بها كثيرا . والبعض الآخر وعدوا بالاجابة ، وانتظرنا ولم يجيبوا .

ونود أن نقول أننا قد رتبنا الاجوبة حسب الاحرف الابجدية وأما استهلال الكتاب فأردنا ان نوشحه برأي دولة الاستاذ خالد العظم رئيس مجلس الوزراء ، وقد اقتطفناه من بيانه الذي أذاعه على الشعب مؤخرا .

نقدم الى القراء هذا الكتاب وكلنا أمل ان نكون قد أدينا شيئا من الواجب الوطني .

دار الفن الحديث

كلمـة دولة رئيس مجلس الوزراء
السيد خالد العظم

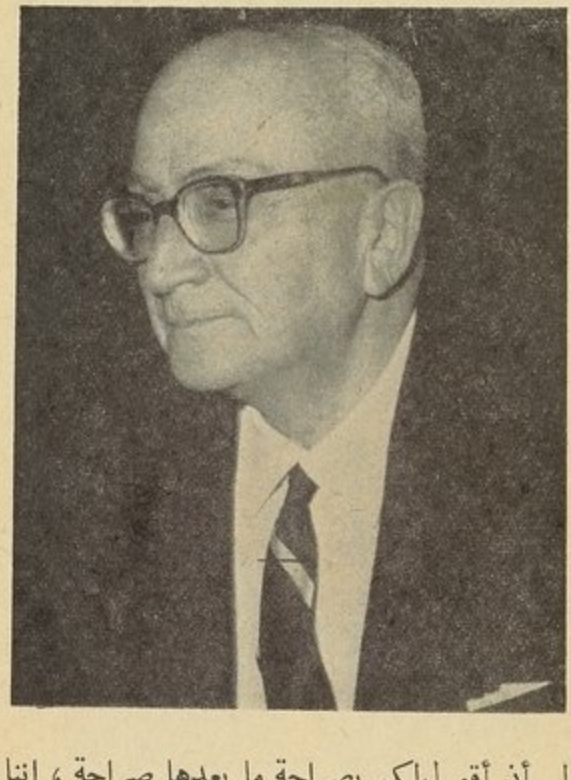

لا بد لي أن أقو لكم بصراحة ما بعدها صراحة ، اننا في هـذه الايام نشهد تمخضا لاقامة أحزاب سياسية جديدة • وقيام الاحزاب السياسية أمر طبيعي في بلد ينشد الديموقراطية والتمكين لها ، لانه لا حياة ديموقراطية عمليا ، من غير قيام أحزاب سياسية •

ولكن دعوني أقول لكم عامة ، ولمن يتطلعون لتشكيل أحزاب سياسية خاصة ، ان قيام الاحزاب السياسية ، في هـذه المرحلة التي يجتازها وطننا ، يجب الا يعني قيام حرب باردة او حامية بين الاحزاب وبالتالي بين المؤيدين لهذه الاحزاب من المواطنين ، لان حربا داخلية تقوم في وطننا ، سواء أكانت باردة او حامية ، ستكون لها نتائج خطيرة على حياة المواطنين ومركز الوطن عربيا ودوليا ، وانا لا أعني من ذلك انني اريد ان انصح بعدم اختلاف المناهج والوسائل بين الاحزاب ، او امنع التسابق بينها للخير العام ، وانما الذي أعنيه هو ان الاحزاب في مناهجها تستطيع ان تختلف اذا ارادت ، ولكن مصلحة الوطن العليا تقضي في مثل هذه الظروف الذي تمر به سورية ، ان يجهد قادة الاحزاب ليجدوا الارض المشتركة التي تجمع بينهم في ميثاق وطني تقتضيه طبيعة المرحلة ، وان يتعاهدوا على تنفيذه بالاتفاق معا ، ليفيد الوطن من كفاءة جميع ابنائه .

وأرى ان الحكم القومي المستند الى ميثاق وطني يجب ان يدوم حتى تحقيق هذا الميثاق ، وعندما يكون الوطن قد نعم خلال فترة معقولة بحكم مستقر تشترك فيه جميع العناصر السياسية الحزبية ، كما يصبح الحكم مستندا الى تنفيذ منهاج وطني معين في فترة محدودة ومعينة فاذا ما انتهى تنفيذ هذا المنهاج كان للاحزاب السياسية ، أما ان تتفق على منهاج جديد ، وتبقى معا في حكم قومي ، ريثما يتم تحقيق المنهاج الوطني الثاني ، او ان ينسجم بعضها في تشكيل حكم ائتلافي لتنفيذ منهاج آخر واضح في حين تمارس الاحزاب الاخرى التي ليس لها الاكثرية في المجلس مهمة المراقبة والمعارضة البناءة ، وفق الانظمة الديموقراطية الدستورية .

على كل حال ، المهم ان يعرف كل حزب سياسي ، ان ما من حزب واحد في هذه المرحلة التي يعيشها الوطن له الاكثرية المطلقة وبالتالي ما من حزب يستطيع ان يتسلم مسؤولية الحكم لوحده ، وما دامت هذه هي ارادة الشعب ، فمعنى ذلك ان الشعب يريد من الاحزاب بدورها ان تتعايش وتتعاون ، كما يتعايش المواطنون ويتعاونون ، واذا كانت طبيعة الحكم القومي تجعل مهمة رئيس الحكومة صعبة فان الامل معقود على وطنية جميع الفرقاء في الحكم القومي الا يزيدوا من هـذه الصعوبات ، ليبقى الحكم مستقرا ، ويبقى شعار التعايش بين المواطنين ، وشعار التعايش بين الاحزاب السياسية هو الشعار الذي ينظم علاقات المواطنين وعلاقات هذه الاحزاب .

واذا لم تقم الاحزاب السياسية رقابة ذاتيـة على جموحها سواء تعاونت في حكم قومي او انتظمت في حكم اكثرية تحكم واقلية معارضة فان هذه الاحزاب بل الوطن جميعا ، يمكن ان يدفع الثمن من حساب النظام الديموقراطي الذي ينشده الشعب ، وعندها تكون الخسارة عامة للاحزاب وللوطن على السواء .

ان للنظام الديموقراطي أصولا وقواعد وتقاليد يجب ان تراعى وتحترم ، وما لم يكن الشعب هو الرقيب الاول ، بل الملزم الاول لجميع الفرقاء السياسيين في مراعاة هذه الاصول والتقاليـد واحترامهـا تقع المسؤولية على الشعب ، كمـا تقع المسؤولية على الاحزاب السياسية .

واذا ما وجدتني مضطرا لشرح هذه البديهيات والتأكيد عليهـا ، فما ذلك الا لانني ارجو كمواطن ، ومن قبل ان تجري الانتخابات النيابية الجديدة وتظهر نتائجها ، ان تعرف جميعا ومقدما ، ان طبيعة بلادنا لا تسمح بعد لأي حزب سياسي ان تكون له الاغلبية المطلقة في

هذه المرحلة لينفرد بالحكم وحده • وكل محاولة للاصطناع لا تعكس واقع الشعب وارادته ، لن تكون نتائجها خيرة لا على الذين يصطنعونها ، ولا على النظام الديموقراطي ولا على الوطن •

ان الديموقراطية الصحيحة والسليمة يجب ان ترسخ في نفوس المواطنين وعقولهم جميعا ، لأن وطننا لن يستقر وينتعش ويتقدم الا اذا عشنا في ظل الديموقراطية الصحيحة • وكما أدت سورية العربية دورها الطليعي في موكب العمل للتحرر العربي الشامل من الاستعمار ونفوذه، حتى أصبحت بلدنا من أصحاب الرسالات في هذا المضمار ، فيجب ان تؤدي دورها الطليعي الجديد في ترسيخ المفهوم الديموقراطي الصحيح في الوطن العربي كله ، دون ما تدخل بالشؤون الداخلية لأي جزء من أجزائه ، لأن النموذج الحي الناجح هو النموذج الذي يحتذى ، ولنتعاهد جميعا ، على ان نجعل من بلدنا النموذج الحي للحكم الديموقراطي الصحيح والسليم لتؤدي سورية العربية رسالتها نحو الامة العربية جمعاء ، لخيرها ولخير الانسانية •

جواب الاستاذ ابراهيم الحمزاوي

امين العاصمة

اعتقـد ان قيام الاحزاب السياسية ، بالمعنى الصحيح ، هو الطريق السليم لارساء قواعـد الحكم الوطني والنظام الديموقراطي في سورية، لأن الاحزاب ، بمعناهـا الصحيح ، هي الوسيلة الصالحة للتعبير عن مصالح الشعب وأهدافه ، كمـا انها هي الاداة الصالحة لحماية هذه المصالح وتحقيق هـذه الاهداف .

والذي أعنيه بقولي « الاحزاب السياسية بالمعنى الصحيح » هو ان تكون سياسة الحزب سياسة مبنيـة على أسس صحيحة من العـلم والواقع هذا من جهـة ومن جهة ثانيـة ان يكون دستور الحزب التعـاون المخلص مع جميع العناصر الوطنية ، بعيدا عن كل تعصب ، بعيدا عن كل عنعنة غريبة عن مفاهيم الوطنية الصحيحة .

جواب الاستاذ احمد عبد الكريم

وزير الاصلاح الزراعي سابقا

مما لا شك فيه ان الحياة الديموقراطية لا تستقيم بدون احزاب لان الديموقراطية في التعريف هي حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب . والاحزاب هي المدرسة التي يتخرج منها بل ويتتلمذ فيها القادة السياسيون ممن يشعرون بمسؤوليتهم العامة تجاه الشعب وقضاياه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بل ان الاحزاب عبارة عن مدرسة لكل الذين اتاحت لهم الظروف ليلتقوا قسطا من العلم ولاولئك الذين لم تتح لهم ظروفهم الخاصة والظروف الاجتماعية المحيطة بهم أية فرصة للعلم ، وعن طريق الحزب يمكن لاولئك وهؤلاء ان يتلقوا من المعرفة ما يؤهلهم لفهم مشاكل البيئة التي يعيشون فيها كما يمكنهم ان يتلقوا من اخوتهم المواطنين ممن تجمعهم واياهم اهتمامات وتصورات وأهداف ومصالح واحدة رغم ما بينهم من فوارق ثقافية او مهنية او اقليمية . ففي الحزب يمكن ان يلتقي العامل مع استاذ الجامعة والفلاح مع الاديب وسائق الجرار مع الوزير ومدير المصنع مع الممرض او الطبيب تجمعهم كلهم وحدة التفكير ، وحدة في الاهداف الاجتماعية او الاقتصادية ويشعر كل فرد منهم عندما يلتقي على صعيد الحزب مع اخوانه من جميع الاختصاصات او الفعاليات او الاقاليم ان هؤلاء

جميعا يتقاضون معه مصيرا واحدا فيزداد ارتباطه بالمجتمع الذي يعيش فيه بل يزداد حبه لهـذا المجتمع . كما تصبح نظرته للمستقبل ومواقفه تجـاه المشاكل اكثر اشراقا وتفاؤلا ، انه في اطار هـذا التعاون الحزبي والتآخي الفكري بين عناصر مختلفة من حيث المهن او الاقامة او مستوى المعرفة يخلق من المواطن الحزبي انسانا آخر لا يؤمن بالجماعـة والعمل الجماعي فحسب وانمـا يؤمن أيضا بأن العمل الجماعي وحده قادر على مواجهة أعظم الكوارث وحل اعقد المشاكل الاجتماعية بالاضـافة الى هـذا فان المدرسة الحزبية هي الوسيلة التـي تحصن الجماهير بالحدود الدنيـا من الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بشكل يحصن الفرد والجماعة ضد الاضاليـل والدعاوات الكـاذبة والشعارات المزيفة والآراء السطحية التي اصبحت في عصرنا هذا وسيلة اساسية يستعملها الحكام والمستغلون كمـا يستعملها الاستعمار ليصل كل منهم الى أهدافه التي تقوم كلها اساسا على استغلال الغالبية العظمى من الشعب لصالح فرد او افراد او طبقة او دولة اخرى واحيانا لصالح بعض الاغراض المحدودة زمنيا او لاكتساب الرأي العام تجاه قضيـة معينة . وبفضل الوعي الحزبي واقصد الوعي العقائدي المبني عـلى مبادىء وبرامج واضحة ودقيقة ، وبفضل الدراسات والبحوث والنشرات والندوات الدولية التي تستخدمها الاحزاب لايضاح مبادئها واهدافها والطرق والاساليب التي توصلها لهذه المبادىء او التحليل او مـن اجل ايضاح وجهة نظر الحزب من قضية من القضايا الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية ، بفضل هذا كله يمكن لافراد الحزب ولمجموع الحزبين ان يتحصنوا ضد كـل اساليب الزيف والدعايات المخربة التي تسوق الافراد والجماعات والشعوب بعض الاحيان الى أفظع الكوارث دون شعور منهـا بالخطر التي تنساق اليـه والامثلة على هـذا كثيرة في

تاريخ كل الشعوب . ومن هنا يمكن التأكيد بأن أي نظام لا يمكن ان يكون ديموقراطيا الا اذا اتاح للشعب الحرية الكاملة في اقامة المنظمات السياسية والنقابية والمهنية التي كما قلنا هي مدارس الشعب والقيادات . فيها تنصهر الانانيات والمصالح الخاصة والآراء الفجة وتتكون بدلا منها تيارات عريضة وعميقة من الرأي العام يمكن بواسطتها وحدها ان يمارس الشعب بقوة وبفعالية سلطته على الحكومات والمسؤولين في الهيئات التشريعية او التنفيذية ويمكن لكل فرد ان يشعر بالدفء والحماية وهو يتعاون مع الآلاف من اخوانه المواطنين فيتحرر من الخوف ويستطيع بعد ذلك ممارسة حريته الكاملة وان يبدي رأيه وان يدافع عن قضاياه في الاطار الجماعي دون ان يخشى على قوت يومه او حريته . وبهذا يمكن ان يكون قيام الاحزاب العقائدية التي تهدف اولا وآخرا الى معالجة القضايا الاجتماعية وتتخذ السياسة وسيلة لتحقيق هذه الاهداف لا ان تسخر الشعارات والمنظمات من أجل السياسة فقط . وهذا شرط من الشروط الاساسية لاقامة القواعد الديموقراطية الثابتة في سورية العربية .

اما الخطوط العريضة التي يمكن ان تلتقي عندها الاحزاب فباعتقادي انها كثيرة وممكنة واستطيع ان اذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

١ ـ احترام انسانية الفرد ليس في سورية فحسب بل في كل الاقطار العربية حيث اعتاد الحكام على الاستهانة بهذه الناحية وغدت قيمة الانسان العربي بالنسبة لحاكميه تتفاوت حسب الظروف او المركز الاقتصادي او الاجتماعي او المستوى الثقافي وعلاقة هذا الانسان مع اجهزة الحكم تختلف باختلاف هذه العوامل

وبهذا نجد ان مفاهيمنا للانسان المجرد يجب ان تكون في رأس المبادىء المشتركة بين كل الاحزاب لانه لا يمكن لامة ان تتطور او تحقق اهدافهـا او تساهم في بناء الحضارة الانسانية اذا كان الفرد فيها ـ أي فرد ـ لا يشعر بانسانيته الكاملة .

٢ ـ الحرية والديموقراطية وهما اساس لبنـاء مجتمع سليم متطور وفي اطارهما يجري تمثيل الشعب تمثيلا سليما يكون الدعامة الاساسية للاستقرار .

٣ ـ الوحـدة او الاتحـاد بين الاقطار العربيـة عـلى اساس مراعاة الظروف الموضوعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في ظل التكافؤ الكامل بين الاقطار .

٤ ـ مكافحة الاستعمار وهـو قاسم مشترك ليس بين الاحزاب فحسب بل بين الشعوب العربية والشعوب المتخلفة . وزوال الاستعمار بجميـع اشكاله وآثاره هو الشرط الاساسي لبناء أي مجتمع وتطويره .

٥ ـ تحرير الاجزاء المحتلة والمغتصبة من الوطن العربي كفلسطين وجنوب الجزيرة العربية والخليج ولواء اسكندرون تحريرا كاملا ودعم الحركات التحررية في الوطن العربي للوصول الى هذا الهدف .

٦ ـ استثمار الموارد المادية ومصادر الثروة في جميع انواعها مائية ومعدنية وبترولية لبنـاء اقتصاد مستقر يمكن تطويره تدريجيا لصالح المجتمع بكامله .

٧ ـ تدعيم القوات المسلحة من حيث التسلح والتدريب والثقـافة

لتكون قادرة على حمـاية هذه الاهداف .

٨ ـ احترام سيادة سورية ودورها الطليعي والاساسي في النضـال العربي وفي بنـاء الوحدة او الاتحاد بين الشعوب العربيـة وفي اقامة المجتمع العربي السليم .

٩ ـ عدم الانحياز والحيـاد الايجابي بالنسبة للكتل المتصارعـة والمحافظة على السلام ونزع السلاح .

هذه بعض النقاط المشتركة التي هي باعتقادي يمكن ان تتفق عليها جميع الاحزاب،وهناك نقاط عديدة اخرى تنفرد بها بعض الاحزاب حسب تكوين الحزب الطبقي وتبعا لاهدافه وبرامجه الاجتماعية والثقافية وهي لا تتعارض من حيث الجوهر مع معظم النقاط الواردة اعلاه والتي يمكن أن تكون قاسما مشتركا لكل المنظمات السياسية وتكون بذلك حجر الزاوية للوحدة الوطنية والاستقرار .

★ ★ ★

جواب وزير الزراعة الاستاذ احمد مظهر العظمة

لا بد للحق من دعاة يصونونه ويمكنون له في الارض ، والا دهمته غارات المغيرين وهددته جوائح المفترين ، ولذلك أوجب الله تعالى دعوة الخير ، وأمر بالصلاح والنهي عن الفساد فقال : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون »[1] ٣ : ١٠٤

ولا جرم ان الاحزاب التي تعمل متعاونة عمل دعاة البر والتقوى الصريحين فتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر بقوة وحكمة ونظام ، يفترض وجودها فرضا لملء موطن القيادة الشعبية المناضلة التي تدعمها الجماهير وتحدوها الآمال السامية لتبلغ مقاصدها الرفيعة .

فاذا انتصرت هذه الاحزاب للديموقراطية الحقة في مضمار السياسة مثلاً ، فلا تمضي فيها وراء عجلة الغرب تقلده ، تقليدا أعمى في نظامه البرلماني ، وحياته الاقتصادية ومؤسساته المالية ومصارفه ، وتشريعاته الاجتماعية ، لا تفعل ذلك تقليدا ، إنما تصدر من قبل عن ذاتها ، عن تاريخها وتجاربها ،

---

(١) الخير في الآية الكريمة كل ما فيه صلاح ديني أو دنيوي كالصلاة والزكاة والحج ، وكطلب العلم ، واحلال العدالة الاجتماعية المستطاعة ودفع المعتدين ومماشاة التطور الصحيح . والمعروف يشمل كلا من تلك الخيرات واجبا كان او مندوبا ، والمنكر يشمل كل مفسدة محرمة كانت او مكروهة .

فتأخذ بحق لديها ، ثم تصطفي من خير الامم كل ما تستطيع مبصرة واعية بعد تحليلها الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتشخيصها ما يعانيه من مشكلات ، وبذلك لا تتنكر لذاتها ، ولا تتخلف عن (التطور) الانساني الحق ولا تمنى بالهزات الاجتماعية .

فلا بد اذن من تخير اعضاء الاحزاب من ذوي الايمان العميق والتنظيم الدقيق والعزم الدائب ، ليحسنوا التخطيط ويتقنوا العمل ، فيقيلوا الشعب من عثراته وينتهوا الى تحقيق رفيع غاياته هداية وعزة وقوة ، وعدالة وانسجاما وسلاما .

وسياسة الاحزاب الحقة لا تقوم على التحلل والكسل والخيال ، ولا تقيم على الخداع والاحتيال ، ولا تثبت على الاراجيف والاضاليل ، ولا تتفق والفرار من المشكلات المواجهة وتسكينها بأمثال (الاسبرين)، فلا بد من كفاية شاملة ، ومعالجة صحيحة ، والمواطن الذي لا يعطيه الحزب الحاكم خبزا وكساء وفضيلة لا يمنحه ثقته ولا يتيح له اقرار المجتمع السليم .

برجال الاحزاب المؤمنين القادرين ، العاملين المتعاونين ، المضحين ، البعيدين عن الاثرة والاستغلال ، ترسخ الديموقراطية المنشودة وتظلل الوطن الحياة الرضية بظلالها الوارفة .

أما الاحزاب المستغلة التي تتحكم فيها العواطف والمطامع ، من عصبية عمياء وخطتها الهوجاء ، ومن تهالك على الحكم وتهافت على الجاه العريض ... والاحزاب المسخرة التي يتخذها المستعمرون شرقا وغربا ابواقا لهم وطبولا ، فهي ظلمات السياسة الفاحمة ، وويلات الوطن الجاثمة ،وصراعها بينها تارة وبين الاحزاب الخيرة النيّرة تارة أخرى، يؤجج في البلاد الفتن تلو الفتن . فيحول دون استقرارها وتقدمها الحق ، وقد

يحول دون استقلالها المنشود .

والخطوط العريضة التي تقوم مراعاتها دون الجدال المثير والاختلاف الكبير هي على ما يبدو لي الآن :

١ ـ تحديد عدد الاحزاب وفروعها تحديدا منطقيا ونوعيا وفق الحاجة الديموقراطية تقليلا لاسباب النزاع والفشل .

٢ ـ وضوح الغايات الحزبية ونطاق نشاطها ووسائلها واموالها وضوحا يسهل مراقبتها داخلا وخارجا ويحول دون شططها وانحرافها واستغلالها .

٣ ـ تعهد الاحزاب جميعا باحترام الاديان السماوية والتزام الاخلاق المرضية والآداب العامة السائدة في جمهور الامة ، وتجنب كل ما يثير الفتن الطائفية ، وتأييد دستور الدولة وحيادها الايجابي ، وتعاونها الاخوي مع الدول العربية والاسلامية ، وتعاونها الودي مع جميع الدول التي تسعى لاحلال السلام العام .

٤ ـ تعهدها جميعا بانقلابها حزبا موحدا (تحت قيادة معينة ونظام خاص) حين يهدد البلاد خطر خارجي .

ان تعدد الاحزاب الخيرة النيرة يعين على المنافسة الشريفة في الدعوة الى الخير وخدمة الامة والوطن ، فمن تصدى لهذا الواجب الخطير دون ان يكون له أهلا ، كان خائنا لامته ووطنه ، ان لمحاريب القيادة ، رجالا ، وللاستغلال والتطبيل اشباه رجال ، والخلافات السياسية وعصبياتها العمياء مقاريض للشعوب والامم والدول . والله تعالى يقول: « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » ٨ : ٤٧ ، وما تفرقت أمة وتنازعت الا استوبلت عاقبة نزاعها وندمت ولات ساعة ندم .

جواب المحامي الاستاذ أحمد سلطان

وزير العدل سابقا

الديموقراطية نظام حكم ، يتم بواسطة الاكثرية الساحقة للشعب ويعبر عن رأي الاكثرية ، والاكثرية الواعية في البلدان المتخلفة . والحياة السياسية في البلدان المستقلة ان هي الا صراع فكري عقائدي من أجل سيادة النظم الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق لهذه البلدان الحياة الافضل ، التي تسودها مبادىء العدالة الاجتماعية بعيدة عن الاستغلال.

ان الوطن العربي السوري منذ ان نال استقلاله ، كان وما زال مسرحا لنضال عقائدي حول الطريقة التي يجب ان يكون عليها الحكم ، وحول النظم الاقتصادية والاجتماعية الواجبة التطبيق .

وسورية لم تعش تجربة النظام الديموقراطي كما ينبغي لها ان تعيش لتجني ثمار هذا النظام . ان ما واجهته من احداث انقلابية متتالية، والتي لم تكن في أول عهودها الا ثورة على الفساد قد اكدت بشكل لا يقبل الجدل حاجة البلاد الى النظام الديموقراطي . وان هذا النظام مهما تعثر فهو نظام أمثل يحقق ارادة الشعب لا ارادة الفرد .

ولكي نحدد ما اذا كانت الاحزاب يمكن لها ان ترسي قواعد الديموقراطية أم لا ؟ لا بد لنا ان نقول : « ان المجتمع الذي تحكمه الديكتاتورية هو مجتمع خال من الاحزاب ، ولا يسمح بشكل من

الاشكال ان يقوم فيه صراع عقائدي ، الا ما يفرضه الحاكم من آراء فردية » .

« وان المجتمع الديموقراطي هو مجتمع يسمح بوجود الاحزاب والمنظمات السياسية التي تتسابق في ابتكار أفضل الاساليب لرفع مستوى المجتمع » .

فمن مقارنة هذين النظامين نجد ان وجود الاحزاب شرط لارساء قواعد الديموقراطية . لان الاحزاب تعبر في برامجها عن الطريق الواجب اتباعها لتطوير المجتمع . فلكل اسلوبه وطريقته في العمل . والصراع بينهما في التطبيق العملي ـ حين يحكم واحد منهم ـ مقياس لافضل الاسلوب ، حتى اذا فشل في التطبيق كشفت اخطاءه الاحزاب الاخرى . وتخلى عن المسؤولية لغيره .

وفي عصرنا هذا ، حيث لا ننكر ان الصراع هو في سبيل النظم الاقتصادية والاجتماعية . أي صراع متطور ، مع تطور الحاجات التاريخية ، والضرورات التي يفرضها التطور الاجتماعي المحترم .

وحتى نرسي قواعد الديموقراطية ، لا يجوز لنا ان نتجاهل الصراع القائم بين الطبقات . فهو صراع من أجل استبعاد ظلم الانسان لاخيه الانسان ، واستغلال الفرد لاخيه الفرد . فحيث تستطيع ان تعمل لتخفيف حدة هذا الصراع ، او لزوال أسبابه فان الاستقرار سيكون موفورا .

والخطوط العريضة التي تلتقي عندها الاحزاب لخدمة القضية الوطنية هي في تحقيق العدالة الاجتماعية .

وكما قلنا ان وجود الاحزاب هو مظهر للصراع العقائدي . فان الالتقاء لن يكون الا حيث تلتقي هذه العقائد لمصلحة الاكثرية . ولكي

تلتقي لا بد ان تكون متجانسة في الاهداف ، وبالوسائل ان أمكن .

فالاحزاب التي تكون متجانسة العقائد والاهداف يمكن لها ان تلتقي مع بعضها في أمور كثيرة . الا ان الالتقاء لا يمكن ان يتم بين الاحزاب التي تختلف في الاهداف . واذا التقت في ظروف معينة ، فانها لن تستطيع ان تنتج في ميدان العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتضارب الآراء في معالجة وخدمة القضية الوطنية .

جواب الاستاذ أحمد علوش

صاحب جريدة الصرخة

في اعتقادي انه لا يوجد شيء يرسي القواعد الديموقراطية الثابتة في بلادنا كقيام الاحزاب ، ولكن ليست الاحزاب التي عهدناها في الماضي ، اذ ان تلك الاحزاب كانت تلهو وكانت مشغولة ببعضها عن أوضاع البلاد العامة وما تتطلبه من اصلاحات جذرية من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، وانني أجزم بأن الحياة السياسية في بلادنا لا يمكن ان تنهض في المستقبل اذا لم تكن أحزابنا قائمة وفق متطلبات بلادنا وتطورات اوضاع العالم .

أما الخطوط العريضة التي يمكن ان تلتقي عندها أحزابنا لخدمة قضايانا الوطنية فهي كثيرة ، منها مكافحة الاستعمار ، والتضامن الداخلي من أجل مصلحة المجموع ، والالتقاء على صعيد قومي من أجل حياة ديموقراطية أساسها الحريات العامة لكل الناس ، مع تكوين جبهة وطنية تكون درع الوطن في الملمات .

جواب الاستاذ احسان سركيس

اديب وناقد

نحن من بقيـة المجتمعات في الدنيا جزء من كل ، وصورة مقاربة او مماثلة للكثير منها ، لهذا فماينطبق عليها ينطبق علينا في خطوطه العامة، وما اجتبته في تاريخها الخضاري لم يكن وليد نزوة او ظاهرة عارضة وانما ذلك ابن الدراسة العميقة والاستلهام التاريخي والحاجة الحقيقية .

لهذا ورأيي استمده مما ذكر ومن واقع مجتمعنا كشعب ينفض عنه غبار التخلف والرجعى ويمد اسبابه الى المستقبل ، هو ان قيـام الاحزاب أمر لا يمارى فيه وهو عندي فوق المناقشة لانه من لبـاب الديموقراطية التي يتطلبها مجتمعنا .

والحيـاة السياسية مجموعة من الافـكار والقيم والمرتكزات النفسية والاجتماعية والسلوك العام ، وهي أسباب موجودة في ضمير المواطن بصورة تتفاوت بين فرد وآخر ، ولكنها تظل كقطرات المـاء لا يتشكل منها جدول يروي ما لم تتوحد وما لم يكن هناك ضابط لها وناظم لتصرفات الافراد وشططهم ونوازعهم الفردية يصونها من عبثهم وملل بعضهم واهمال بعضهم الآخر .... ولا يستقيهم ذلك ولا يستتم

ما لم يكن هناك مجال للاحتكاك في الرأي والتجاور في النهج ، سبيلا لتقويم الاعوجاج وجمع ما ائتلف في خط سير واحد . والديموقراطية أصلا ليست سوى القدرة على الموافقة او المخالفة في حدود مشاكل المجتمع وقضاياه ، وفي حدود المشاركة فيها ، وبدون قيام الاحزاب وما تمليه على أفرادها او تيسره لهم من أسباب التنوير والافهام والانضباط لا يمكن ان تتقوى قدرة على المحاكمة او ملكة في النقد ، لا سيما وان توفر ذلك يتيح اختيار ما ينفعهم عن فهم وعمق وتجنب مايؤذيهم عن وعي وبصيرة . فضلا عن ان المجتمعات التي لم تعتد بعد الحياة السياسية المنظمة لان أفرادها لم يبلغوا بعد صفة « المواطن » يغدو قيام الاحزاب وتعددها بقدر المصالح التي تمثلها ، ضرورة كبرى لتسهم بدورها في ازالة ما علق بالنفوس من روح عائلية عشائرية او مذهبية طائفية ... الخ . لهذا لا يمكننا ان اتصور قيام حياة سياسية عندنا دون احزاب الا اذا كنا نرغب في تسليم أمورنا الى قبضة من الاوصياء . وفي المحاكم دعاوى كثيرة على اوصياء الافراد لاهمال او سوء استعمال أو خيانة .. فما ظنك « بوصي » يتولى الوصاية على مجتمع بكامله . وفي اعتقادي ان الاحزاب السياسية على ما ترتكبه من هنات وهفوات ستصحح بسيرها كل خطأ وسترسي حياة سليمة للناس وما علينا الا ان ننتظر فما عمر الاحزاب لدينا ، والتي لم يعرف اكثرها ترخيص العمل العلني الشرعي ، بأكثر من عمر الورود .

أما لقاء الاحزاب التي ستؤلف في المستقبل فهو موفور الاسباب متوقع الحدوث فثمة خط سير واضح وقبلة مشرفة لا تخطئها العين ولا يعشى عنها البصر ، وهي السير بهذا المجتمع واجتماع كلمة كل من له مصلحة في تقدمه وخيره ... فلقاء الاحزاب يمكن ان يكون دريئة ضد عدو مشترك كالاستعمار والطامعين المقنعين خدم الاستعمار الجديد ...

ويمكن ان يكون هذا اللقاء ايضا سبيلا لتطوير المجتمع وتحقيق العدالة والتكافؤ بين افراده في الطريق الى الغاية القريبة او البعيدة نسبيا وهي الاشتراكية ... وعندما تشعر الاحزاب بأن من مصلحتها وحق الشعب عليها صيانة الحريات والتمكين للنظام الديموقراطي وحماية الكيان الذي ارتضاه الشعب والسير بالمجتمع في طريق تكافؤ الفرص فعلا لا قولا وتوفير العدالة في طريقها المتدرج حتى تصل الى مفهوم العصر في الاشتراكية ، ستجد انها اقرب الى بعضها من اعضاء الحزب الواحد الى بعضهم ، ويمكنها عند ئذ ان تفاخر بحق بانها تحترم الصالح العام وقضايا الوطن الاساسية .

جواب الاستاذ أمين النفوري

وزير الاصلاح الزراعي

اذا قلبنا صفحات التاريخ القديم والحديث وجدنا ان الديموقراطية كانت الدافع الاساسي لمعظم الثورات التي قامت عبر التاريخ اذ كانت التعبير الصحيح عن غضب الانسان وتمرده ازاء القوانين الجائرة والتقاليد المهترئة التي كان يحيا في ظلها . وما زالت الديموقراطية في عصرنا الحاضر هي الهدف الكبير الذي تسعى الى تحقيقه الشعوب المتخلفة والمغلوبة على أمرها والمنكوبة بحكم ديكتاتوري قاس رهيب يحبس انفاس الناس ويجثم على صدورهم .

ونحن هنا في سوريا عرفنا طعم النضال في سبيل الديموقراطية والحرية يوم كنا نكافح الاحتلال التركي والاستعمار الفرنسي . وبقي شعار الديموقراطية مطروحا بعد استقلالنا ، وسعى شعبنا بما يملك من طاقات ان يحقق الديموقراطية بمعناها الواسع . وكانت الاحزاب الوطنية ذات الغايات الشريفة عاملا منشطا للديموقراطية . ولا ننس ان الاستعمار الحديث كان يغظيه ان يرى شعبنا متمتعا بالديموقراطية يستنشق الهواء الصافي من نوافذ مفتوحة للشمس وراح يكيد لهذا الشعب المؤامرات

والاحابيل تارة بالضغط واخرى بشراء الضمائر . وكلنا يذكر الموقف البطولي الذي وقفته سورية بجميع فئاتها الوطنية عام ١٩٥٧ يوم هددنا الاستعمار وحشد على حدودنا الجيوش لضرب هذه (الدولة الصغيرة) التي ضربت المثل الاسمى في صمودها تجاه المؤمرات الاستعمارية وحقد الاحلاف العسكرية .

وخرجب سورية ظافرة مرفوعة الرأس مكتسبة تأييد الرأي العام العالمي وارتد الاستعمار على أعقابه خاسئا خاسرا .وتابعت سوريةالطريق الايجابي الذي اختطته لنفسها معززة اقتصادها مدعمة قواتها المسلحة سالكة طريق الحياد الايجابي . واستطاعت ان تلعب دورا كبيرا في السياسة الدولية . كان هذا حصاد الديموقراطية التي مارسها شعبنا قبل عهد الوحدة المشؤومة مع الطاغية المصري .

ويمكننا القول ان الديموقراطية الحقة لا تتوطد دعائمها دونوجود منظمات سياسية تحتضنها . فالاحزاب العقائدية التي تقوم على أسس علمية واضحة مدروسة والتي تكون بعيدة ومنزهة عن الاغراض النفعية والشخصية والتي تبتعد عن الخصومات والانانيات البغيضة والتي تضع في مقدمة اهدافها خدمة الوطن ومصلحة الشعب العامة ، الاحزاب التي من هذا النوع هي التي تشكل الضمانة المتينة للديموقراطية .

ولا يمكن للحياة السياسية في بلدنا ان تتوضح وتتبلور وتصبح اكثر استقرارا ان لم تكن الديموقراطية حجر الزاويةفي بنائنا السياسي .

أما الخطوط العريضة التي تلتقي عندها الاحزاب فهي كثيرة ، فعلى الصعيد الخارجي يمكن للاحزاب ان تقف موقفا موحدا ازاء سياسة الحياد وعدم الانحياز وتأييد التعايش السلمي بين الشعوب ، والوقوف بحزم وصلابة ضد المؤامرات الاستعمارية التي تبغي النيل من استقلالنا

ودعم كل حركة تحررية في الوطن العربي • وعلى الصعيد الداخلي : صيانة المكتسبات التي حصلت عليها الطبقة العاملة وتنفيذ الاصلاح الزراعي تنفيذا صحيحا كاملا ، واستثمار مواردنا العامة بأيدينا ، والالتفاف حول جبهة وطنية واسعة تحمي الوطن من كل المكائد •

★ ★ ★

جواب الاستاذ بشير العوف

صاحب جريدة « المنار »

لا شك في ان من مستلزمات الحياة الديموقراطية الصحيحة ، قيام احزاب سياسية في البلاد التي تحرص على تطبيق نظام ديموقراطي سليم ثابت .

وعندي ، ان ايراد السؤال على الشكل الذي ورد فيه ، ونص الجواب الذي قدمته يعتبران أمرا بديهيا لا يختلف عليه اثنان ، لان الديموقراطية لا تكون بدون احزاب ، وتعدد الاحزاب لا يقوم الا في ظل الديموقراطية .

انا اقترح ان يجري عرض السؤال على الشكل الآتي :

« هل تستلزم ظروف بلادنا الحاضرة سلق قانون الاحزاب،وقانون الانتخاب تجري الانتخابات النيابيـــة على أثر صدورهما ... أي خلال شهر او شهرين او ثلاثة ... ؟ »

في رأيي انه ليس هنالك ما يدعو الى ذلك ، لاسباب عديدة ، نوجز بعضها فيما يلي :

١ ــ ان مهمة الحكومة الحاضرة ، مهمة انتقالية موقتة ، تستهدف اعادة الصرح البرلماني ، باجراء انتخابات نيابية عاجلة ، وهي اذا كانت تتمتع بسلطة التشريع والتنفيذ خلال مدة حكمها التي لا يجوز ان تتجاوز السنة الواحدة ،فان من مقتضيات الالتزام الادبي لهذه السلطة ، ان تكون قاصرة على اصدار التشريعات الضرورية ، والتي لا محيد عنهـــا

لتمشية شؤون الدولة ، وليس من حقها ـ فيما اعتقد ـ ان تصدر تشريعات اساسية تتصل ببناء مستقبل الامة وحاضرها ، بما تعتمد عليه من روابط دستورية وقانونية ، كقانوني الاحزاب والانتخاب ، اللذين يفرض فيهما ان تستأثر باصدارهما سلطة نيابية ممثلة للشعب عن طريق انتخابات شرعية نزيهة .

٢ ـ من المعلوم ان سلطة الحكومة القائمة قد حددت بسنة واحدة ، تنتهي بقيام مجلس نيابي يعود اليه حقه بتسلم السلطة التشريعية .

واذا علمنا ان الحكومة قد وعدت باصدار قانون الاحزاب خلال شهر آذار المقبل ادركنا ان هنالك فترة قد لا تزيد على ثلاثة اشهر لتأليف الاحزاب والترخيص لها وتجميع انصارها ومؤيديها ، لاجراء الانتخابات في ظلها ...

فمن هو الذي يستطيع ان يقول بأن مثل هذه الفترة القصيرة ، كافية لمثل هذا التنظيم الحزبي ، الذي سيعهد اليه بأمر خطير جدا ، هو اجراء الانتخاب بموجبه او على اساسه ؟ ..

قد يقول قائل : ان الهياكل الحزبية قائمة فعليا ، ولا تحتاج الا الى الترخيص والتنظيم ، وجوابنا على هذا ، ان هذه الهياكل ، ليست في حقيقتها حزبية عقائدية وانما هي ـ على الاغلب ـ تكتلات شخصية ، ربطت بينها مصالح سياسية ، تختلف حينا ، وتتفق حينا آخر ، ومن المفروض بالتنظيم الحزبي الذي ننتظره وتنتظره البلاد ان يكون تنظيما عقائديا مدروسا ، تنتظم في بوتقته الاتجاهات السليمة القومية ، وهذا لا يتحقق باصدار قانون مرتجل ، ولا يقوم بناؤه خلال اسابيع او شهور بل هو بحاجة الى زمن طويل ، ودرس عميق للم شعث المعتقدين وجمع الانصار والمؤيدين .

٣ ـ انا شخصيا اعتقد ، ان وراء الحديث عن موضوع التنظيم

الحزبي واصدار القوانين من اجله ، امورا خافية ، لم تتبين لنا بعد مقاصدها ومراميها ، ومن الخير ان تتريث باصدار الحكم عليها حتى تتضح خوافي الامور ، وينجلي المكشوف والمستور ، وكل الذي نرجوه ان لا يكون هنالك اتجاه لاحتكار المبادىء والشعارات ، او منحها لاناس دون آخرين لان مثل هذا العمل يعتبر طعنا صريحا لمفهوم الديموقراطية الصحيح ، ولعلي لا استبق الحوادث اذا قلت ان الاحتكار الحزبي شيء ، والتنظيم شيء آخر .

٤ ــ أما السؤال عما كان هنالك خطوط عريضة تلتقي عندها الاحزاب لخدمة القضايا الوطنية في البلاد ، فاني اعتقد هذا السؤال سابق لاوانه ، لانه ليس أمامنا في الوقت الحاضر أحزاب قائمة ، لكي ندرس وضعها على ضوء انظمتها وبرامجها أما اذا كان القصد من هذا السؤال معرفة نقطة الالتقاء للخطوط العريضة التي يدور حولها ، رجال السياسة الحاليون ، الذين يتصدون في الظروف الحاضرة لتوجيه سياسة البلاد ، سواء من داخل الحكم ، او من خارجه ، فانني أستطيع ان أقول بصراحة ، انه ليس هنالك خلافات جوهرية بين هؤلاء ... لانهم ــ جميعا ــ ينادون بالحرية والديموقراطية والتقدمية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية ، وصيانة حقوق العامل والفلاح وتشجيع رأس المال الوطني وتأميم المرافق العامة ، ومحاربة الفقر والجهل والمرض .

فأين الخلاف على ظاهر هذه الاقوال ، وواضح بحسب الظاهر ــ ان الخطوط قائمة بالفعل ، وهي أكثر من عريضة ... وقد يكون هنالك خلاف على الاسلوب ، وعلى طريقة العرض ، لكسب الانصار والمؤيدين ، وتحقيق النجاحات الشعبية .

هذا بحسب الظاهر ، أما السرائر ، فعلم ما فيها عند الله ...

جواب الاستاذ ثابت عزاوي

الحق أقول ان جوابي على السؤال لا يدخل في دائرة اعتقادي الشخصي وانما ينبثق من الحقيقة الموضوعية القائمة خارج ذاتي وبالرغم عني وسواء اعتقدت بها أم كفرت . والحقيقة الموضوعية الماثلة أمام كل بصيرة هو اننا نعيش اليوم في مجتمع حديث ينطوي على كل التناقضات التي تنطوي عليها المجتمعات الحديثة المماثلة . والمجتمع الحديث وكل مجتمع تاريخي لم يعودا مركب افكار لتحل تناقضاتها بالافكار المجردة او المجنحة التي تهيم في ضباب من الدخان الازرق . ان هذه التناقضات التي تعبر عن ذاتها في الافكار المتطرفة انما تنبثق عن البناء التحتي للمجتمع ، عن اساسه المادي بكل تأكيد .

فقيام الاحزاب السياسية المعبرة عن هـذه التناقضات ضرورة تاريخية شئنا أم أبينا . والا كيف نستطيع تحقيق الديموقراطية الثابتة التي تنشد نهوض الحياة السياسية عليها في وطننا سورية العربية بدون الاحزاب السياسية الممثلة للتناقضات القائمة في أساس المجتمع المادي وتنعكس في الآراء والافكار المتصارعة .

وبعبـارة اخرى نقول ان الديموقراطية بأبسط مفاهيمها انمـا تعني حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب . فاذا لم تمثل التناقضات القائمة في واقع المجتمع في الهيئات التشريعية فكيف يحكم الشعب نفسه وكيف توجد الحلول للتناقضات الناضجة التي يقضي مجرى التطور

بضرورة حلها ومن الذي يسن التشريعات المتلائمة مع مصالح الاطراف المتعارضة بحكم واقع المجتمع التاريخي غير الاحزاب الممثلة لتلك التناقضات . لقد عكست لنا مقررات اسبوع التنمية المقام في حلب مدى التناقضات بين مصالح الصناعيين الذين يطلبون حماية الدولة وبين مصالح تجار التصدير والتوريد الذين يطالبون بالحرية الاقتصادية . فمن هو الذي يمثل هذين الاتجاهين المتعارضين لدى الدائرة التشريعية صاحبة السلطة في حل التناقضات غير الاحزاب السياسية الممثلة لهذا التناقض ؟ ان هذا التناقض القائم بين فروع الرأسمال الوطني كفروع انما هو قائم بين هذه الفروع ككل وبين العاملين في الانتاج باجور في ظل نظام رأس المال . فمن الواضح ان لهؤلاء المواطنين مصالح ومطامح وآمالا تختلف عن كل التي تجيش بها صدور الذين يستخدمونهم فما هو السبيل الى تأمين المطالبة بهذه الحقوق والمصالح المشروعة لهؤلاء المواطنين اذا لم تمثلها احزاب سياسية تقوم على تنظيمها وتدافع عنها في اطار الوحدة الوطنية التي تفرضها الضرورة التاريخية على كل اطراف النزاع من المواطنين .

يتضح في كل ما تقدم ان المجتمع كما سبق وقلت لم يعد مركب افكار لتعالج مشاكلهم بالافكار المجردة الغيبية منها والمجنحة . ان المجتمع كائن اقتصادي وسياسي يخضع لقوانين التطور الموضوعية الفاعلة الشاملة وبصورة خاصة قانون الحركة الاقتصادي الذي يفسر التاريخ ويغيره . ومن هذا الواقع الموضوعي تنبثق ضرورة قيام الاحزاب السياسية كوسيلة ممكنة في طريق ارساء قواعد ديموقراطية ثابتة . ان سلطة الشعب لا تهبط من الفضاء مع أشعة الشمس وانما هي تنبثق من الشعب ذاته ومن واقعه التاريخي بكل تأكيد . وانني اذ اقرر رأيي فليس معنى ذلك انني اجهل مرارة المنافسات الحزبية ومشاكساتها

ومساوئها وانما لانني أرى في كل ما ذكرت شرا لا بد منه بل ان في بعض ما ذكرت ما يفيد المجتمع والشعب ككل لان سماع الحقيقة انما ينبثق من تصادم الآراء والافكار • والذي يربح من صدام الافكار انما هو الشعب في الدرجة الاولى • وثمة سبب آخر يجعلني في جانب الاحزاب السياسية ذلك هو السؤال عما نستبدل به نظام الاحزاب السياسية كوسيلة بارساء قواعد الديموقراطية • انستبدله بالديكتاتورية الفردية السوداء التي جربناها وذقنا حنظلها وما زلنا نعاني منها ؟ أم نستبدلها بالزعامة الملهمة التي تعامت عن رؤية الليل المخيم على شطآن الخابور وراحت ترصد المبالغ الطائلة لبناء التلفزيون الذي يعرض طلعته البهية على الاطفال والعجائز في البيوت المحظوظة ؟ حقا انه لو كانت هناك أحزاب سياسية قائمة في سورية لما استطاعت أي حكومة ان تهدر هذه المبالغ الطائلة بانشاء مؤسسة قد تكون من الحاجات الكمالية ثم ترفدها بنفقات سنوية تبلغ ثلاثين مليون ليرة سورية المفروض استثمارها في مشاريع انتاجية كاستغلال الطاقات الكامنة في مياه الخابور،وبذلك تحول ليل ذلك الشاطىء العربي السوري نهارا او ان تنفقها برفع مستوى التعليم وتعميمه وفي بناء المدارس الصحية الحديثة او رفع مستوى الاساتذة المادي والمعاشي وخاصة معلمي المدارس الابتدائية • اليس في كل ما ذكرت مجالات مشروعة لاستثمار واستغلال الاموال المهدورة لتأمين متطلبات كمالية لمئات او الوف البيوت السورية ؟

بماذا نستبدل نظام الاحزاب بمساوئه وحسناته ؟ انستبدله بالاتحاد القومي الذي تخلى عنه مبتكره بعد تجربة فاشلة مريرة ؟ قد يرى البعض ان قيام الاحزاب شر ولكنه كما سبق وقلت شر لا بد منه اذا ما اردنا مخلصين انقاذ وطننا مما يهدده من اخطار •

أما جوابي على الفقرة الثانية من السؤال فهو : نعم ، انه هناك

ما هو أدق من الخطوط العريضة يمكن ان تلتقي عندها الاحزاب لخدمة القضايا الوطنية في البلاد .هناك الاخطار الخارجية الاستعماريةالمكشوفة والمقنعة التي تهدد استقلال البلاد وسلامتها وسيادتها الوطنية وبالتالي نهب ثرواتها الظاهرة والدفينة وفي هذا الخطر المشترك ما يكفي لتلاقي الاحزاب في خدمة المصلحة الوطنية .

ثم هناك موضوع استغلال واستثمار الثروات الطبيعية الهائلة الذي يستطيع ان يمتص نشاطات الاحزاب السياسية وفعاليتها فيوفر عليها التجافي والتقاطع وعدم التلاقي . لانه اذا ما امكن اقامة حكم وطني ديموقراطي قادر على تحويل المعركة السياسية الى معركة اقتصادية فان كل الاسباب الداعية للنزاع تختفي او لا يبقى م نيستجيب لها في اوساط الشعب المشغول في بناء مشاريعه الاقتصادية الانمائية الهائلة والتي يستغرق بناؤها كل نشاطات المجتمع الفردية والجماعية بدون استثناء . ان ما نحتاج اليه قبل كل شيء وبعد كل شيء هو الارادة الوطنية السليمة والاخلاص للوطن والشعب .

وبعبارة موجزة اود ان اقول ان التلاقي بين الاحزاب ممكن لان التناقضات التي تمثلها لما تبلغ بعد حد التضاد الذي لا يحله غير قضاء الضد على ضده . بل انني ارجح امكانية حل التناقضات القائمة في اطار التعايش السلمي اذا وجدت الحكومة الديموقراطية الشاعرة بمسؤولياتها كاملة وهذه الحكومة لا يمكن ان تقوم الا على الاحزاب الممثلة للتناقضات التاريخية الموضوعية المحركة للمجتمع .

جواب الدكتور جميل صليبا

عميد كلية التربية في جامعة دمشق

لا شك ان قيـام الاحزاب السياسية في سورية ضروري لاقامة الحياة الديموقراطية فيها على دعائم ثابتة لان الحزب السياسي مدرسـة فكرية يتعلم فيهـا المواطنون تفهم مشكلاتهم وتحديدها وايجاد الحلول الموافقة لهـا ناهيك عن ارشادهم الى ما يجب عليهم فعله في مواجهة كل حادث جديد او كل مشكلة طارئة .

ولكن الحزب السياسي لا يكون مدرسة فكرية الا اذا كان له برنامج مفصل يشمل جميع شؤون الحياة ماديها ومعنويها فلا يقتصر على تحديد المبادىء الكلية والاحكام العامة بل يضع لكل شأن من الشؤون برنامجا خاصا كبرنامج التنمية الاقتصادية وبرنامج التنظيم الاجتماعي او برنامج الضرائب او برنامج التعليم والصحة والاصلاح الزراعي وغيره، حتى اذا وسد الحكم الى ذلك الحزب استطاع ان يباشر الاصلاح وفقا لمناهجه ، فليس يصح اذن ان تقوم في الدولة احزاب بلا برامج ولا ان تكون برامج هذه الاحزاب من الصلابة والجمود بحيث لا تلائم الواقع ولا تتبدل بتبدله ، ويشترط في قيام الاحزاب السياسية ان تختلف بعضها

عن بعض باختلاف افرادها وهيئاتها بل باختلاف مناهجها ، فمن كانت غايته من تأسيس الحزب الوصول الى الحكم بمختلف الوسائل من دون ان يكون له منهاج معين كان كمن يجوب البلاد بغير دليل ، فلا تعجب اذن لوقوعه في مهاوي الزلل عند مواجهة الصعوبات . لقد اعتاد الناس في بلادنا ان يقسموا الاحزاب الى احزاب عقائدية واحزاب غير عقائدية وهذا التقسيم في نظري باطل من اساسه لانه لا معنى للحزب الا اذا كان ذا منهاج معين وعقيدة معينة .

فعلى الدولة ان لا ترخص في تأسيس الاحزاب الا اذا كان لهـا برامج كما ان عليها ان تمنع تأسيس حزبين لبرنامج واحد . فاذا لم يكن بين برنامج هذين الحزبين اختلاف ضم احدهما الى الآخر . الاساس في ذلك كله ان تختلف الاحزاب باختلاف البرامج لا باختلاف الاشخاص . واذا غربلنا مناهج الاحزاب في بلادنا او في غـيرها من بلدان العالم وجدناها مقصورة على نزعتين أساسيتين : نزعة يسارية ونزعة يمينية وبين اليمين واليسار درجات متوسطة وظيفتها ان تخفف من تطرف النزعتين ، لانه اذا تعادل الطرفان ولم يكن هناك جبهة متوسطة معتدلة ترجح احدهما على الآخر لم تستطع سفينة الحكم ان تسير الى الامام .

فمن الضروري ان تجمع الاحزاب اليسارية بكتلة واحدة والاحزاب اليمينية بأخرى وان تتولى الاحزاب المتوسطة وظيفة الطيار في الميزان حتى تحصل الاكثرية . ومن صالح الاكثرية ان يكون في الدولة أقلية معارضة تنتقد اجراءاتها وتراقب سلامة اتجاهها وتعد نفسها لتصحيح الاخطاء وتسوية الاوضاع عند توليها الحكم بعدها .

وقصارى القول، يشترط في قيام الحياة الحزبية في البلاد ان لا تبنى على العصبية الضيقة بل على فكرة التسامح ، بحيث تؤدي هذه الفكرة

الى استجلاء الحلول الموافقة للصالح العـام يقتبسها حزب من حزب ويعمل بها دون ان يكون اخذه بها مخالفا لكرامته او منقصا من أهميته. ففي ميدان التسامح تلتقي جميع الاحزاب ويعيش بعضها مع بعض في جو من التسامح والايثار والتعاون حتى تبلغ المصلحة القومية غايتها وتصل الى نهايتها .

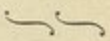

جواب الدكتور جودة الركابي

أستاذ في جامعة دمشق

عرفت الجماعات الانسانية منذ القديم الاحزاب على شكل او آخر ، وهي ظاهرة من مظاهر الحرية ، لان الانسان بطبعه ميال للتعبير عن رأيه وهو يأتلف عادة مع من يعتقد الرأي نفسه ، ولا يستطيع الفرد ان يحقق وجوده الانساني إلا بتفاعله مع الآخرين وتكوين الطاقة البشرية الفكرية او العقائدية التي تملي رأيها وتحقق أهدافها في سبيل سعادة الانسانية وتحقيق ما تصبو اليه من عيش أفضل .

فالاحزاب اذن قامت منذ القديم كأمر ضروري لتجمع الافكار والاتجاهات في مجموعات معينة ، ووجودها في كل زمان وفي كل أمة دليل على أنها تقابل حاجة أساسية من حاجات الامة لبناء كيانها السياسي والاقتصادي بل والفكري .

وقيام الاحزاب ليس فقط ظاهرة من ظواهر الديموقراطية بل هو حاجة ضرورية لارساء قواعد ديموقراطية ثابتة ، فاذا كانت الديموقراطية حكم الشعب بالشعب وللشعب ، فان هذا المبدأ لا يمكن ان يتحقق إلا

اذا عبر الشعب عن رأيه بطريق ما يكونه من مجموعات مختلفة تأتلف حول أفكار معينة وتسمى بالاحزاب .

وسورية اليوم التي خبرت الانظمة السياسية الفردية وعرفت ماتجره على البلاد من ويلات وما تسببه من كبت للحرية وللفكر هي أحوج ما تكون اليوم لقيام أحزاب فيها تعبر عن مختلف اتجاهاتها الفكرية والعقائدية ، وذلك في سبيل ارساء الحياة السياسية فيها على أسس ديموقراطية حقة .

ومن الطبيعي أن تتعدد الاحزاب في بلاد تعتنق الديموقراطية ، ولقد بات من المعروف ان هناك قطبين مختلفين في الحياة السياسية هما اليمين واليسار ومن الطبيعي جدا ان يظهر هذان الاتجاهان في كل بلد يؤمن بالحرية ويؤمن بالديموقراطية .

على ان عقارب الساعة لا يمكن اليوم ان تعود الى الوراء وان الامم ، كل الامم ، تسرع الخطى نحو التقدم ، ومن المفيد لكل بلد ناشيء أكثر من أي بلد آخر أن يعتنق التقدمية شعارا لعمله السياسي . ولهذا أرى من المفيد جدا لسورية العربية في حياتها السياسية الحاضرة والمستقبلة ان تعمل على ايجاد نوع من التآلف بين الاحزاب التقدمية التي ستقوم فيها ، وذلك في سبيل ارساء قواعد الديموقراطية من جهة وللوقوف في وجه من لا يريد لوطننا التقدم والازدهار والخير من جهة ثانية .

على أنني أرى أن الاحزاب الاشتراكية الوطنية مدعوة اليوم أكثر من غيرها الى لعب دور هام في بناء سورية العربية ، ذلك أن الرأسمالية بمفهومها القديم لم يعد لها مكان في الدول المتطورة كما ان الرجعية المتحجرة لا يمكن أن تجد لها محتوى من الافكار في عصرنا الحديث ،

وستبقى من رواسب الماضي المظلم كعقبة لا بد ان يجرفها سيل التقدم الهـادر .

بقي علينا ان نؤكد انه لكي يكون التمثيل الشعبي ديموقراطيا وسليما يجب أن يجري على أساس الاحزاب أيضا ، أي يجب ان تكون الحيـاة الحزبيـة أساسا للنظام البرلماني . فقـد دلت التجـارب التي مرت على سورية أن الترشيح النيابي على أساس شخصي أدى الى ظهور نواب لا منهاج لهم ولا اتجاه وكانوا دوما يلعبون بمقدرات البلاد بحسب أهوائهم الشخصية ومصالحهم الموقتة ، فلا بد اذن لتلافي هذه النتائج السيئة من ان يكون الانتخاب على أساس حزبي لان المبادىء الحزبية تكون دوما الضابط في تصرفات النواب كما تكون الموجـه لمواقفهم في قضايا الوطن المبدئية .

ولا بد مـع هذا من خطوط عريضة يجب ان تلتقي حولها الاحزاب على اختلاف اتجاهاتها هي اولا وقبل كل شيء المحافظة على استقلال الوطن وصونه من أي اعتداء والسعي لقيام وحدة عربية ديموقراطية تراعي خصائص مختلف الاقطار العربية والعمل على ضمان الحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية . وانني أزعم أن الاحزاب التقدمية مدعوة أكثر من غيرها لتحقيق هذه الاهداف النبيلة .

جواب الاستاذ جورج حريكة

أدركت دار الفن الحديث العالمي ولا شك التشويه الخطير والعميق الذي احدثه العهد الناصري الاسود في أكثر مفاهيمنا وخاصة مفهوم الديموقراطية ومفهوم تكوين الاحزاب ، فارادت ان تتدارك هذا التشويه وتعيد الى أذهان الناس المفاهيم الصحيحة لمعنى الديموقراطية وتكوين الاحزاب وان تقضي على جميع الرواسب المضرة فطرحت على رجال السياسة والاقتصاد والفكر سؤالها التالي :

« هل تعتقدون ان قيام الاحزاب يمكن ان يرسي قواعد ديموقراطية» « ثابتة تنهض عليها الحياة السياسية في سورية ... في المستقبل » ؟

كما انها ادركت من تجارب الحكم في سورية بعد انتفاضة ٢٨ ايلول ان السياسيين في بلدنا ما زالوا متنافرين متخاصمين بالرغم من المخاطر العديدة التي تهددنا والمؤامرات الاستعمارية الناصرية التي تحاك ضدنا لتقطع علينا طريق الاستقرار والتحرر والانطلاق ، ادركت دار الفن ان تناحر السياسيين هذا لا يتفق مع رغبات الشعب الملحة في وحدة الصف والكلمة ولا مع معطيات سياستنا واقتصادنا الحاليين وتشريعاتنا القائمة التي تركت مجالات واسعة للالتقاء والتآلف ، فطرحت سؤالها الثاني :

« هل هناك خطوط عريضة يمكن ان تلتقي عندها الاحزاب لخدمة القضايا الوطنية في البلاد » ؟

فجوابي على السؤال الاول هو اني لا اعتقد بأن بلدا ما يستطيع ان يرسي قواعد ثابتة لنظام ديموقراطي بدون قيام الاحزاب . وكل محاولة معاكسة ستنتهي بالفشل لانها تتناقض وجوهر الديموقراطية بالذات .

فالديموقراطية هي النظام الذي يتيح للشعب ان يحكم نفسه بنفسه وكلما اقتربت رغبات الحكم وارادته من رغبات الشعب وارادته كلما ارتقت الديموقراطية الى جوهرها الحقيقي واستوعبت جميع معانيها . والنظام الديموقراطي الذي يتوخى هذه الغاية الضرورية وهي تسرب ارادة الشعب الى الحكم لتسير دفته وفقا لمشيئة السواد الاعظم من الجماهير الشعبية ، لا يستطيع ان يضمن هذه النتيجة ولا سبل بقائه الا في جو مشبع بالحرية . فالديموقراطية اصبحت حقا مقدسا لكل الشعوب ولا يجوز ان نقر حقا دون ان نؤمن سبل ممارسة هذا الحق . وان سبل ممارسة الشعب لحقه في الديموقراطية هي الحريا ت العامة ، واقدس هذه الحريات هي حرية العقيدة .

فالحريا ت هذه شرط أساسي وضروري وملزم لقيام النظام الديموقراطي كما وان سلامة النظام الديموقراطي هي الضمانة الضرورية لانتعاش هذه الحريات وترعرعها ولوقايتها . وحرية العقيدة تلزمنا اقرار حق قيام الاحزاب دون قيد او شرط . فطالما الديموقراطية تتوخى التمثيل الصادق لارادات الشعب بجميع فئاته وطوائفه فكل قيد نفرضه على حزب من الاحزاب يكون بمثابة انتقاص صريح ولو جزئي لارادة الشعب وتشويها خطيرا لهذا التمثيل .

والشعب السوري الذي عاش محنة الوحـدة الناصرية وقاسى الامرين من فقدان حرياته ادرك الشعوب لمعنى الحرية وأهمية وجودها وخطر انتقاصها • وهو يدرك بان تقييدها سلاح ذو حدين فتاك رهيب •

أما ان الاحزاب السياسية في سورية تستطيع ان تلتقي حول خطوط عريضة ولمرحلة طويلة فاني واثق من ذلك فيما اذا ابتعدت الاحزاب عن الفردية لتمثل عقيدة اقتصادية او اجتماعية ومصالح فئة او مجموعة فئات وطنية ترتبط بها وتبني مناهجها على أساس هذا الارتباط ووفقا لهذه المصالح •

فالخلافات القائمة في وطننا السوري العربي تنحصر في الدرجة الاولى بين الملاكين والفلاحين وممثليهما وفي الدرجة الثانية بين أرباب العمل والعمال والتي ما كانت تتعدى حقوق العمال في التنظيم النقابي وفي منع التسريح التعسفي وفي افساح المجال لان تكون النقابات الشرعية طرفا ثانيا في أي نزاع عمالي وفي تقـدير حقوق العمـال من اجور وتعويضات وفقا لتطور النمو الصناعي والظروف العامة التي تحيط به • كما انها ما كانت تتعدى حق الفلاح في تملك الارض التي يعمل بها وفق قانون يحدد الملكيات الزراعية •

أقول هذا لما اعرفه عن تركيبنا الاقتصادي البدائي • فلو استثنينا الشركات الاجنبية والتي أممت لوجدنا ان الادخار الرأسمالي في سورية يكاد ان يكون معدوما وبنسب ضئيلة • فلا يستطيع نشاط الرأسمال الوطني الا ان ينحصر في الصناعات الخفيفة : صناعات الملابس والاغذية ويعجز عن تمويـل الصناعات الثقيلة كالصناعات الكيماوية والنقـل واستخراج النفط والمعادن والتكرير والتعدين • والحقيقة هي انه بفضل تأميم شركات الكهرباء والسكك الحديدية وادارة حصر التبغ والتنباك الاجنبية وبفضل تبني القطاع العام الصناعة البترولية ومعمل الآزوت

والصناعات المعدنية نستطيع ان نبني نظاما مزدوجا اشتراكيا رأسماليا وان ننشط مجالات التعاون المثمر بين القطاعين العام والخاص مستوحين الكثير من تجربة الصين الشعبية .

هذا بالنسبة لموقف الاشتراكية من الرأسمالية واما موضوع الارض فان قانون الاصلاح الزراعي قد انهى المشكلة فلا الفلاحون يطالبون بأكثر ولا الاقطاعيون يأملون بعودة التاريخ الى الوراء .

فموقف الاحزاب اليسارية على ما اعتقد هو في ضبط مكاسب العمال وتطوير هذه المكاسب لتكون اكثر فعالية وفعليةوذلك بالتشديد على عدم نواحي التنظيم النقابي وعلى التثقيف المهني والتشديد من ناحية السياسة المصرفية على توسيع نفوذ المصرف المركزي على حساب المصارف الخاصة لتستطيع الدولة من السيطرة كليا على سياسة الاعتمادات وتوجهها وفق مقتضيات اقتصادها .

ولا اعتقد ان رأسماليا واحدا حسن النية ويقدر مصلحة البلاد حق قدرها وأهمية الاستقرار بالنسبة لاقتصاد البلاد ومصالحه نفسها ، يريد ان يتآمر على مكاسب العمال الحالية وينكر عليهم حقهم النقابي لان فقدان الاستقرار يضر بمصالحه اكثر بكثير من بقاء المكاسب العمالية وان عملية تثبيت هذه المكاسب ان حددت بعض الشيء من مرابحه فان فقدان الاستقرار يهدم جميع مصالحه ويقضي على ربحه ورأسماله بالذات .

واما بالنسبة لوضع الفلاحين فليس للاحزاب اليسارية مطلب سوى حماية قانون الاصلاح الزراعي ودعمه بتأسيس التعاونية الزراعية وادخال بعض التعديلات على قانون العلاقات الزراعية بما يضمن الاستقرار للفلاح الذي بقي بدون ارض ويعمل على ارض الغير وبما يضمن حسن الانتاج .

نستخلص من كل ما سبق بأن المشكلات والقضايا التي كانت توقع الخلافات بين الاحزاب التقدمية والاحزاب الاخرى قد سويت ولم يعد من مشاكل معقدة شائكة لا يمكن الاتفاق عليها وايجاد الحلول لها دون مشادة • كل هذا شريطة ان تربط الاحزاب مصالحها السياسية ارتباطا وثيقا صادقا بمصالح الفئات التي تدعي تمثيلها سواء من عمال او ملاكين او رأسماليين •

كما واعتقد ان نمو اقتصادنا وصناعاتنا وجميع فعالياتنا الانتاجية يستطيع ان ينطلق ضمن وهلة أقلها عشرة أعوام دون ان تطرح مشكلة طبقية تثير النزاع بين الاحزاب ويقوم فيها القطاع العام بدور مزدوج • من جهة يكون العنصر الاقتصادي الاول والحاجز الامين لكل محاولة احتكارية ومن جهة اخرى يكون الاخ الكريم للقطاع الخاص وفي الوقت الذي يقطع عليه طريق الشطط يوجهه وينميه ويسدد خطواته وفقا لمصلحة الامة ولمنهاج اقتصادي ثابت التصميم سليم البنيان •

ومثل هذا الالتقاء بين الاحزاب يثبت قواعد الديموقراطية ويضمن لها النمو والتوسع لتشمل جميع نواحينا التنظيميةكما يضمن لها الازدياد في العمق لتشمل في تمثيلها جميع الارادات الشعبية مما يعكس المكاسب والخير الوفير على جميع فئات مجتمعنا •

★ ★ ★

جواب الاستاذ حافظ الجمالي

استاذ في جامعة دمشق

لا شيء اقرب الى الفشل من الامور المصطنعة . فالديموقراطية لا تقوم او تقوم لعدم وجود الاحزاب او لوجودها . ان الديموقراطية كالكائن الحي اذا هي وجدت وجدت معها بالضرورة جملة الاعضاء الضرورية لادامة حياتها . وعلى ذلك فانه لا يمكن التفكير مطلقا بان علينا ان نخلق الاحزاب اولا ، ثم نرجو بعد ذلك ان ترسى قواعد الديموقراطية . ان هذه الاحزاب نفسها اذا لم تكن مؤلفة من رجال يؤمنون سلفا بالديموقراطية ، وبحق المواطنين في الحرية ، بجملة صورها فانه لا يمكن ان تقوم الديموقراطية ، ولا ان ترسى لها اية قاعدة .

ان الديموقراطية مجموعة من القيم والمثل العليا . واذا كانت اكثرية الشعب لا تؤمن بها ، ولا تقيم لها وزنا ، او تؤمن بغيرها من القيم ، فمن الطبيعي ان تنهار الديموقراطية . ومن الغريب ان تقوم وان تنشىء لها وجودا طبيعيا . ولنذكر على سبيل المثال ان اول مبدأ من مبادىء الديموقراطية انما هو احترام الشخصية الانسانية . وهذا

يعني اولا ألا نمسها بأي أذى ـ علما بأن كل أذى تقتضيه القوانين المشروعة ـ ثم انه يعني ان يوفر لها اكرم الشروط المناسبة لنموها ، والمساعدة على تفتحها . فاذا كان المواطنون يؤمنون باحتقار الشخصية الانسانية وضرورة كبتها بدلا من العمل بتحريرها وتفتيحها وتنميتها ، فان من العبث ان يقوم أي وجود للديموقراطية .

ولكن اذا فرضنا ان القيم الديموقراطية شائعة شيوعا مناسبا واذا فرضنا ان الرأي العام متجه اليها فعلا ، واذا فرضنا ان القوى المعادية للديموقراطية ضعيفة امام هذا الرأي ، فان في وسع الاحزاب بل ان الاحزاب وحدها هي التي تستطيع ان ترسي قواعد الديموقراطية .

ان الاحزاب هي الممثلة لمصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة ، او لمختلف القيم السائدة في مختلف الرهوط الاجتماعية . وما لم تقم هذه الاحزاب كقوى متكتلة لتدافع عن هذه المصالح او عن هذه القيم ، وما لم يقم بينها حوار منظم ينتهي في كل مرحلة الى نوع معين من التوازن بينها ، فان من المؤكد ان كل توازن آخر يكون على حساب الديموقراطية ، وحساب الكرامة الانسانية .

ولنلاحظ من ناحية أخرى ان الاحزاب تصبح في عصرنا الحاضر اداة التوازن الاولى بين قوة الدولة وضعف الفرد المواطن . فالدولة تملك من القوى ما تستطيع ان تظلم بها مجموعات كاملة من المواطنين المتفرقين . والفرد تجاه هذه القوى الهائلة لا يملك أية قوة . ولهذا كانت الاحزاب ضرورية من حيث هي تضمن الدفاع عن حرية المواطنين ، وتجعلهم أقدر على دفع ظلم السلطة .

والآن هل تستطيع الاحزاب في سورية اذا هي قامت ان تجد خطوطا عريضة تتفق عليها ، وتعمل متكاتفة من أجلها ؟ الواقع اني لست كثير

التفاؤل . ولكن لافرض انها ملكت جميعا حسن النية ، وانها ارادت الاتفاق على خطوط عريضة تلتقي عندها ، فماذا عساها ان تكون تلك النقاط المشتركة ، او التي يجب ان تكون مشتركة ، وجوابي عن هذا الخصه في النقاط التالية :

١ ــ المحافظة على الحياة الديموقراطية ، ورعاية قيمها المختلفة ، كقيمة الشخصية الانسانية ، وقيمة الحرية ، وقيمة العدالة الاجتماعية ، وأعني بالرعاية شيئا آخر أكثر من مجرد المحافظة على هذه القيم في صورة جامدة . أني أعني بالرعاية ، تنمية متطورة لهذه القيم ، فضلا عن الوقوف بقوة ضد أي أذى قد تتعرض له بحكم الظروف المختلفة .

٢ ــ وضع برنامج شامل للتنمية الاقتصادية ، مستقل بمؤسساته عن كل الظروف السياسية وتقبلها ، ضمانا لتنمية الانتاج القومي ، ودفعا لعجلة التطور الاقتصادي .

٣ ــ وضع منهاج قومي لانشاء وحدة عربية سليمة تقوم على أسس ديموقراطية سليمة .

وعلى كل حال فان كل ما اقوله يبدو مجموعة من الاماني ، وانا احسب ان على كل مواطن مخلص ان يعمل بأكبر قوة ممكنة لتحقيق هذه الاماني ، واحسب ايضا اننا سنعيش دوما في قلق سياسي لا حد له ، ما لم تتحقق هذه الاماني .

جواب الاستاذ رفيق بشور

وزير الثقافة والارشاد القومي

قبل الاجابة عما اذا كان قيام الاحزاب يمكن ان يرسي قواعد الديموقراطية الثابتة لا بد لنا من التعرف عن وضع بلادنا وعن نوعية الاحزاب التي تحتاجها ومهمتها .

فالحزب هو الجمعية ذات الهدف السياسي، والهدف السياسي للاحزاب يختلف باختلاف درجات رقي الامم ومستواها الحضاري . ففي الامم الراقية والسليمة من الامراض والمخاطر يكون دور الحزب ان يعد جهازا للوصول الى الحكم ، ويسعى لمعالجة اخطاء الدولة واصلاحها، أما مهمة الاحزاب عندنا فانها تختلف عما سبق بيانه لانها يجب ان توجه الى بعث الامة وترجمة حاجات الشعب وخلق المواطن العربي الحر وتهيئته ليكون عنصرا مفيدا لامته وبلاده . والاحزاب التي تنحرف عن هذا الاتجاه وتساير الواقع الفاسد المريض لتستغله وتفيد منه فانها ستفشل في مهمتها ولا تقدم خيرا لوطنها . واذا ما قامت الاحزاب في بلادنا على هذه الفكرة ، فكرة معالجة الامة لا الدولة وقدرت الواقع الذي نحياه وعاش قادتها المبادىء التي ينادون بها واخلصوا لها ، أمكن عندئذ لهذه الاحزاب ان ترسي قواعد الديموقراطية الثابتة التي تنهض عليها الحياة

السياسية في سورية .. وذلك كله بشرط ان تكون اهداف الاحزاب مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم ديموقراطية .

أما الخطوط العريضة التي يمكن ان تلتقي عندها الاحزاب لخدمة القضايا الوطنية في البلاد فنوجزها فيما يلي :

١ ــ المحافظة على الحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور .

٢ ــ دعم الحكم الديموقراطي والاتجاه التقدمي .

٣ ــ مساندة حركات التحرر العربي ماديا ومعنويا .

٤ ــ توحيد النضال العربي لمكافحة الاستعمار والصهيونية .

٥ ــ قبول المساعدات الدولية غير المرتبطة بشروط سياسية .

٦ ــ اتباع سياسة عدم الانحياز والحياد الايجابي بين المعسكرين الدوليين .

٧ ــ تشجيع استثمار الرأسمال الوطني في المشاريع الانتاجية وتحديد الارباح .

٨ ــ المحافظة على الحقوق المكتسبة للعمال وضمان تطبيق احكام قانون الاصلاح الزراعي على الفلاحين .

جواب الاستاذ روبير الياس

وزير الاشغال العامة

لا شك بأن قيام الاحزاب هو من العوامل الاساسية في ارساء قواعد الديموقراطية ، على الاقل اذا نظر للامر من الزاوية النظرية .

غير ان قلة خبرتي في الميدان السياسي لا تسمح لي بأن احكم على الاضرار التي تلحق بالديموقراطية نتيجة الفوضى التي يخلقها تعدد وتضارب الاحزاب السياسية .

واما من أجل تحديد خطوط التقاء الاحزاب لخدمة قضايا الوطن ، لا أرى سوى تنازل الاحزاب والاشخاص المنتمين اليها عن المصالح الفردية والحزبية تجاه مصلحة الوطن .

جواب الاستاذ زكي الارسوزي

ان الحزبية لم تكن من مبتدعات العصر الحديث ، فهي قديمة قدم الانسان . كان اجدادنا في الجاهلية موزعين على العشائر والقبائل وما العشيرة ان لم تكن حزبا تقوم فيه الرابطة على قواعد راسخة في الطبيعة الا وهي القرابة ، ان لفي الحزبية قوة للفرد ودعامة تدعمه في البقاء على مستوى الجماعة .

ولما بسط الاسلام سلطانه على جزيرة العرب أضيف الى الحزبية على مبدأ النسب الحزبية على مبدأ الايمان المشترك وليست المذاهب والطوائف والطرق عندنا من مخلفات تلك المرحلة التاريخية من حياة أمتنا ، ولكن اذا خيم السبات في فترة الانحطاط ، على ربوعنا ، فان السبب في ذلك يرجع الى اغلاق باب الاجتهاد ، لا الى الاختلاف في وجهات نظر المسلمين في التقريب الى الله .

فلما سيطر الحزب الواحد ومذهب ذوي السلطان ، على سياسة الدولة بقي الاحرار ذوو التجارب الشخصية في الحياة في عزلة عن الجماعة ، وكان من جراء ذلك ان انحدر مجتمعنا نحو جمود الاغلبية من جهة ونحو تقية الاقليات الواقعة على هامش الحياة من جهة اخرى .

وعندما استيقظنا على طلعة الحضارة الحديثة ، دبت فينا حياة

جديدة . وعندئذ ترددت النفوس بين الحنين الى الماضي المجيد وبين التحفز الى مستقبل زاهر . وكانت النتيجة ان عقد الجميع العزم على اقامة صرح حياتنا العامة على مبادىء مستوحاة من عبقرية أمتنا ومنسجمة مع طبيعة المرحلة التاريخية الراهنة . ولكن لما كانت العبقرية يلتبس الطارىء من مظاهرها مع مقوماتها الخالدة ، فقد انقسم الناس في موقفهم من تراثنا ، ففريق منهم أخذ بروعة الفتوحات الاسلامية حتى أصبحت امنيته بعث العهد الاسلامي ، دولته وتقاليده ، متجاهلا العلاقة بين الحياة والبيئة التي هي هنا تضافر الحوادث التاريخية وانسياقها في قدر محتوم ، وفريق آخر قفز من فوق القرون الوسطى ليلتقي بينبوع حياتنا ، الذي هو عهدنا الجاهلي حيث نشأت حياتنا عفوا فجاءت مظاهر حياتنا معبرة تعبيرا صادقا عن وجهة نظر عبقرية أمتنا . وهكذا اختلف الناس في فهم التراث بين الاصالة وبين الرجعة الى عهود فات اوانها .

وليس الاختلاف على فهم مبدأ الملاءمة مع المرحلة التاريخية الراهنة بأقل تأثير من الاختلاف على فهم التراث ، فلما كان اتصالنا بالمرحلة التاريخية خطفا ، وكان العلم أساسا لمعظم مظاهر هذه المرحلة التاريخية نظرا لما به من سهولة ووضوح ولما له من فضل على اعداد صناعة تمد الناس بالرفاهية ، والدولة بالمنعة ، فقد استسلم الكثيرون الى المنطق العلمي متجاهلين اغوار الحياة الانسانية وما انطوت عليه هذه الاغوار من حقائق ، نظرة سطحيتها تؤدي الى التهاون بمقتضيات عبقرية الامة والجنوح الى الشعوبية ــ الاممية .

غير ان ذوي السليقة السليمة قادتهم سليقتهم الى ما يميز تجليات عبقرية أمتهم كاللغة والفنون والعرف ، من عبقرية الامم الاخرى،وهكذا ظهر الاختلاف بين نظرة عميقة في الحياة الانسانية وبين الدعوة الى

انسانية تنتهي بطمس المعالم التي احرزتها كل من الامم بجهودها المتواصلة منذ فجر تاريخها .

ومع ذلك فهل ترك الاستعمار لنا الخيار في السير على سليقتنا أم انه تفنن في أساليب الاغراء والضغط لابعادنا عن رؤية حقيقة مصالحنا رؤية واضحة ؟ كانت فرنسا تدرس مظاهر حياتنا العامة ، فتكشف ، من خلال هذه المظاهر ، النزعات الدفينة في الجمهور قبل ان تلد في النفوس، لتحمل أعوانها على تبنيها واحرافها ، كانت تتخذ من الاحزاب وسيلة تدرج بها الناشئة في سياستها فتحرم بذلك الامة من نضالهم في سبيل القضايا العامة .

هكذا كانت فرنسا تفسد الحزبية كما كانت تفسد جميع مظاهر الحياة الديموقراطية كالصحافة والنيابة ... الخ .

ولكن هل يستلزم ذلك ترك مقومات الحياة العامة ، فهل يتخلى المرء عن الحياة اذا اعترى المرض الجسد ؟ أم يقوم بترميم العطب ؟ .

مجمل القول ان الحزبية قائمة في طبيعة الاشياء ، وهي امتداد لنزعة العضو الملازم لطبيعة الاحياء ، ومظهر من مظاهر تقدم المجتمعات ، تنتظم الناس في الحزبية بحسب موقفهم من القضايا العامة ، والحزبية وسيلة من وسائل التطور الاجتماعي أيضا انه لمن الاقوال المأثورة ان الحقيقة بنت المناقشة ولولا المناقشة التي هي مقابلة لوجهات النظر المختلفة لطغت الاهواء على المحاكمة ورسف الانسان في قيود الاستبداد، وهل الحزبية الا تكتل تدعو اليه وجهة النظر في الحياة وفي ما يتفرع عنها من أمور مختلفة ؟

والحرية في الاجتهاد كفيلة بايصال الناس الى الخير العام .

جواب الاستاذ صبري العسلي

رئيس مجلس الوزراء سابقا

الديموقراطية أخلاق وسجايا ، أكثر مما هي قوانين ودساتير • ذلك آخر ما انتهى اليه فلاسفة الحقوق الدستورية ، لانهم رأوا ان الدستور نفسه تشرق الديموقراطية في ظله في بلد من البلاد ،وتغيب في بلد آخر • والاحزاب عنصر من عناصر ارساء قواعد الحياة الديموقراطية ، وليس باستطاعة هذا العنصر وحده أن يرسي هذه القواعد • فلقد اصبح من الثابت ان الحياة الديموقراطية والاحزاب أمران متلازمان ، لا يمكن ان تتصور الديموقراطية بدون أحزاب ، كما لا يمكن ان تعيش الاحزاب في جو فاقد الديموقراطية • ولا شك ان الاحزاب التي تتزاحم على الخير ، وتتسابق الى الصالح العام ، قادرة على النهوض بالحياة الدستورية ، بأوسع معانيها ، أي في الداخل والخارج على السواء •

أما التقاء الاحزاب على خطوط عريضة لخدمة القضايا الوطنية في البلاد ، فأمر يقرره الواقع ، وقد تفرضه الاحداث أحيانا ، ذلك لان الاختلاف هو سر تعدد الاحزاب ، ولولاه لما كان هنالك ما يدعو لوجودها • فالخلاف دائم ، والالتقاء مؤقت • وفي نظري أن الخلاف سبب جوهري حافز للتقدم والرقي • ذلك ناشيء عن الغرائز الانسانية الاصيلة التي لم يتبدل منها الا القليل ، ولم تصقل الا بمقياس ضئيل •

جواب الفريق المتقاعد عفيف البزري

لننظر الآن الى الشعب في أي بلد، نرى ان الشعب يؤلف كائنا اجتماعيا أجزاؤه الافراد ، وهنالك علاقات مختلفة بين الافراد، فاذا كانت الديموقراطية هي حكم الشعب للشعب ، أو على الاقل اذا كانت تنفيذ رغبات الشعب في الحكم وفي الاتجاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري ، يجب علينا عندئذ ان نجد وسيلة لمعرفة هذه الرغبة الشعبية ، وهنا تتساءل كيف يمكن معرفة هذه الرغبة ؟ قلنا ان الشعب هو كائن اجتماعي الا انه ليس كالكائنات البسيطة فهو في غاية التعقيد كما ان نشاطاته تمتد الى ميادين لا يمكن حصرها بسهولة والاراء فيه تختلف من جماعة الى جماعة ومن فئة الى فئة . فما من انسان بامكانه ان يدعي انه يعرف أو يمثل رغبات الشعب الا الشعب . ان أي انسان يدعي العكس ، لاشك انه انسان غير صادق .

كيف يعبر هذا الشعب الكائن الاجتماعي عن رغباته ؟ ليس هناك من وسيلة الا ان يترك الشعب لينبت فيه بدون اصطناع كل ما يمكن ان تتصور من منظمات اجتماعية وسياسية واقتصادية والخ ... نستثني من ذلك عصابات الاشرار التي تعادي المجتمع ، ومهما فكرنا في وسيلة

تتعرف بها على رأي الشعب ، فلن نجد الا وسيلة واحدة هي السماح بقيام تلك المنظمات التي تعبر عن سائر الآراء والاتجاهات المشروعة ... أما الادعاء من قبل شخص او فئة محدودة بمعرفة رأي الشعب الحقيقي الواقعي دون اللجوء الى هذه الطريقة فهو ولا شك ادعاء باطل بسبب ما سبق وقلنا بأن هذه المعرفة ليست بسيطة ، ولتعقد هذا الكائن الاجتماعي الذي هو الشعب . وليس هذا فحسب اذ لا تكفي معرفة رغبات الشعب لتنفيذ هذه الرغبات ، فلو سلمنا لفئة تدعي بأنها على علم برغبات الشعب ، والقينا اليها بمقاليد الحكم فمن يضمن لنا بأن هذه الفئة تنفذ رغبات الشعب التي ادعت بمعرفتها . الضمانة الوحيدة هي ان يراقب الشعب أعمال هذه الفئة . لكن كيف يراقبها ويعبر عن رأيه عند مراقبتها ، وهنا نعود الى المشكلة الاساسية لمعرفة رأي الشعب، فهل نفتش عن فئة اخرى لمراقبة الفئة الاولى ؟ اذن ليس هناك الا طريق واحد وهو الطريق الذي كنا قد أشرنا اليه وهو السماح بقيام جميع المؤسسات الديموقراطية التي تعبر عن مختلف الافكار والاتجاهات الشعبية ، وهذه المؤسسات هي التي يمكنها ان تتصدى لقيادة الشعب وتنظيمه اجتماعيا وحكوميا ، وهي التي تراقب بعضها البعض في تصرفاتها أكانت ضد مصالح الشعب أم مع مصالحه . لذلك كان قيام الاحزاب أمرا لا بد منه للوصول الى تنظيم الشعب ومعرفة آرائه .

هذا من الناحية النظرية الميكانيكية ، اذ يجب الا يغرب عن بالنا ان الشعب مقسم الى فئات وطبقات بين جميعها علاقات اقتصادية واجتماعية وان هنالك بعض الطبقات والفئات المحظوظة التي تمسك بيدها القوى المادية التي تمكنها من التسلط على الآخرين ، وقد عانينا ونعاني في بلادنا الشيء الكثير ، وهنا نجد موضوعا كبيرا للدجل عندما يأتي فرد اوفئة للادعاء بامكانية تخليص الشعب من هذه الفئات كما يفعل

عبد الناصر وزمرته ، لان الامر يعود هنا أيضا الى معرفة رأي الشعب ومعرفة الطريق الذي يجب سلوكه للتخلص من تسلط الفئات القوية بامكانياتها ، والضعيفة بعددها أي لا يوجد الا الطريق الديموقراطي سبيلا الى ذلك ، لانه ما من فئة قليلة يمكنها الادعاء بأنها تمثل مصالح الاكثرية الساحقة من الشعب ، فالديموقراطية اذن هي السبيل الوحيد لمعرفة رأي الشعب ولانتقاء حكم الشعب ولمراقبة تصرفات هؤلاء الحكام ، وللنضال ضد التسلط من قبل الفئات (المحظوظة) .

طبعا يجب الا تكون ديموقراطية مقننة لان كل قيد لا بد واذ بتجاوز حدود حقوق الاكثرية ، لان من حقنا ان نتساءل عن السلطة التي تضع هذه القيود ،هل هذه تمثل حقا ارادة الشعب ؟ ومن أين أتاها هذا الحق في تمثيل الشعب ؟ ان كل من يدعي في تحديد او تقنين الديموقراطية يجب ان يكون من الاتساع بحيث يغطي جميع فئات الشعب وهذا يعني ان الشعب هو الفئة الوحيدة التي بامكانها ان تضع القيود ، وليس من المعقول ان يقيد الشعب نفسه بقيود تؤذيه او بعبارة اخرى ليس من المعقول ان يتفق استياء الشعب على أشياء غير مشروعة وغير ملائمة بحياة الناس . ولا يمكن للشعب الا ان يجد في النتيجة الوسائل والنظم الديموقراطية التي تلائم الحالة الفكرية والمادية التي هو فيها . بالاختصار ... ليس هنالك من طريق الا طريق واحد هو الديموقراطية وقيام الاحزاب المبنية على أسس ديموقراطية لتنظيم حياة الشعب .

في البلاد المتخلفة يكون التقدم والبناء من مصلحة الاكثرية الساحقة من أبناء الشعب فعند قيام الاحزاب والمنظمات الديموقراطية التي تمثل مختلف الاتجاهات الفكرية نجد بطبيعة الحال انه من بين تلك المؤسسات

عدد يمثل أكثرية الناس يتفق حتما على السير في طريق التقدم والسبب بسيط هو حاجة البلد المتخلف الى التقدم .

الا أن المسألة ليست بهذه البساطة ، عندما ننظر اليها من الناحية العملية .فالشعب كما قلنا يتضمن فئات وطبقات متعددة مختلفة المصالح، فهناك مثلا الرأسمالي الذي يطلب مزيدا من الربح وهناك العامل الذي يسعى الى مزيد من الاجر ، وهنالك الفلاح الذي يتمنى زيادة أسعار محاصيله ... الخ من ان حجم الانتاج محدود ولا يمكن ان يتسع كيفيا بمجرد رغبة الناس لذلك . غير ان مختلف الفئات لا تتفق في توزيع هذا الحجم ، بالاضافة الى انها لا تتفق فكريا . فينشأ عن مجموع هذه الخلافات تيارات مختلفة تتصادم بعضها ببعض ، الامر الذي يشوش العلاقات التي تربط مختلف الفئات ، وقد تغطي هذه الخلافات على كثير من نقاط الالتقاء لتحقيق التقدم الذي هو في مصلحة الجميع . فليس من المعقول مثلا ان تصر فئات الرأسمال الوطني على معاداة العمال والفلاحين الذين هم حلفاء طبيعيون في طريق التقدم لتلك الفئات . كما انه ليس من المعقول ان يقدم العمال والفلاحون في بلد متخلف على تخريب مشاريع رؤوس الاموال الوطنية ، لان تقدم هذه المشاريع هـو الذي يضمن ارتفاع سوية الحياة التي هي من مصلحة العمال والفلاحين .

ان الاستعمار هو عدو للاكثرية الساحقة لشعب متخلف ، فليس من المعقول اذن ان تتحالف فئة مع الاستعمار ضد مصالحها الخاصة ما لم تكن هذه الفئة رجعية او انتهازية ومن مصلحتها مشاركة الاستعمار في استغلال بني وطنها وايقاف التقدم لامتنا . قلنا ان هنالك قضيتين ، قضية التقدم والبناء في البلد المتخلف وقضية مكافحة الاستعمار عدو كل تقدم في مثل هذا البلد ، وقلنا ان من مصلحة الاكثرية الساحقة من

شعب متخلف مقاومة الاستعمار وازالة التخلف فليس اذن هنالك مايمنع جميع فئات هذه الاكثرية من الالتقاء على صعيد واحد يتحد بنقاط واضحة معينة للدفع نحو البناء والتقدم ولمقاومة الاستعمار ، وذلك بصرف النظر عن الاحتكاكات والاختلافات الداخلية المادية والفكرية التي يجب الا تتخذ حجة على عدم الالتقاء .

هنالك فئة انتهازية تتخذ حجةمقاومة الاستعمار وحجة ازالةالتخلف « لمحاولة منع الانقسامات الداخلية التي تضعف الشعب كما يفعل مثلا عبد الناصر » مع ان هذه الخلافات هي أمر طبيعي في بلد رأسمالي ولا يمكن ازالتها ابدا وكل من يدعي بأنه قادر على ازالتها هو لا شك سيء النية ويريد فرض حكم ديكتاتوري بهذه الحجة .

ان سورية مثلا في الفترة ما بين عامي ١٩٥٤ ــ ١٩٥٨ كانت معرضة للاخطار الاستعمارية في الوقت الذي هي فيه بلد متخلف ، فكان قيام الجبهة الوطنية طوال تلك الفترة مفيدا جدا في احباط المحاولات الاستعمارية ، وفي توفير التقدم الاقتصادي بينما تأخرت سورية اقتصاديا في عهد الوحدة عندما الغيت الاحزاب والمؤسسات الديموقراطية ،يضاف الى هذا ان الحكم الديكتاتوري الناصري هو حكم عميل من طراز حديث للاستعمار الحديث . وليست حالة مصر بالحالة الحسنة . انمصر كانت تتقدم على الدوام قبل ثورة ٢٣ يوليو وتقدمت ايضا في السنتين الاوليين للثورة ، فكان ان ازداد الدخل القومي من عام ١٩٤١ ــ ١٩٥٣ بمقدار يتجاوز ٨٠٪ ، وعندما استتب الحكم الديكتاتوري وجدنا ان مصر تدهورت اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . اذ غرقت في القروض الاستعمارية واصبحت تنفذ خطة ومشاريع الاستعمار الحديث في البلاد العربية ، وتدهورت الحياة الفكرية الاجتماعية .

ان القروض الاجنبية الاستعمارية التي تربط اقتصاد مصر الى اقتصاد المستعمرين تبلغ الآن نحو مليار ومئتي مليون دولار ، واقتصاد مصر الآن يقع برمته تحت اشراف لجنة أمريكية تراقب الشاردة والواردة فيه • وان رؤوس الاموال الاجنبية تساهم في القطاع العام المصري مساهمة قوية فتجني الارباح الطائلة للمستعمرين وعلى حساب بؤس وشقاء الشعب المصري • وهذا كله نتيجة لتحكم زمرة انتهازية وضعت نفسها في خدمة الاستعمار الحديث وتسلطت على الشعب المصري بالدجل والشعارات الفارغة والكذب • ولو كان هنالك ديموقراطية واحزاب لما وقع هذا القطر الشقيق في هذه الحالة المؤسفة لان الشعب عندما يتمكن من التعبير عن آرائه لايرمي بنفسه ابدا في احضان اللصوص الاستعماريين • نعود الى موضوعنا ونقول ان التقدم في البلد المتخلف ومقاومة الاستعمار عدو التقدم في مثل هذا البلد هما أمران لصالح الاكثرية الساحقة من سكان هذا البلد • وليس من وسيلة لمقاومة الاستعمار والتخلف الا الديموقراطية التي تسمح لجميع الفئات بابداء رأيها والتي تسمع باتفاق مختلف الفئات التي من مصلحتها التقدم لتجد طريقا صحيحا الى التقدم •

والديكتاتورية تساعد الاستعمار على التسلط على البلد المتخلف لينهب ثرواته • ان اللصوصية الامريكية تزدهر في امريكا اللاتينية القارة التي لم تر الديكتاتوريات منذ ان عرفت الاستقلال السياسي • ولو كان في هذه البلاد ديموقراطية ولو كانت شعوب هذه البلاد تتمكن من التعبير عن آرائنا لما تمكن الاستعمار الاميركي من نهب ربع دخلها القومي سنويا لان هذه الشعوب في حياة ديموقراطية تتمكن من التعبير عن مختلف اتجاهاتها الفكرية وبالتالي تلتقي هذه الاتجاهات عند نقطة مقاومة النهب الاميركي •

ان كوريا تخلصت من هذا الجحيم عندما تمكنت من طرد المستعمرين الاميركان واقامة حكم شعبي • لقد قلنا فيما سبق ان اية فئة لا تتمكن من الادعاء بانها تمثل جميع الشعب ولا بد من ان تتعدد الفئات الشعبية بتعدد التيارات والمصالح • الا ان تعدد الفئات والطبقات والاحزاب لا يمنع ابدا التقاء الجميع في نقاط تحدد الطريق المؤدي الى أهداف ، بلوغها في صالح جميع تلك الفئات •

لا يمكن مثلا ان تتخاذل فئات وطنية أمام الاستعمار فتقبل بنهبه وسيطرته أي ان الفئات الوطنية تلتقي حتما عند نقطة مقاومة الاستعمار والنهب الاستعماري • كذلك تلتقي جميع الفئات الوطنية : طبقة الرأسمال الوطني ، طبقة العمال ، طبقة الفلاحين ، فئات المهن الحرة ••• الخ عند نقطة وجوب ايجاد سبيل للتقدم في البلد المتخلف لان علاج التخلف هو التقدم •

وعن هاتين النقطتين ، مقاومة الاستعمار ، وتحقيق التقدم تتفرع نقاط فرعية اخرى يمكن تحديدها والاتفاق عليها بين مختلف الفئات الوطنية • وكل هذا لا يمكن ان يكون الا في جو الديموقراطية ، يسمح فيه بالتعبير عن الآراء بحرية ولا يمكن ان يتحقق في جو الكبت والارهاب الديكتاتوري الذي يمكن ان تمارسه زمرة انتهازية او رجعية لمصلحتها الانانية او لمصلحتها ومصلحة الاستعمار •

جواب المحامي الاستاذ عبد القادر الميداني

نقيب المحامين سابقا

لا يتصور وجود حياة ديموقراطية صحيحة بدون وجود احزاب منظمة ذات مبادىء وأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة صريحة تجري الانتخابات العامة في البلاد على أساسها فلا يصل الى الندوة النيابية الا المؤمنون بهذه الاهداف الذين يأخذون على أنفسهم تحقيقها بطريق الحياة الديموقراطية فاذا وصل جماعة حزب الى الحكم عن طريق هذه الندوة عمدوا الى تحقيق الاهداف التي دخلوا الانتخابات على أساسها والا بقوا في صف المعارضة يعارضون الحكومة القائمة معارضة بناءة فينتقدونها بكل عمل تقدم عليه ولا يتفق مع مبادئهم وأهدافهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل لا تكون المعارضة فيه ذات طابع شخصي هدام بل تستهدف بتصحيح الاخطاء على الاسس الحزبية المقررة فتصبح بناءة بنتيجة تساعد الحكومة القائمة على تجنب الاخطاء وعدم الغلو من السياسة الحزبية او الشخصية .

فبدون قيام الاحزاب لا يمكن ان ترسخ القواعد الديموقراطية وتتأصل في نفوس الحكام والمحكومين على السواء وان ما عرف عن فشل الحياة البرلمانية في بلادنا فان مرده فقدان الاحزاب المنظمة ذات الاهداف المقررة فالانتخابات كانت تجري على أساس شخصي والحكومات

تقوم على استرضاء اشخاص النواب على حساب المصلحة العامة فصدرت بالبلاد تشريعات ذات صفة فردية وقامت مشاريع شخصية أدت بمجوعها الى فشل الحياة البرلمانية واتاحت لبعض المغامرين استغلال هذا الفشل لاقامة حكم لا يمت الى الديموقراطية بصلة فقضى على حرية الفكر وعاد بالبلاد الى الفوضى والتعسف .

أما السؤال فيما اذا كان هناك خطوط عريضة يمكن ان تلتقي عندها الاحزاب .

فان من الامور البديهية المسلم بها انلا تكون هناك اختلافات بين الاحزاب على الامور المتعلقة بسلامة الوطن وسيادة الامة وحق الشعب بحكم نفسه،فالاحزاب التي لا تقر هذه المبادىء لاتكوناحزابا مشروعة يمكن ان يسمح لها بالبقاء ، وان على كل افراد الامة محاربتها ومنع وجودها .

فالاحزاب بالدنيا المتمدنة تتناسى حريتها وتتناسى مبادءها التي قامت عليها عندما تتعرض سلامة الوطن او سيادة الامة او حريتها للخطر وتنصهر كلها ببوتقة واحدة لتدافع عن هذه السلامة والسيادة والحرية فصيانة هذه الدعائم ليست من السياسة الحزبية بل هي من أسس الحياة الوطنية ، وعدم اقرارها من قبل الاحزاب خيانة وطنية .

فلا يمكن ان تختلف الاحزاب من أجلها وانما الاختلاف يكون في اقرار الانظمة المتعلقة باسلوب الحكم والاقتصاد والاجتماع دون السلامة والسيادة والحرية .

جواب الدكتور عبد السلام العجيلي

وزير الاعلام سابقا

١ ــ قيام الاحزاب هو أحد الاسس الرئيسية في الديموقراطية بمفهومها في العصر الحاضر • فلكي تكون ديموقراطية لا بد من احزاب • ولكن ليس كل حياة حزبية قادرة على ارساء قواعد الديموقراطية الثابتة • فلابد أن يقترن قيام الاحزاب بتنظيم للاحزاب يتناسب مع متطلبات الحياة الديموقراطية في بلادنا • والرجوع الى الحياة الحزبية المطلقة ، كما كانت مطبقة في سورية رجوعا تاما ، يدل في رأيي على قصر النظر ، اذ ثبت افلاس تلك الحياة مرات عديدة بتسليمها البلاد الى الديكتاتورية مرة بعد أخرى • لا بد اذن ، لكي ترسى قواعد الديموقراطية الثابتة ، من قيام الاحزاب في ظل انظمة حزبية تتلاءم مع تجاربنا وحاجاتنا •

٢ ــ الخط العريض الوحيد الذي يجب ان تلتقي عنده الاحزاب هو خدمة الوطن بصدق واخلاص • ولكل حزب رأيه ، بل يجب ان يكون له رأيه المختلف عن رأي الاحزاب الاخرى ، في نوعية هذه الخدمة وطريقتها • وبهذا تتميز الاحزاب وتستحق ان تقوم متميزة واحدا عن الآخر ، والا فانها لن تكون الا تكتلات مصالح بين أفراد ، اذا كانت متشابهة الاهداف والوسائل •

جواب الاستاذ عبد البر عيون السود

١ً ــ لا حياة سياسية صحيحة دون حياة حزبية . فاذا كان العمل السياسي ، سيما في عصرنا الحاضر ، يعني تعبئة قوى الجماهير من أجل التطور والتبديل فوسيلة ذلك النشاط الجماعي المنظم ، أي العمل الحزبي .

ان حداثة الحياة الحزبية في بلادنا ، والاوضاع المضطربة التي لم تتحرر من عوامل التخلف بعد ، هي التي تجعل البعض يغفلون عن هذه الحقيقة ، وهي التي أغرت الحكام الفرديين بمحاولة طمس هذا المبدأ ونقضه كليا أحيانا . هكذا ، وفي كل مكان من الوطن العربي ، تعرضت الحياة الحزبية لهجمات باطشة خرقاء ، بلغت ذروتها في نظام آخر فردية عربية ، نظام عبد الناصر ، حيث حشد تجاهها هذه المرة أقصى ما يمكن من أعمال دعائية ، ومن اختراعات وتلهيات ، لم يكن « الاتحاد القومي » الا واحدة منها . لكن المغالطة الكبرى ظلت قائمة ، وظل فقدان الحياة الحزبية والتنظيم المبدئي للشعب الثغرة التي كان متوقعا أن تنفذ منها النكسات ، والتي ستنفذ منها الضربة القاضية لذلك النظام لامحاله ...ان انكار الحياة الحزبية وحق الشعب بها ليس مظهرا لنزعة تسلطية لا شعبية فحسب ، بل انعكاسا لعقلية ما زالت عشائرية في صميمها .

٢ً ــ الديموقراطية ، بما تنطوي عليه من حريات عامة وسياسية ،

هي وسيلة التقدم وتحقيق الاهداف الشعبية • فالاهـداف يجب ان يصنعها الشعب بنفسه ، أن يعيها ، ويبذل الجهد من أجلها ، ويكون هو بامكانياته ونضجه التنظيمي والمبـدئي أساسها وضمانتها • والجـو الديموقراطي هو الشرط لقيام مثل هذه التعبئة •

لا بل ان باستطاعة الديموقراطية ان تكون واسطة الانتقال الى المجتمع الاشتراكي العربي نفسه ، وبناء ذلك المجتمع معا •• أي ألا تكون متعارضة مع روح الثورة على الاوضاع السائدة •

ويكفي لذلك ان نستبعد من الاذهان المفهوم الرأسمالي الغربي للديموقراطية ، القائم على تمثيل شكلي للاكثرية ، لا لنحل محله مفهوم استغلال الديموقراطية لاقامة الديكتاتورية على أنقاضها ، بل لنرفق رأي الاكثرية هذا بالعمل على تحرير ذلك الرأي من قيوده الاقتصادية والاجتماعية التي يتخطاها وعيه بشكل مستمر • حينئذ يستقيم لنـا مفهوم للديموقراطية جماهيري حي ، متناسب واوضاعنا المتحفزة ـ وربما مع طبيعتنا أيضا ـ مفهوم غير متعارض مع الاهداف الثورية ، ولا مقدرا له أن تكون الثورة نتيجة حتمية لسطحيته وكذبه وقصوره •

ان الثورة لا تكون حتمية ومبررة الا اذا كانت الديموقراطية الحقة في محنة ، وحينئذ تأتي الثورة انقاذا لها ، وعملية تجديد لا الغاء • ان الثورة الصادقة تعبير ديموقراطي عميق •

٣ ـ ان الشكوك التي تساور البعض تجاه الحزبية والديموقراطية ناتجة عن نظرة جزئية ، لا تحاول ان تكون شاملة ومتأنية •

فالتخوف من أن تتمتع « العمالة » بالحرية،وغلبة النفوذالاقتصادي والعشائري للرجعية الذي يجعل التمثيل النيابي كاذبا وغير معبر عن رأي

الشعب ، وفساد الحياة الحزبية في قطر او فترة ، مع ضعف المفهوم الحزبي عامة ، وظهور الديكتاتورية الخادع بمظهر الاقدر على العمل : كلها نقاط تستوقف الذهن ، ولكنها لا يمكن أن تصل بنا الى التخلي عن المبدأ الديموقراطي الحزبي • اذ ماذا غير هذا المبدأ ؟ ليس الا الديكتاتورية • والديكتاتورية كبت آني للمشاكل لا حلاً لها • فهي نفخ للحاضر على حساب المستقبل ، على حساب حرية الشعب ووعيه وتخلصه الفعلي من النقائص ، ومن تلك الحالات التي تظل ، على المدى البعيد ، مرضية وطارئة •

في النظرة الشاملة تطرح القضية على هذا الشكل :

الهدف : مجتمع عربي متحرر موحد اشتراكي
أداة التحقيق : قوة شعبية معبأة لتحقيق الهدف
الوسيلة : تمتع الشعب بحرياته لتتاح له التعبئة

٤ ـ للحياة الحزبية والديموقراطية في بلادنا تاريخ وتجارب • ففي كل الاقطار الاكثر تفتحا عانى هذان المفهومان ، وانتصرا ، وتخبطا ، الا ان التجربة الاعمق التي تصلح كمنطلق لمرحلة جديدة لهما هي في القطر السوري •

فلقد أتيح لهذا القطر أن يكون ساحة اختبار واسعة ، عرفت ازدهار الحزبية والديموقراطية ، وألوانا من الانقلابات والديكتاتوريات ، وكانت هي أرض التجربة الحاسمة ، تجربة الاسلوب والهدف والطريق الاحقيقي للثورة العربية ، هذه المشاكل التي طرحتها سنوات الوحدة بين سورية ومصر •

لقد تركت تلك التجارب آثارا عميقة وبعيدة • الا ان ما يفيدنا منها هنا ناحيتان :

الاولى هي أنها أعلنت افلاس النظام الديكتاتوري واجرامه أيضا، ففردية ذلك النظام المتعنتة الصماء هي التي لم تجد الا التسلط الاقليمي والحكم البوليسي اسلوبا لوحدة أعطاها الشعب روحه ودمه ، وهي التي أدخلت عليها الانحراف القاتل الذي كان واضحا أنه سيودي بها بدل أن ينميها . وكانت النتيجة المستخلصة من ذلك هي أنه لا أهداف كبرى دون ديموقراطية جماهيرية ، يكون الشعب فيها الصانع والحامي معا ...

أما الناحية الثانية فهي تقصير التنظيمات الحزبية التي كانت قائمة يومذاك عن أن تكون بمستوى الاهداف الكبرى ، كهدف الوحدة التي قامت . فلقد لعبت تلك التنظيمات دورا هاما في تعبئة الشعور التحرري والعربي قبل الوحدة ، وفي تحقيق الوحدة نفسها ، الا أنها سرعان ما تكشفت عن ضعف في التخطيط ، وفي بنائها النظري والتنظيمي معا . فتحت وطأة المسؤولية قالت لا ، وفي صراع واغراء أقسى ارهاب عرفته بلادنا انهارت جوانب هامة منها ، ولم تستطع قواها وتضحياتها أن توقف الانحراف ، وتنقذ رأي الشعب . لقد كانت ، في تلك الايام الحاسمة ، شاهد الانحراف فقط ، ومظهرا من مظاهر الازمة الشعبية لا أكثر . وعندما انقلبت الصفحة ، وتلفتت تلك التنظيمات الى نفسها وجدت أن أسسها قد اهتزت ، وان الفراغ القائم لا تملؤه الا منظمات أقوى وأكمل ، منظمات مستفيدة من التجربة ، وقادرة على استيعاب التطورات الشعبية العميقة التي حدثت ، وعلى ايقاظ وتمثيل الطموح الشعبي الى الوحدة الحقة والاشتراكية الصادقة .

اننا الآن نعيش في هذا الجو ..

واذا كانت الخطوات الديموقراطية بدأت تتابع طريقها كأسلوب

وحيد ، لتنتهي قريبا بقيام حياة حزبية ، فان نجاح هذه الحياة متوقف على مقدار مراعاة تلك الحقيقة ، وتحمل الثمن الفادح الذي تفرضه . فعلى هذا الاستعداد يتوقف اختصار فترة التلمس والبلبلة ، وتبديد التخريب النفساني والاجتماعي الذي أوجده النظام الفردي ، وخلق استقطاب متحرك جديد لقوى الشعب .

لقد كان القطر السوري نقطة انطلاق كبرى للاتجاهات العقائدية . وقد تمرس شعبه طويلا بالنضال الجماعي ، وسجلت سنواته الاربع قبل الوحدة صعودا ديموقراطيا وحزبيا هائلا ، كان له آثار تاريخية فيما حوله . معنى ذلك ان هذا القطر مهيأ ومدعو ان يطلع على المنطقة والوطن العربي بحصيلة تنظيمية وشعبية مستفيدة من التجربة ، قادرة على التفاعل مع القوى الشعبية العربية وتغذيتها . انها القضية . وهي تجربة اليسار العربي في المشرق العربي !

٥ ـ يمكن دائما ان ينهض ميثاق ما بين الاحزاب المختلفة ، يمثل أهداف المرحلة ، والحد الادنى من نقاط الالتقاء على المسائل الوطنية الهامة . وان امكانية مثل هذا الالتقاء في سورية متوقفة على نوعية الاحزاب التي ستظهر ، وعلى قادتها وتجردهم .

أما قبل ذلك فيمكن القول بأن هناك نقاطا ثلاثة ، يستطيع اليمين واليسار ان يلتقيا عندها . وهي :

ـ حماية الحياة الديموقراطية من النزوات الفردية والديكتاتوريات التي يطمع بها الاجنبي .
ـ تصفية الاقطاع ، كعقلية وسيطرة ووجود ، واعتماد مرحلة للتنمية لا تؤدي الى تمركز رأس المال او تسلطه ، ولا الى سيطرة اقتصادية استعمارية .

ـ شحذ القوى الشعبيـــة والمادية لوضع حد لتوســع اسرائيل الخطر ، والذي يتجلى الآن في تحويل مياه الاردن • ورفض الوقوع في شرك السياسية الامريكية الحامية لاسرائيل ،والتي أصبحت طويلة الباع في الوطن العربي ، حتى لتكاد تصبح أحيانا ممثلة للثورة العربية نفسها !

٦ً ـ وأخيرا •• ان الديموقراطية الجماهيرية ليست قضية مطروحة في بلدنا فحسب ، بل هي عنوان لمرحلة نضالية تلد • انها الصفة الرئيسية للحركات التحررية والنقابية في المغرب العربي ، وهي مبدأ نضال وتطلعات العناصر النقابية والاشتراكية الموزعة في ليبيا والوادي والجزيرة • وهنا في المشرق العربي •• تتمخض سورية والعراق عن مثل هذا الاتجـاه ليكون الجناح الثاني للمرحلة الجديدة ، مرحلة تجاوز الناصرية التي يستحق شعبنا ما هو أعلى منها حتما !••

جواب الدكتور عزة النص

رئيس مجلس الوزراء سابقا وأستاذ في جامعة دمشق

يمكنني ان أضمن الجواب في عشرين حقيقة قائمة بذاتها وهي :

١ ــ ان الديموقراطية الفاضلة ، النموذج الخير الصالح لكل بلد ولكل مجتمع، المثل الاعلى الاسوة ، لا وجود لها في عالمنا المحسوس ، وانما هي تركيب تصوري بناه الفلاسفة وحلم به الطوباويون .

ليس في العالم ديموقراطية وانما فيه ديموقراطيات .

٢ ــ كل شعب يفهم الديموقراطية ويمارسها على اسلوبه الخاص . والديموقراطية الصالحة لشعب قد تسيء الى شعب آخر . ذلك أن الديموقراطية تتفاعل ــ ويجب ان تتفاعل ــ مع نوعية الشعب وخصائصه المميزة وتاريخه وتراثه ونموه النفسي والعقلي والاجتماعي .

٣ ــ الديموقراطية ، مثل كل نظام وضعي ، خاضعة لسنن التطور ، فالديموقراطية التي نجحت في بلد ما خلال القرن التاسع عشر قد

لا تصلح له في القرن العشرين .

٤ ـ مهما كان شكل الحكم في البلد ، لا بد من وجود تجمع سياسي يصنع الحكام ويوجههم ويراقبهم ويعفوهم ويوثق الصلة بينهم وبين جمهرة الشعب .

٥ ـ البلاد ذات الحزب الوحيد هي التي مرت بثورة او انقلاب واستلم الحكم فيها القائمون بالثورة او الانقلاب ، واحتفظوا بذلك الحكم على أساس تحقيق أهداف تلك الثورة او ذلك الانقلاب .

٦ ـ الحكم في البلاد ذات الحزب الوحيد يمكن ان يدوم اذا كان للحزب قواعد شعبية منظمة تتولى اتخاذ المقررات وتنتخب الحكام على أساس انهم أداة قادرة على تنفيذ تلك المقررات .

٧ ـ لم يعرف التاريخ في العصور الحديثة حكما استقام واستمر، وكان مستندا الى قيادة حاكم فرد يؤلف هو الحزب الوحيد ويفرض عليه مشيئته . قد يعيش هذا الحكم في مرحلة استثنائية حرجة ولكنه ينهار اذا لم يتحول الى نظام ينتخب فيه الشعب حكامه .

٨ ـ كثرة الاحزاب في بلد ما تتناسب عكسا مع استقرار الحكم فيه .

٩ ـ التطاحن الاناني والخداع والتواطؤ والارضاء وتحكيم الاشخاص بدلا من تحكيم المباديء ، كل ذلك يزداد كلما ازدادت الاحزاب السياسية تعددا وتفتتا .

١٠ ـ تتضاعف مساويء الاحزاب غير محدودة العدد في البلاد الناقصة التعليم والمراهقة في الوعي .

١١ ـ الانتماء الى الاحزاب معناه المساهمة بشكل مباشر او غير مباشر في تحمل تبعات الحكم . ولا يجب ان يساهم في الحكم الا القادرون عليه ، ممن بلغوا سن الرشد والنضج وترتبت عليهم تكاليف مادية ومعنوية تجاه الدولة والمجتمع .

والطلاب في جميع مراحل التعليم هم في دور التهيؤ والتعرف الى المبادىء والاتجاهات واكتساب القدرة على التمييز والاختيار ، ولا يصح أن يبدأوا في الحياة الحزبية عمليا قبل استكمال هذا الدور .

١٢ ـ تجربتنا المحلية في تعدد الاحزاب ـ دون حد ودون اختلاف جوهري في المباديء ـ كانت فاشلة ، لانها بالضرورة قادت الحكم الى ان يكون تجمع أشخاص لا تجمع أفكار ، وموضع مساومة وتواطؤ أحيانا وتنازع وتناحر أحيانا أخرى . حكومتنا في ظل الاحزاب الثمانية صرفت ٩٠٪ من جهدها ووقتها في تهديم خصومها او استمالتهم او الدفاع عن نفسها من اذاهم ، بدلا من القيام بأعباء الحكم والنهوض بالبلاد ورفع مستوى المواطنين .

١٣ ـ تجربتنا في الحزب الوحيد كانت فاشلة أيضا ، لان الحاكمين صنعوا الحزب ولم يصنع الحزب الحاكمين ، ولانهم قضوا على كل معارضة وكل رقابة .

١٤ ـ يجب حتما ان تتقيد التجمعات السياسية التي ستقوم في بلدنا بالبادىء التالية ، لانها تعبر عن رغبة الكثرة الغالبة من المواطنين:

آ ـ احترام الاديان وعدم التعرض لها

ب ـ احترام القومية العربية والعمل بمبادئها

جـ ـ احترام شرعية الدستور والقانون وعدم اللجوء الى وسائل العنف لتبديلها

د ـ احترام رأي الاكثرية وتنفيذه

هـ ـ عدم الارتباط المادي او المعنوي بأية دولة او مؤسسة أجنبية .

١٥ ـ يجب بالبداهة ان يكون لكل حزب برنامج واضح صريح ومفصل

عن أهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية مع ما يلتزمه من سبل لبلوغها .

١٦ ـ عصرنا عصر الانتفاع بمكتشفات العلم الحديث للنهوض بمستوى الدولة والمجتمع والفرد على السواء .. وعلى هذا فلم يعد الحكم مجرد اطلاع على القانون وانما هو اختصاص فني دقيق في نوع من المعرفة العلمية . ولذا فان الاحزاب السياسية يجب ان تكون ملتقى فنيين يتابعون التطور العلمي وتطبيقاته في كل مجال ، ويختص كل عضو بشؤون وزارة من الوزارات ، حتى اذا ما استلم الحزب مقاليد الحكم كان لديه أجهزة خبيرة تضطلع مباشرة بتسيير دفة الامور على الوجه الامثل .

١٧ ـ يجب ان تخضع جميع الاحزاب لمراقبة دائمة فعالة من قبل سلطة قضائية عليا ذات استقلال وسيادة ، تتولى الاشراف على تمويل الاحزاب وتقيدها بالوسائل المشروعة واستقامة المنتمين اليها . وتستطيع هذه السلطة الموثوقة اصدار أحكامها وتنفيذها دون تدخل الدولة .

١٨ ـ يجب ان تتخذ الدولة جميع الاسباب الآيلة الى مساواة الاحزاب في الانتفاع بوسائل الدعاية والاعلام ، حتى لا يستغل أحدها الرأي العام بما أوتي من وسائل دعائية قوية مستندة الى المقدرة على البذل والانفاق والاغراء .

١٩ ـ ان التيارات المذهبية التي تحرك الرأي العام في الظروف الراهنة عندما تختلف من حيث الجوهر حول الامور الآتية :

آ ـ تحكيم الشريعة في شؤون الحكم او اضفاء الصفة العلمانية على الدولة

ب ــ بناء الدولة على أساس التدخل في الانتاج وتوزيعه او قصر مهامها على الاشراف والتوجيه .

ج ــ بناء التجمع السياسي العربي على أساس الدولة العربية الموحدة او الدول العربية المتحدة .

والوجه (ج) يمكن ان يدخل في نطاق الاوجه السابقة . وعلى ذلك فلا مندوحة ، في وقتنا الحاضر ، من قيام أربعة أحزاب او تجمعات :

آ ــ تجمع مستند في أصوله الى أحكام الشريعة ومواقفها من مختلف القضايا

ب ــ تجمع يهدف الى بسط يد الدولة في الفاعلية الاقتصادية وفي العلاقات الاجتماعية

ج ــ تجمع يحاول الحد من تدخل الدولة

د ــ تجمع وسط يجهد في التوفيق بين الاتجاهات السابقة .

وبديهي ، ان الاختلافات الجزئية يجب ان تظل مقبولة ضمن كل اطار من هذه الاطر الاربعة .

٢٠ ــ ليس من الرأي ان تقوم الحكومة الحاضرة بسن قانون الاحزاب، بل يتحتم عليها اولا اجراء الانتخابات النيابية على أساس البرنامج الفردي لكل مرشح . والفوز بالانتخابات يبرز القادة المهيئين لتكتيل النواب وبالتالي لتأسيس الاحزاب وسن قانون لها .

جواب الدكتور عوض بركات

وزير الاقتصاد الوطني سابقا

السؤال الاول :

لا أستطيع ان اتصور كيف يمكن ارساء قواعد الديموقراطية الصحيحة في بلادنا بدون قيام الاحزاب السياسية . وما دامت الديموقراطية حكم الشعب بالشعب ولمصلحة الشعب ، فان الاحزاب هي الاداة والوسيلة الطبيعية لتعبئة القوى الشعبية وتنظيمها والتعبير عن ارادتها .

ولكني ارى انه من الافضل كثيرا في الظرف الحاضر ان يقتصر عدد الاحزاب عندنا على ثلاثة أو اربعة .

غير ان مجرد وجود الاحزاب لا يكفي لوحده لارساء النظام الديموقراطي ولا يوصلنا الى الحياة الديموقراطية الحقة . فلا بد للاحزاب من ان تتوافر فيها الشروط التالية :

أولا : ان تكون الاحزاب ذات برنامج مدروس وواضح . فلا يجوز ان يكتفي البرنامج بسرد الاهداف القومية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ينوي الحزب تحقيقها . فالاهداف قلما تختلف

اختلافا جوهريا بين حزب وآخر • فلا يكفي مثلا ان ينادي الحزب بالوحدة العربية ، وبانقاذ البلاد العربية من الاستعمار ، وباستعادة حقوق العرب في فلسطين ، وبالعدالة الاجتماعية • انما يتوجب على الاحزاب ان تدرس وان تعلن الوسائل التي تراها صالحة وكفيلة بتحقيق أهدافنا في الوحدة العربية وفي انقاذ فلسطين وفي تطبيق مبادىء العدالة الاجتماعية او المبادىء الاشتراكية • وقد كانت خطيئة الاحزاب عندنا انها لم تعن بالوسائل التي تضمن تحقيق اهدافنا على ضوء واقعنا وطبيعة قضايانا وخصائص شعبنا •

ثانيا : ان تكون قيادة الحزب جماعية فلا يستأثر بها فرد او زعيم او بضعة اشخاص يحتكرون التوجيه والتخطيط والقيادة • فمن جهة اولى ، يجب ان يشترك في دراسة سياسة الحزب وخططه وفي تقريرها مجموع اعضاء الحزب منذ اصغر خلية حتى القيادة في القمة • ومن جهة ثانية ، يجب ان يكون الولاء والاخلاص لمبادىء الحزب لا لشخص او رئيس او زعيم مهما علا شأنه •

ثالثا : أرى ان تكون جذور الحزب ونطاق عمله ممتدة الى جميع الاوساط والطبقات الشعبية • وبعبارة اخرى ، اذا بقيت مذاكرات الحزب ومناقشاته واعماله محصورة بعدد اعضائه البالغين ٥٠٠ او ١٠٠٠ شخص فلا نكون قد تقدمنا خطوة واحدة نحو الحياة الديموقراطية • يجب ان يكون الحزب مؤلفا من خلايا تمتد الى المدن واحيائها والى الاقضية والقرى والريف بحيث يكون للحزب قواعد شعبية تتمثل فيها جميع الاوساط والطبقات • ان الاحزاب لا يمكن ان تخدم الديموقراطية الحقة الا اذا كانت في وقت واحد مدرسة لايقاظ وعي الشعب السياسي والمدني ووسيلة لتعبئة قواه وتجنيدها نحو الحكم الافضل والعيش الافضل •

السؤال الثاني :

اعتقد بأن الواجب الوطني يحتم على الاحزاب في المرحلة الحاضرة ان تنصرف الى التنظيم الحزبي على أساس شعبي وان تعلن فيما بينها هدنة لمدة خمس سنوات على الاقل تتوقف خلالها عن الخصومات والمناحرات الحزبية وان تتفق على ميثاق قومي وتتعاون على تحقيق خطوطه الكبرى .

وارى انه بالامكان ان تلتقي الاحزاب عند الخطوط العريضة التالية:

١ ـ تحقيق الاستقرار السياسي وارساء قواعد الحكم الديموقراطي .

٢ ـ استثمار خيرات البلاد وثرواتها وزيادة الانتاج الوطني والدخل القومي وتحسين توزيع هذا الدخل على المناطق والفئات المحرومة .

٣ ـ اصلاح ما خربه العهد الناصري في جهازنا الاداري وفي ماليتنا واقتصادنا وفي تعليمنا وفي قوانيننا .

٤ ـ محاربة الخطر الناصري ومكافحة السموم والغوغائية والدجل الناصري .

٥ ـ محاربة الخطر الصهيوني واعداد العدة لاستعادة حقوق العرب في فلسطين .

٦ ـ تنقية الجو العربي وتقوية اواصر التعاون مع جميع البلاد العربية اقتصاديا وسياسيا ، والسير بخطوات عملية وايجابية نحو تحقيق الوحدة العربية ، وانقاذ بعض أجزاء الوطن العربي من براثن الاستعمار والتخلف على أساس ان البلاد

العربية للعرب وان القوة والمنعة التي يحرزها أي بلد عربي هي قوة ومنعة للعرب أجمع .

وفي اعتقادي ان تحقيق هذه الاهداف يكفي لاستنفاد جهودجميع الاحزاب وغير الاحزاب خلال السنوات القادمة .

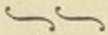

جواب الاديبة فلك طرزي

لا بد لنا لندرك الدور الهام الذي قامت به الاحزاب السياسية في ارساء القواعد الديموقراطية في سورية ، من استعراض بعض المراحل التي اجتازتها سورية من ديموقراطية وديكتاتورية خلال الفترة الممتدة من تاريخ استقلالها حتى هذا اليوم .

لو سأل سائل : ما هي الديموقراطية ؟ لأجيب على الفور « سل عن سورية العربية اولا » واذا سأل : ومن هي سورية ؟ لأجيب على الفور أيضا « سورية العربية ؟ انها هي الديموقراطية . وهذا هو سرها العميق ، السر الذي يجعل شعبها دوما أبدا يتمرد على الغش ويثور على الباطل ، السر الذي يشعل في دمه نار الثورة على حكم قائم على البطش والتعسف ، السر الذي يقضي على كل حاكم طاغية لا يستمد ارادة الحكم من ارادة الشعب ولا يقيم أي وزن لتقاليد الديموقراطية العريقة التي جعلت للحرية في سورية أسسا وقواعد تجعل الفشل المحتوم مصير كل حكم لا يعتمد عليها .

وبديهي ان تقاليد الديموقراطية هذه تترجم عمليا بقيام أحزاب سياسية لا تنظم بقوانين من فوق ، بل تنطلق من القاعدة ، ويخطط

سيرها حسب التوجيهات التي تستوحى من ارادة وحاجات هذه القاعدة.

ولكي نعالج موضوع الاحزاب ودورها في ارساء قواعد ديموقراطية ثابتة تكون بمثابة الاسس التي تبنى عليها الحياة السياسية في سورية لا بد لنا من استعراض وجيز للمراحل التي اجتازتها سورية العزيزة منذ استقلالها حتى يومنا هذا .

ولا بد لنا أيضا قبل الخوض في هذا الموضوع من ايضاح نقطة هامة وهي : ان الرمز الحي والعملي البارز لاستقلال سورية العربية، وهو جلاء الجيوش الفرنسية والانكليزية عن ارض الوطن الذي تم في ١٧ نيسان عام ١٩٤٦ ، كان نتيجة للعوامل الآتية :

١ ــ وعي الشعب السوري ويقظته وايمانه العميق بسلامة قضيته وارتباطها ارتباطا وثيقا بقضايا الشعوب جمعاء ، ثوراته المتواصلة على الاستعمار الغربي بمختلف اسمائه .

٢ ــ قيام منظمة دولية تدعى منظمة الامم المتحدة وهي تعد اليوم من الاعضاء مئة وخمسة دولة من كافة انحاء المعمورة .

٣ ــ قيام نظام سياسي واقتصادي في العالم يختلف جذريا من حيث التصميم الاساسي للحكم ومفهومه الايديولوجي عن ايديولوجية الحكم التي تسيّر وتوجه النظام الرأسمالي الاستعماري ، وبروز قواه التقدمية الانسانية على الصعيد الدولي بعد سحقه الآفة النازية ، وانقاذ العالم من سمها القاتل .

كان لظهور هذه القوى التقدمية في العالم ، نتيجة هامة بالنسبة لجميع شعوب الارض ــ خاصة المتخلفة منها والمستعمرة ــ بفتح الراء ــ ونذكر على سبيل المثال : الدول الافريقية والاسيوية مثل غانا وغينيا واندونيسيا وغيرها ، اذ قلص نفوذ الغرب بعد ان كان مهيمنا ومسيطرا

على مقدراتها ومصائرها وادخل على السياسة الدولية مفهوما جديدا فتح آفاقا من الامل والتفاؤل بمستقبل أفضل بالنسبة لكافة الشعوب وهو : توازن القوى .

في هذه الفترة بالذات ، فترة التطورات الهامة التي حدثت في السياسة الدولية ، انطلقت سورية العربيـة تحلق باعتزاز في أجـواء الحرية والاستقلال ، ناشرة حولها أنسام البهجـة والتفاؤل والاماني البعيدة . وتصدح بصوتها الانساني النبيل ،فاذا بشدوها الجبار،يحرك ملايين القلوب والحناجر ، فتهب جميعها من غفوتها لتردد معها لحن العزة الوطنية والسيادة الحقة . ولكن هذه الظاهرة النبيلة ، حركت الغيظ في صدور اعداء الشعوب والانسانية ، فانتشرت غربانها السود تنفث سموم هذا الغيظ علها تقضي على شعلة النور التي انبثقت من صميم الشعب السوري وتغذت دوما من دماء ضحاياه ، غير ان اعداء الانسانية لا يعرفون ولا يمكنهم ان يعرفوا ان الارض الطيبة اذا شربت دم شهيد تنبت بدلا عنه مئة بطل .

جولات بعيدة شاسعة من الكفاح والتضحيات قامت بها سورية العربية ـ ولا تزال في سبيل صيانة أقدس مقدسات الحياة : حق شعبها وكافة شعوب الدنيا في السيادة والاستقلال وحق تقرير المصير .

أما المعارك الاستقلالية التي خاضتها في سبيل استقلالها وسيادتها فموجزها هو الآتي :

قبل الوحدة :

اجتازت سوريا فترات تنوع فيها نظام الحـكم من برلماني الى ديكتاتوري حتى عام ١٩٥٤ ، وكان لاصحاب البيان الثلاثي المعروف أمريكا ـ فرنسا ـ انكلترا ـ الدور الرئيسي في تحريك وتغـذية

الانقلابات الثلاثة التي تعاقبت على سوريا من عام ١٩٤٩ حتى شباط ١٩٥٤ ، واعني بها :

انقلاب حسني الزعيم ـ سامي الحناوي ـ اديب الشيشكلي ومعلوم ان غاية الاستعمار من جميع هذه الانقلابات ، انما كانت للقضاء على الحياة النيابية في سورية ، الامر الذي يسهل عليه ، أي الاستعمار جر سورية العربية بواسطة عملائه الى احلافه ومواقعه الستراتيجية ، نظرا لأهمية مركز سورية الجغرافي ووضعها الستراتيجي ، ونظرا أيضا لما تتمتع فيه من كنوز وثروات بكر ، وعلى رأسها مادة البترول .

غير ان الشعب السوري يسانده الجيش ، قضى على الديكتاتور المسخ اديب الشيشكلي ، فأخذت الحياة السياسية بعد خلعه تستقر خاصة بعد الانتخابات النيابية في ايلول عام ١٩٥٤ ، والتنظيمات الحزبية التي جرت على أساسها هذه الانتخابات . وكان من نتائجها ان تكون بعد ذلك تجمع قومي برلماني ضم الاكثرية الحزبية المشتركة في المجلس ، وكان من آثار هذا التجمع الحسنة ، ان ردت وبالاجماع كافة المشاريع الاستعمارية التي عرضت حينذاك على المجلس ، ولن ننسى ذكر تأييد الشعب ومساندته لهذا التجمع ، واثرهما الكبير في توجيه السياسة الوطنية الحرة التي اتبعها المجلس النيابي السوري حينذاك .

غير ان فئات غير قليلة من الذين لم يرضهم وضع سورية المنطلق هذا ، قاموا بوحي من الاستعمار الامريكي يشنون الحملات العنيفة على سورية المتحررة ، بغية القضاء على استقلالها وسيادتها ، وخنق صوتها الصداح .

وكان هناك العميل المتخفي وراء قناع « البطولة والنضال» المزيف، ينتظر الساعة المعينة ليحقق لاسياده الاغراض التوسعية الاستعمارية التي

عجزوا هم عن تحقيقها رغم مؤامراتهم المتتابعة وحصارهم سورية من كافة الاطراف . فجذب سورية الى فخه ، فتح الخيانة والارهاب والحكم البوليسي ، ليقضي باسم الوحدة العربية على وحدتها الوطنية الرائعة . وليتسع الشعب باسم تحريره ، ثم ليحطم باسم القومية العربية مقومات هذا البلد الطليعي ، فانقض اول ما انقض على الاحزاب فشتتها ومزقها ومزق معها المكتسبات الديموقراطية التي لم تحصل سورية عليها الا بعد أمر التجارب واقساها . ثم انتقل الى الجيش فبعثره وجزأه وقلصه . وكان الحبل على الجرار لولا انتفاضة ٢٨ ايلول المباركة التي طردت الوحش وانقذت سورية العربية من بطشه وفتكه .

بعد الجيش تناول عبد الناصر التعليم والثقافة فخفض مستواهما ، وسرح المئات من خيرة الاساتذة والمدرسين واستبدلهم بقوم من لدنه يسجدون لفرعون ويعلمون الصغار والكبار السجود له واتباع « سنن» الفساد والتفسخ والانحلال الخلقي ، ثم نشر بين الناس جميعا جواسيسه وزبانيته يعدون عليهم انفاسهم ، ويحصون حركاتهم وخطواتهم ، ولعل الاثم الاكبر الذي ارتكبه عبد الناصر بحق المراهقين والمراهقات ، هو افتراسه ادمغتهم الفتية لحفر اسمه الشيطاني عليها ، ثم لسدها بعد هذا العمل الوحشي سدا محكما .

واذا وصل ناصر الى عصب البلاد وهو الاقتصاد ، وانقض عليه انقضاض اللصوص ، بعد ما امتلأت السجون والمعتقلات بالمناضلين الشرفاء والابرياء من أبناء هذا الوطن ، ظن انه استطاع شطب سورية من خارطة العالم ، وانه جعل منها ملحقا من ملاحق الستراتيجية الامريكية الاستعمارية . غير ان الشعب السوري الذي لا يمكن لناصر ان يدرك كنهه ، ولاسره ، هب مع جيشه هبة واحدة ليطرد العميل البطاش من

ارضه الطاهرة ، كي يعيد اليها الحياة والحرية والكرامة والاستقلال .

وها نحن بعد عام ونيف من الانتفاضة ، نواجه وضعا يشبه من بعض نواحيه وضع عام ١٩٥٧ ، مع الفارق : ان ناصر قد اتضح ، رغم الفتن الغوغائية التي يحركها بين الحين والحين بغية التشويش والتهويش، وان الاستعمار الامريكي يكشر أكثر فأكثر عن انيابه ولكن بتكتيك جديد لا ليجذب اليه الرجعيين فحسب ، بل عناصر من الانتهازيين والديماغوجيين .

غير ان التجربة القاسية التي عاشها الشعب السوري خلال مأساة الوحدة ، علمته كيف يستخلص الدروس من المحن ، والعبر من الآلام والدموع وابلغ العظة ، من التضحية الكبرى التي قدمها خلال ثلاث سنوات ونصف السنة .

والآن بعد ما استعرضنا المراحل السياسية المختلفة من ديموقراطية وديكتاتورية ، التي اجتازتها سورية فتبين لنا الفارق الكبير بين النظام القائم على التمثيل النيابي الصحيح ونظام حكم الفرد ، لا بد لنا من الاجابة على الشق الثاني من السؤال وهو :

هل هناك خطوط عريضة يمكن ان تلتقي عندها الاحزاب لخدمة القضايا الوطنية في البلاد ؟

نعم ان هنالك خطوطا عريضة تلتقي عندها الاحزاب ، يمكن ايجازها كما يلي :

١ ــ قيام احزاب تتمثل فيها مختلف اتجاهات المواطنين .

٢ ــ تكوين جبهة وطنية تضم هذه الاحزاب وترتكز على الاسس التالية :

آ ــ الحفاظ على كيان سورية العربية من مؤامرات الاستعمار •

ب ــ محاربة الصهيونية ، وتوسعها ، الممثلة في الدولة المسخ اسرائيل ، محاربة لا هوادة فيها ، اذ لا يختلف اثنان مهما تباينت وجهات نظرهما في اعتبار الخطر الاسرائيلي الخطر المباشر الذي يهدد بالنسف القضية العربية برمتها • ومعروف ان اسرائيل ليست الا اداة طيعة للاستعمار الامريكي ، وقاعدة تنطلق منها مؤامراته وقواذفه الصاروخية • فمن واجب كل سياسي وكل مواطن أيا كانت اتجاهاته وميوله ان لايحارب اسرائيل فحسب ، بل الاستعمار الامريكي الكامن خلف هذا السرطان •

ج ــ رفض المساعدات المشروطة رفضا باتا ، ورفض كافة المشاريع التي ترمي الى تكبيل الشعب السوري بسلاسل الشروط والقيود • توفير الجو الملائم لهذا الشعب لكي ينعم بخيرات بلاده •

د ــ هناك قضية الحريات العامة التي تعتبر من الخطوط العريضة التي تلتقي عندها الاحزاب ، اذ ان خدمة القضية الوطنية خدمة صحيحة لا يمكنها ان تتم الا اذا توفرت لكافة المواطنين هذه الحريات حتى يستطيع كل منهم ان يعبر عن رأيه ويكشف عن أهدافه ، وهذا طبعا ضمن المصلحة الوطنية •

تلك هي برأينا الخطوط العريضة التي يمكن للاحزاب ان تلتقي عندها وذلك لايصال سورية الى حيث يتاح لها ان تقوم بدورها الطليعي في قيادة الشعوب العربية نحو التحرر والاستقلال والسيادة •

جواب الاستاذ فؤاد قدري

أمين سر التجمع القومي ونائب القامشلي سابقا

ان قيام الاحزاب في سورية شرط اساسي لقيام نظام ديموقراطي فيها ، اذ ان من العسير تصور قيام نظام ديموقراطي دون احزاب سياسية تعكس وجود طبقات الشعب وفئاته المتعددة وتعبر عن مصالحها ، فان تعدد الطبقات حقيقة واقعة لا يمكن انكارها او تجاهلها كما لا يمكن الغاؤها بخطر التنظيم الحزبي .

وقد اثبتت تجارب سورية نفسها في الحقبة المنصرمة ان الاستقرار لا يتم الا في ظل الديموقراطية ، وان الديموقراطية هي السبيل الوحيد لسورية للتقدم والتطور والازدهار في كافة المجالات . ولما كانت الحريات الديموقراطية ، كحرية الفكر وحرية العقيدة وحرية التنظيم الحزبي والنقابي هي العناصر الاولية للديموقراطية فان قيام الاحزاب في سورية شرط أساسي لقيام نظام ديموقراطي فيها ثابت الاركان موطد الدعائم يستند الى ممارسة الشعب حرياته كاملة غير منقوصة .

ان الشرق العربي وكثيرا غيره من اوضاع العالم يعاني من أزمة

الديموقراطية التي اختلقها المستعمرون اختلاقا لتخليد تبعيته لهم واستغلالهم لمصادر الثروة فيه ، ولا يتسنى لهم ذلك الا باستمرار وضع العراقيل امامنا والتدخل المستمر في شؤوننا لصرفنا عن غايتنا في التطور والنمو والرقي ، ولنظل في حالة تأخر تفقد الثقة بالنفس وتتطلع الى الدول المستعمرة كما يتطلع الطفل الى والديه . ولذا فقد افاض المستعمرون واجهزتهم الدعائية في الحديث عن اخفاق الديموقراطية في بلادنا منتحلين أسبابا واهية معظمها من صنع خيالهم لمساندة نظم ديكتاتورية تخضع لارادتهم وتنفذ ما يوحون به اليها باتباع السياسة الاستعمارية المناقضة لمصالح شعوبنا . وفي تاريخ سوريا وغيرها من أقطار الشرق العربي والشرق الاوسط ، وفي حاضر بعض هذه الاقطار ايضا دليل لا يدحض على نهج المستعمرين هذا . ولكي يصلوا الى أغراضهم يروجون زورا وبهتانا ان الاحزاب السياسية تستنفد طاقة الامة في منازعات حزبية لا طائل تحتها وتعرقل تقديم البلد وتحرمه بالتالي من الاستقرار الذي هو شرط أساسي للنمو الاقتصادي والتطور والتقدم ، وليس هدفهم من وراء ذلك سوى طعن الديموقراطية والحيلولة دون ارسائها على دعائم ثابتة ليتسنى لهم الابقاء على تسلطهم ونهبهم للثروات الوطنية . ولا يغرب عن البال ان الكثير من المتاعب والعراقيل والمؤامرات التي أقيمت أمام العهد الديموقراطي الزاهر الذي سبق الوحدة في سورية كانت من صنع المستعمرين واتباعهم واوليائهم لاجهاض الديموقراطية الوليدة فيها . ولما ان اعياهم الدس والتآمر ولم يجد التهديد والوعيد والحشود العدوانية عمدوا الى تنفيذ مؤامرة الوحدة الناصرية التي كانت اولى مهماتها القضاء على الديموقراطية وتصفيتها فكانت اولى الطعنات التي اجهزت بها عليها « حل الاحزاب » .

ان الديموقراطية عدوة الاستعمار والمستعمرين في بلادنا ، والاحزاب

السياسية هي قوام هذه الديموقراطية . وتعني الديموقراطية حكم الشعب نفسه بنفسه ، أما الديكتاتورية فهي صديقة الاستعمار وواليته اذ بها تقضي على ألد اعدائه وهي الديموقراطية لتعزل الشعب عن السلطة ويتسنى له تحقيق مشاريعه الاستغلالية وفرض سياسة التعبئة والخنوع .

ان تعدد الاحزاب واختلافها لا يعني عدم التقائها في خدمة القضايا الوطنية ، وقد يكون اختلافها في بعض الاحيان تنافسا لخدمة هذه المصالح الوطنية كل من وجهة نظره . ويجمعها الولاء للوطن والعمل من اجل رفعته وازدهاره وتوفير أسباب الرخاء والرفاهية والمستوى الرفيع لكل المواطنين . فالاحزاب مهما اختلفت وتباينت وجهات نظرها تلتقي ضمن هذا الاطار الجامع من المصلحة الوطنية العامة . ونقاط الالتقاء التي تستطيع الاحزاب السورية ان تعمل فيها معا تفوق نقاط الاختلاف بصورة قاطعة بل تستدعي في الظروف الحاضرة اهمال الاخيرة او ضغطها الى الحد الادنى بالنظر لما تنطوي عليه نقاط الالتقاء هذه من أهمية بالغة تتطلب تكاتف الجهود واتخاذ الخطط والوسائل لدرء الاخطار التي تحيق بالوطن وبالشعب بكامله ، بكافة فئاته وطبقاته . واذكر من نقاط الالتقاء هذه على سبيل المثال لا الحصر الوقوف في وجه الاستعمار بكافة انواعه (الجديدة والقديمة) واحباط خططه واحابيله وتدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي عن طريق سياسة التصنيع واستغلال موارد البلاد والحيلولة دون تسرب النفوذ الاستعماري عن طريق ما يدعى بالمعونات ومساعدات التنمية التي ظاهرها فيه الرحمة وباطنها العذاب ، وتشجيع وحماية الرأسمال الوطني وتأميم كافة المنشآت والمؤسسات الصناعية الاستعمارية والغاء الامتيازات التي أعطيت في ظروف غير متكافئة . وانتهاج سياسة خارجية مستقلة نابعة من صميم مصلحة الشعب تقوم على مبادىء الحياد الايجابي في مصادقة من

يصادقنا ومعاداة من يعادينا وعلى دعم السلام العالمي والتضامن النضالي مع الشعوب في سبيل تصفية الاستعمار نهائيا ، والعمل على استعادة أجزاء الوطن السليبة فلسطين ولواء الاسكندرون ، وبالتالي التمسك التام بالديموقراطية ومتطلباتها الاساسية في ممارسة الحريات الديموقراطية .

ولعل الديموقراطية هي أهم ما تلتقي عنده كافة الاحزاب لما تفتح من مجالات وآفاق أمام شعبنا للعمل الخلاق والمساهمة الفعالة في سبيل حياة أفضل وسلم دائم ولانها ضمان الحرية التي تتفتح وتنمو فيها الكفاءات .

★ ★ ★

جواب الاستاذ فؤاد العادل

وزير الثقافة والارشاد سابقا

ان ابسط تعريف للديموقراطية واقربها من الواقع هو انها : (النظام الذي يختار فيه الحكام من قبل المحكومين بموجب انتخابات حرة نزيهة) وعلى ذلك فان الناخبين يعطون وكالة للمنتخبين ليتحدثوا ويعملوا باسمهم . وبهذا يكون المجلس وكيلا عن الامة ، معبرا عن السيادة القومية . وقد تأثر الانتخاب كما تأثر مبدأ التمثيل بتطور الاحزاب ، فلم يعد الامر قاصرا على علاقة ثنائية بين الناخب والمنتخب ، الامة والبرلمان ، فقد دخل طرف ثالث بينهما ، عدل في علاقتهما بشكل عميق جذري . اذ ان النائب قبل ان ينتخب من الناخبين فانه يرشح من قبل الحزب ، ويقتصر عمل الناخبين في التصديق على هذا الترشيح . ولذلك فان المرشح يحصل على توكيلين ، اولهما من الحزب وثانيهما من الناخبين . وفي كثير من البلاد يحتل الترشيح الحزبي مكانة أعلى وأهم من التوكيل الشعبي الانتخابي . وهكذا نجد ان مبدأ اختيار المحكومين لحكامهم قد تأثر الى حد بعيد وذلك بدخول عامل جديد في مفهوم الديموقراطية . ومما لا جدل فيه

ان الديموقراطية لا تجد تعريفها ومعناها الا في الحرية ، الحرية للشعب ولكل فئة من الشعب ، وليست الحرية حرية الممتازين بالمولد والمنشأ والثروة والعلم والسلطة . ولكنها الحرية الحقيقية للجميع . وهذا يفترض وجود مستوى معين للحياة وقسط من الثقافة والعلم وبعض من المساواة الاجتماعية ونوع من التوازن السياسي .

ومن هنا نجد ان قيام الاحزاب السياسية اكبر معوان على نشوء التعاون الحقيقي الفعال بين الشعب والاجهزة السياسية . فالمعنى الاساسي لوجود الاحزاب قائم في انها تعمل على تعبئة الرأي العام . فالاحزاب هي التي تحدد الافكار والآراء الفردية ، وهي التي تغنيها وتطورها وتدعمها وتعمل على استقرارها وانتشارها . وقبل الاحزاب كانت الآراء غير مستقرة ولا واثقة من نفسها ولا ترقى الى مستوى الرأي العام اذ لا يشارك فيها آخرون على نطاق واسع ، ولا تطبع بطابع رسمي . فاذا ما اخذتها منظمة حزبية على عاتقها اكتسبت سلطة وبلغت مبلغ الصدق واليقين .

والاحزاب هي التي تثبت الرأي العام ، فبدون الاحزاب نجد تحولات سريعة في الرأي العام ، ودليل ذلك ان الانتخابات في بلد اخذ حديثا بالديموقراطية ، حيث لا توجد للاحزاب جذور قوية ، تتميز بتحولات ومفاجآت هامة بين انتخاب وآخر مما يضعف النظام القائم ويحول دون الاستقرار وتوطيد الحكم .

واخيرا فان الاحزاب تعمل على ايجاد نخبة سياسية جديدة تعطي لمفهوم التمثيل الشعبي والسياسي معناهما الحقيقي . فقيام الاحزاب الوطنية والقومية سياج للديموقراطية الصحيحة . يرسخ في نفوس الشعب عشق الحرية والتعلق بالديموقراطية الصحيحة ، ويقيم الحياة

السياسية على أسس قويمة لا تدع مجالا للتسلط واغتصاب الحكم وتنازع السلطات وقيام انواع من الحكم الفردي والديكتاتوري أو هيمنة النزعات الهدامة والافكار الاستبدادية المنافية للاصالة الديموقراطية والعقائد الروحية والمثل الاخلاقية . أما المثل والمبادىء والخطوط العريضة التي يمكن ان تلتقي عندها الاحزاب لخدمة القضايا الوطنية في البلاد فقد سبق ان اشرت اليها في مقالاتي المنشورة في صحيفة الايام الغراء بدمشق في مطلع شهر كانون الاول من السنة الفائتة .

وهي تتلخص بان كل تكتل قومي وطني يجب ان يكون :

١ ــ جمهوريا ديموقراطيا : يتنافى مع الحكم الفردي والديكتاتوري والعائلي والقبلي وسائر الوان التسلط والتحكم غير الديموقراطي ، وهو يؤمن بأن السيادة للشعب وحده وانه مصدر السلطات .

كما يؤمن بأن خير نظام للحكم في البلاد العربية هو النظام الجمهوري . ويعتمد في تحقيق اهدافه على تعبئة القوى الشعبية ونشر الوعي السياسي والقومي بين افراد الشعب العربي .

٢ ــ قوميا عربيا : يؤمن بأن العرب أمة واحدة توفرت لها من عناصر الاصالة والوحدة القومية ما لم يتوفر لامة غيرها ، وان وحدتها السياسية يجب ان تكون نتيجة لوحدتها القومية .

لذلك يعمل التكتل على تحرير اجزاء الوطن العربي واسترداد السليب منها وتخليص الارض العربية من سائر ألوان التبعية والنفوذ الاجنبي ليصار الى اقامة وحدة وطيدة بين اجزاء الوطن العربي الواحد على أساس من الحرية والمساواة والتكافؤ ، بحيث تنسجم القوى وتتكامل جهود المجموعة العربية في سبيل بناء الوطن العربي الكبير .

٣ ــ تقدميا : يساير روح العصر ويؤمن بالتطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي ، كما يؤمن باصالة الشرق وروحانيته ورسالة العرب

التمدينية والانسانية . وبنبذ المبادىء الدخيلة والمستوردة والهدامة. ويؤمن بأن العدالة الاجتماعية أساس في بناء المجتمع العربي الفاضل . وبأن الازدهار الاقتصادي يجب ان يسخر في سبيل الانتعاش الاجتماعي ورفع مستوى الفئات العاملة .

٤ ـ اشتراكيا : يأخذ بنظام اشتراكي يتلاءم مع عقائدنا وروحانيتنا وحاجات مجتمعنا وطبيعة قوميتنا واصالةديموقراطيتنا وبنيتنا الاقتصادية والاجتماعية ، على ان تسعى الاشتراكية العربية الى تحقيق الهدف القومي في الحرية والوحدة ، وان يتم تطبيقها في جو من الاخاء القومي الشامل والتكافؤ العادل ، يجنب البلاد مآسي الحكم الفردي والصراع الطبقي ويجعل المكاسب الاشتراكية بعيدة عن الهزات والانتكاسات .

كما ان اشتراكيتنا يجب ان تكون ديموقراطية عادلة تلائم بين ايمانها بحرية الفرد ، واحترامها لروح الجماعة وترسم حدودها النائية واهدافها النهائية بوضوح لايقبل اللبس وصراحة لا تحتمل التأويل ، في اطار المناهج الاقتصادية والمبادىء الاجتماعية والاخلاقية والاهداف القومية الكبرى .

٥ ـ مؤمنا بالحرية والتكافؤ : يؤمن التكتل بالحرية والكرامة الانسانية ، بما في ذلك الحريات العامة والفردية ، كحرية الرأي والتفكير والنشر والتعبير وحرية المعتقد والعمل والتنقل واللجوء والتقاضي والحرية النقابية وحرية الاجتماع والاقتراع والانتخاب وسائر الحريات العامة والخاصة .

كما يحارب ويشجب سائر أساليب العنف والتعذيب والمعاملة الوحشية او الحطة بالكرامة الانسانية ويؤمن بسيادة القانون وبتساوى المواطنين حياله وبان لهم الحق في التمتع بحماية قانونية متكافئة دون أية تفرقة او تمييز ، كما يؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص في الحياة العامة .

جواب الدكتور كامـل عياد

أستاذ في جامعـة دمشق

الديموقراطية تفيد سيادة الشعب • ولا يمكن ان تتحقق هذه السيادة اذا لم يتمتـع كل الافراد بالحق في ابداء رأيهم ، ثم اذا لم يسمح لهم بالاشتراك في ادارة الشؤون العامة وتوجيهها ومراقبتها • وبسبب التفاوت بين الاجيال والتضارب بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية •• ومن الطبيعي ان تختلف آراء الافراد وان يتكتل كل فريق منهم في جماعات واحزاب •

والمجتمع انما يتوصل الى الانسجام بفضل التفاعل والتوازن بين العناصر المختلفة التي يتألف منها :

ان وجود احزاب عديدة شرط ضروري لتطورر المجتمع وتقدمه بطريق الديموقراطية • اما الدعوة الى الحزب الواحد فهي خدعة خطرة يلجأ اليها أعداء الحرية للاستئثار بالسلطة • وكل حزب يريد الحريـة للشعب لا بد ان يطالب بقيام أحزاب اخرى تنافسه وتعتنق مبادىء متباينة فاذا انتهى الحكم الى حزب تولى غيره المعارضة والنقـد • لقد قيل ان تعدد الاحزاب يؤدي الى التخاصم والتناقد وتفريق الكلمـة

وتشتيت الصفوف . ولكن هذا ليس صحيحا الا بالنسبة الى الشعوب التي لم تبلغ درجة كافية من الوعي القومي والنضج السياسي . ولاسبيل الى بلوغ هذا الوعي والنضج الا بممارسة الحياة الديموقراطية وتنظيم الاحزاب السياسية . فالاحزاب هي التي تثير اهتمام المواطنين بالسياسة وتساعد على تقويم الرأي العام وتوجيهه .

تشترك الاحزاب كلها في تحمل المسؤولية تجاه الرأي العام ولا بد لها جميعا من مراعاة المصلحة العامة لان الحزب المعارض اليوم قد يصبح حاكما غدا والحاكم معارضا .

ولا ضرر من هذا التناوب في الحكم اذ ان برنامج كل حزب يشتمل على بعض المبادىء الصحيحة التي تستفيد البلاد من تطبيقها في زمن معين بينما تحتاج الى غيرها في زمن آخر .

أما التأليف بين الاحزاب لتكوين جبهة واحدة فلا فائدة منه ، ولا لزوم له الا في حالات غير طبيعية تعرض فيها سلامة البلاد الى الخطر . ولا شك في ان قضايا الدفاع الوطني والمحافظة على كيان الدولة ونظام حكمها والسعي الى تحقيق الاهداف القومية العربية العليا من الامور التي ينبغي ان تتفق عليها جميع الاحزاب وتتعاون من أجلها .

★ ★ ★

جواب الدكتور مامون الكزبري

رئيس المجلس النيابي سابقا

أولا : أنني أعتقد بل أنني أجزم ان الحياة السياسية في سورية العربية لا يمكن ارساؤها على قواعد ديموقراطية ثابتة الا عن طريق التنظيم الحزبي. وبعبارة أوضح يمكننا القول ان قيام الاحزاب ضرورة مبرمة اذا ما اردنا العيش في ظل نظام ديموقراطي لان تحقيق الديموقراطية يتوقف الى حد بعيد على السماح للشعب في الانتظام خلف التيارات الفكرية والمدارس السياسية والقيادية ، وفي التعبير بواسطتها عن امانيه الوطنية ورغباته القومية .

فالنظام الذي يمنع في ظله قيام الاحزاب السياسية ، تسوده الفوضى والاستبداد ومصادرة الحكم لصالح فئة او جماعة متسلطة ، وينعدم فيه الامن والاستقرار ويفقد روح الديموقراطية .

فالاحزاب هي التي توجد الرأي العام وتثيره ، وتنيره وتوجهه ، وتؤثر فيه وتتأثر به ، اذ ليست المناهج الحزبية في بلد ما الا حصيلة الرأي العام فيه ووليدة ظروفه التاريخية وتطوره السياسي .

ويمكن القول بأن الاحزاب تكتل الرأي العام بقدر ما تمثله ،

فليس هناك صدى من طرف واحد ، بل تجاوب وتفاعل بين الاحزاب من جهة والرأي العام من جهة ثانية .

فبدون الاحزاب لا نجد الا ميولا غريزية غامضة وافكارا عفوية متباينة غير مستقرة .

فالاحزاب هي التي تنظم التيارات الاجتماعية والسياسية ، وتثبت الرأي العام في قوالب مستقرة واضحة المعالم ، بينة الاهداف ، ودليل ذلك ان الانتخابات في بلد لا توجد للاحزاب فيه جذور قوية تتميز بتحولات ومفاجآت جذرية بين انتخاب وآخر ، مما يضعف النظام القائم ويحول دون ديمومة الحكم واستقرار السلطة واستمرارها .

فالاحزاب وحدها هي التي تملأ الفراغ السياسي وتشكل السياج الديموقراطي الذي يصون حق الجماهير الشعبية في التدخل بالحياة العامة والسياسية وفي ايجاد صورة الحكم الذي ترغب فيه .

والاحزاب هي التي تخرج النخبة القيادية والطليعية السياسية وتعطي لمفهوم التمثيل الشعبي والسياسي معناها الحقيقي . فتتوسط بين الشعب وبين قادته وحكامه وتوجهه وترشده الى اختيار النخبة الحاكمة المنحدرة من الشعب نفسه .

وما دامت الاحزاب تمثل الشعب ، فالنواب والوزراء يصبحون بالتالي الناطقين باسم الشعب والممثلين لارادة الامة وبواسطة الاحزاب ذات المناهج الثابتة المعلنة يمكن للشعب ان يفرض رقابته على الاحزاب نفسها ويدقق في مدى انطباق خطة عملها السياسي على منهاج عقائدها النظري . وبذلك يتحقق مفهوم الديموقراطية وتقترب من حكم الشعب بالشعب وللشعب .

ولعل من المفيد ، تأييدا لما نقول من ان التنظيم الحزبي هو سبيلنا الى الديموقراطية ، ان نذكر مقتطفات مما قاله بعض جهابذة رجال

السياسة والقانون في العالم دفاعا عن الاحزاب وتأكيدا على ضرورة وجودها للعيش في ظل نظام ديموقراطي .

فالسيد فانسان اوريول ، عقب انتخابه رئيسا للمجلس الوطني التأسيسي الفرنسي في ٣١ كانون الثاني عام ١٩٤٦ ناشد النواب قائلا :

ان للتجمعات السياسية دورا رئيسيا في احلال التوازن وفيما تقوم به القوى البرلمانية من اعمال . لقد تهجموا كثيرا على الاحزاب . ولكنه يكفي للدفاع عنها ان نشيد بدورها في الديموقراطية الكبرى .

(فالاحزاب السياسية المتماسكة بقوة ، كل وراء نظرية او هدف، والتي تشكل ، حسب الحال ، افراديا او مؤتلفة ، حكما يسعى لتحقيق منهاج يتفق وارادة الامة ، هي الركائز التي تبنى عليها الديموقراطية) .

ويقول « الاستاذ مارسيل فالين » ، احد اساتذة الحقوق في كلية حقوق باريس ، في كتابه « الاحزاب ضد الجمهورية » :

(لا يمكن التفكير بازالة الاحزاب السياسية دون القضاء بنفس الوقت على الديموقراطية ، لان وجود الديموقراطية منوط بقيام الاحزاب) .

ويقول الدكتور وايس الالماني في كتابه « الديموقراطية الحية » :

(ان الاحزاب ضرورية في كل بلد متمدن يعرف الشعب فيه واجباته نحو نفسه ونحو الدولة . وبدون الاحزاب لا تستطيع الحرية ولا الديموقراطية ان تجدا لهما مكانا .)

ثانيا : بعد ان استقرت سياستنا في الحقل الخارجي وفي الحقل العربي وفي كثير من نواحي حياتنا الداخلية ، اعتقد انه يمكن للاحزاب ان تلتقي عند الخطوط العريضة التالية :

(آ) ففي الحقل الخارجي لم يعد من ينازع في ان خير سياسة تسير عليها البلاد هي سياسة الحياد بين المعسكرين الغربي والشرقي وعدم الانحياز الى أي من هذين المعسكرين : فنحن نصادق كل دولة تصادقنا وتناصر قضايانا القومية ونمد لها يدنا للتعاون في سبيل دعم السلام العالمي ونقبل منها المساعدات الفنية والمالية والاقتصادية غير المشروطة . وعلى العكس فنحن نعادي كل دولة تعادينا .

(ب) وفي الحقل العربي يمكن للاحزاب ان تلتقي عند مطلب الوحدة العربية الكبرى على أسس ديموقراطية صحيحة ، والى ان تتم هذه الامنية الغالية وتمهيدا لتحقيقها يمكن التقاء الاحزاب عند العمل على تمكين اواصر الاخوة بين الدول العربية ، وعلى توحيد جهود هذه الدول في المجالات الدولية ولا سيما في سبيل تحرير فلسطين ودعم كل حركة تحررية في أجزاء الوطن العربي التي ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار ، وكذلك على تعاون الدول العربية اقتصاديا وثقافيا وعسكريا .

(ج) وفي الحقل الداخلي يمكن ان تلتقي الاحزاب عند مطلب أساسي هو توفير الاستقرار للبلاد .

الاستقرار السياسي عن طريق الحفاظ على حرمة الدستور والذود عن الاوضاع الشرعية .

الاستقرار الاقتصادي عن طريق حث القطاع العام على القيام ببعض مشاريع المرافق العامة وتنشيط الجهد الفردي وتشجيع رأس المال الخاص وتوفير الضمانات له من أجل زيادة الانتاج الزراعي والصناعي وبالتالي رفع سوية الدخل القومي .

الاستقرار الاجتماعي عن طريق ضمان حقوق العمال وارباب العمل ومصالح هؤلاء وأولئك بما يأتلف والمصلحة العامة .

جواب الاستاذ محمد المبـارك

عميد كلية الشريعة في جامعة دمشق

ان تنظيم العمل السياسي في سورية العربية وفي سائر أقطار العروبة يجب ان يكون كافلا للاستقرار والرقي رقيبا على حكم الحكام مؤديا الى تسديد خطاهم وحسن توجيههم نحو الغايات التي يهدف اليهـا الشعب وهي الارتقاء واقامة العدالة في اطار من المبادىء التي آمـن بها هذا الشعب في جميع اقطار العروبة. وليست محاربة الاستعمار وصيانة البلاد من شروره الا مرحلة اولى او شرطا أساسيا لتحقيق ما هو وراء ذلك من تأسيس مجتمع قوي وحضارة انسانية مبنية على أساس مبادئنا وعقائدنا وتراثنا مع مراعاة ظروف الحياة التي نعيش فيها واوضاعهـا ومقتضياتها .

ان الاطار العام الذي تدور في فلكه وفي داخله جميع فعالياتنا السياسية ومنظماتنا ولا يجوز ان تخرج عليه لئلا تقع في الخيانة للامة ومبادئها او في الشعوبية والتبعية الاجنبية يتكون من العناصر التالية :

١ ــ عروبة سورية وكونها جزءا من البلاد العربية ، وكل تنظيم سياسي أو حزبي يهدف الى عزلها عن سائر الاقطار العربية يجب ان يكافح على انه عملية استعمارية شعوبية .

٢ ــ المبادىء والقيم المشتركة بين الاديان السماوية التي تعيش في هذه البلاد .

٣ ــ الاسلام ومبادئه وهو العنصر الذي يكون تراث الامة جميعا وعقيدة الاكثرية الساحقة في جميع البلاد العربية • وتطبيقا للمبادىء الديموقراطية يجب ان يراعى اعتبار هذا العنصر في كل تنظيم •

ان اعطاء الحرية للمنظمات السياسية يجب ان يكون مقيدا في حدود هذه العناصر وفي داخل هذا الاطار حتى يمكن ان يتم الاستقرار ويؤمن الانسجام ، وان كل تعريض او مس بأحد هذه العناصر او افتئات او تجاوز يؤدي حتما الى خطر جسيم والى نقمة الشعب ويفسح المجال للاضطراب والبلبلة ويرضي رغبات المستعمرين والطامعين في النفوذ على اختلافهم •

يجب ان ينص في القانون الذي ينظم العمل السياسي على ما يضمن تحقيق هذا الهدف وصيانة هذه الجوانب الاساسية من حياة الشعب وتحديد المؤيدات التي تضمن ذلك كعدم الترخيص او البطلان والالغاء في حالة عدم احترام المنظمة او الحزب هذه العناصر او المس بها او اتخاذ أهداف تعارضها او خطة تؤدي الى معارضتها او اضعافها •

ومما يجب مراعاته في تنظيم العمل السياسي والنص عليه في القانون منع كل حزب او مؤسسة تكون مرتبطة بمركز أجنبي خارج البلاد العربية سواء عن طريق مبادئها الاجنبية او تنظيمها الاداري وسواء اكان اتصالها بدولة اجنبية او حزب اجنبي • فان ذلك هو الطريق الذي سد على الاستعمار المنافذ للدخول الى بلادنا والتلاعب بمقدراتها وادخال المذاهب الاجنبية اليها وربطها بها عن هذا الطريق •

ان الحرية السياسية ضرورية لمنع الاستبداد والظلم والاستئثار وتنظيمها ضروري أيضا لئلا تنقلب الى فوضى او تكون طريقا للنفوذ الاجنبي والاستعمار وتغلغل العقائد المنافية للاديان عامة وللاسلام خاصة

ولعروبة البلاد والا كانت الحرية اعظم ضررا وأسوأ عاقبة من الاستبداد والظلم لانها تؤدي الى القضاء على حرية البلاد وتراثها وعقائدها الاساسية وكيانها ويجب ان تراعى هذه الاعتبارات في انظمة الهيئات العاملة في الحقل العام السياسي والاجتماعي ، كما يجب ان تراعى كذلك في تكوين هيئاتها وشخصيات اعضائها ولا سيما الاداريين بحيث يكونون بعيدين عن هذه الاتجاهات المنحرفة الشاذة المخالفة لاتجاه الشعب والا كان النظام الذي تقدمه الهيئة تغطية لاهداف خفية يحاول الاعضاء المنحرفون الذين يبطنون ما لا يظهرون تحقيقها .

ذلك هو رأيي في تنظيم الحريات السياسية والهيئات والمنظمات وهو الطريق الذي يؤدي في رأيي الى تحقيق الغاية المنشودة من الحرية السياسية ويتدارك الاخطار والمساوىء التي يمكن ان تنشأ عن استغلالها لاهداف اجنبية استعمارية أو إلحادية اباحية لا يرضى عنها شعب تقوم رسالته الاساسية على القيم الخلقية والدينية .

جواب العقيد المتقاعد محمد زلفو

تبذل اليـوم المساعي ويجري البحث لتهيئة الجو الملائم لحكم ديموقراطي صحيح. فما هو الحكم الديموقراطي ؟ وهـل عرفت بلادنا السورية الحكم الديموقراطي يوما من الايام ؟ وقبل ان نجيب على هذه الاسئلة وعلى سؤلنا المطروح بالذات، علينا أن نسبر أغوار التـاريخ لنرى كيف تطور المجتمـع وكيف تطورت معه أشكال الحكم وكيف وجدت الديموقراطية وهل توصلنا اليها في هذا القرن رغم وصولنا الى الكهرباء والذرة والى الكواكب عما قريب؟

مرت الانسانية ، كما هو معروف لدينا ، من مشاعيتها البدائيةحتى يومنا هذا بأشكال مختلفة من المجتمعات وانواع عديدة من الدول وفي كل زمن ومكان كان حكم الانسان من أصعب الامور وأشقها .

ففي المشاعية البدائية لم تكن الطبقات موجودة ورجال القبيلة كانوا سواسية يعملون ويعيشون ويحاربون معا تحت قيادة رجل منهم ينتخب بشكل شعبي فلا استبداد ولا تسلط ، لا غني ولا فقير ، لا سيد ولا مسود بل كان هناك مجتمع بدون شرطة وبدون جيش دائم وبدون

موظفين متعالين ، فلا توقيت ولا اعتقال ولا سجن ولا تعذيب يتعرض له أي كان من المواطنين .

توسعت المجتمعات وكبرت القبائل وتقدم العلم والفن والصنعة والمهن والتبادل التجاري فوجدت في المجتمع فئات متنوعة ، منها السيد المالك والفقير المسود . يحافظ السيد على ملكه وماله ويتطلع الفقير المعدم الى أن ينال نصيبه الكامل من كده وتعبه في تحصيل رزقه . وليحافظ السيد على ما يملك تطلع الى خلق جهاز سيطرة سماه «الدولة» هذا الجهاز الذي لا زال حتى يومنا هذا يعتبر نفسه فوق المجتمع وخلق حول نفسه هالة من الاكبار والاحترام وصلت في بعض الاحيان الى حد التقديس والعبادة . اختلفت اشكال هذا الجهاز حسب المكان والزمان ودرجة الوعي والتقدم ، حسب وضع الطبقة الحاكمة وادراك جمهور المحكومين ، وكان يتسلم الحكم منهما الاكثر وعيا وتماسكا .

ان اليونانيين سبقوا الامم بتجربة انواع عديدة من اشكال الحكم وقد أفادنا التاريخ بأنهم عرفوا الاتوقراطية «حكم الفرد» والاوليكارشية « حكم العائلة » والتيوقراطية « حكم رجال الدين » والديموقراطية « حكم الشعب » .

وقبل الاجابة على سؤالنا اليوم علينا أن نمر سريعا بدراسة قصيرة مختصرة للديموقراطية .

ان معنى الديموقراطية باليوناني ، كما قلنا ، هو حكم الشعب . كان اليونانيون القدماء ، أو بالاصح الاثينيون يجتمعون في ميدان المدينة وبرفع الايدي كانوا يصوتون لانتخاب الممثلين والموظفين ويوافقون او يرفضون القوانين . وهذه الطريقة سميت بالديموقراطية المباشرة . كانت ديموقراطية مثالية تصلح لمدن صغيرة كمدن اليونان

أما وبعد ان توسعت المدن وظهرت الدول الكبيرة فلم تعد هذه الطريقة ممكنة ... واتخذ الحكم أشكالا كثيرة أقربها الى الديموقراطية حكم الشورى الذي كان يستعمله القائد بأن يجمع حوله نفرا من صحبه ليستنير برأيهم ... تخبط المجتمع الانساني قرونا طويلة في ظلمات الحكم المستبد حتى انفجرت الثورة الفرنسية وانتصرت طبقات العمال والفلاحين بقيادة البورجوازيون ووضعت أسسا جديدة لديموقراطية تستند على حكم الاكثرية التي يجري انتخابها بالاقتراع السري .

لقد اوجدت الديموقراطية البورجوازية مفاهيم وأسسا وقوانين جديدة كانت أمل البشرية والاحلام التي راودت الكثير من المفكرين في تلك السنين وعشراب بل مئات السنين التي سبقت الثورة الفرنسية . لقد كفلت هذه الديموقراطية للانسان حريته بالتفكير والقول والكتابة والنشر والعقيدة وتنظيم الاحزاب والنقابات والجمعيات والاجتماع والتنقل والسفر والعمل والتملك والحفاظ على مكتسبات العمل ومساواة المواطنين أمام القانون ومسؤولية ممثلي الشعب أمامه ، وفصل السلطات التنفيذية عن القضائية وعن التشريعية وغير ذلك من الامور التي حفظت للانسان حقوقه وكرامته وشرفه ...

ان الحكم الديموقراطي الصحيح هو أفضل انواع الحكم وأكثرها انسانية وتقدمية في مجتمع ذي فئات مختلفة وكل مجتمع تعددت فئاته يجب ان يكون فيه أحزاب متعددة يمثل كل منها فئة من فئات الشعب وعلى هذه الاحزاب ان تضافر جهودها للحفاظ على تكوينها ووجودها وحرية عملها وبالتالي لتتمكن من الدفاع عن حقوق الطبقة التي تمثلها . وبدون هذا لا يتأمن الاستقرار ولا الازدهار ولا التقدم لأي بلد من البلدان .

ان الديموقراطية البورجوازية لم تكن الا شكلا من أشكال الحكم اختلف في مضمونه وجوهره من بلد لآخر حتى انه لم يعد في بعض البلدان المتقدمة اقتصاديا سوى غلاف براق لمضمون مظلم معتم ، لم يعد حكم الشعب بل أصبح حكم الطبقة الغنية والتي بيدها مقدرات البلاد المادية . لقد مسخت الديموقراطية في هذه البلدان واصبحت مبنية على فن المناورات والخداع والارغام وشراء الضمائر . لقد حولت كل امكانيات الدولة للمحافظة على سيطرة هذه الطبقة المنقرضة وللعمل على ايصال رجال الى دفة الحكم لا هم لهم ولا عمل سوى ارضاء هذه الطبقة وتنفيذ رغباتها . وبهذه الصورة ينقلب حكم أكثرية الشعب الى حكم الاقلية وتصبح الديموقراطية اسما بغير مسمى . وعندما يزداد ظلم وتعسف الاقلية للاكثرية تستيقظ هذه من سباتها وتهدد مواقع الاكثرية التي تخاف على مكاسبها فتلجأ الى خيانة ما تبقى من مبادئها وتحول الديموقراطية الى ديكتاتورية وتسلم الحكم الى هتلر المانيا وموسوليني ايطاليا وفرانكو اسبانيا وعبد الناصر مصر الخ ... هؤلاء الحكام الذين يضحون بكل مقدسات الشعب في سبيل الحفاظ على دوام سلطتهم وحكمهم ولا يسلم منهم أولئك الذين قدموا لهم مقاليد الامور على (صينية) من فضة وذهب .

لقد مررنا بمثل هذه المصيبة أكثر من مرة في السنين الماضية . وكانت أمرها وأقساها تلك الاخيرة التي فرضت الديكتاتورية الناصرية على سورية والتي صفق لها طويلا حكامنا وساروا في ركب الديكتاتور الظالم مطأطئين الرأس(مشنكين) حاسمين أن المكاسب كلها لهم ولاخوانهم ولابنائهم من بعدهم وكم كانوا مغفلين في ظنهم هذا . دار الزمان دورته وحسب الحاكم المطلق انه قد حطم كل القوى التي كان يهابها فالتفت الى السادة يدوس رؤوسهم بالجزم والى اموالهم يغترف منها ويصادر مايسلأ

بها خزائن محاسيبه وزلمه ويرضي سادته المستعمرين الذين يطمعون في ايقاف دولاب التصنيع والتقدم الاقتصادي لنعود لايام كنا مستعمرين اذ كانت بلادنا أسواقا لبضائعهم ليديموا الربح لاحتكاراتهم العالمية التي لا تعرف الشبع .

ان الشعب بكل فئاته قاسى من ويلات الحكم الديكتاتوري ومظالمه ويتطلع الآن الى اليوم الذي يكتمل فيه الحكم الديموقراطي في البلاد ليخرج الى الوجود منظماته الحزبية التي ستتولى الدفاع عن مصالحه كما دافعت الاحزاب الافرنسية بعد الحرب العالمية الاولى ونجحت في ابعاد شبح الديكتاتورية الذي كان يتهددها وقد جثم على قلب المانيا وايطاليا واسبانيا . ان التكتلات الحزبية هي التي قادت النضال وقارعت الافرنسيين المستعمرين في بلادنا ، ان جهاد هنانو والجابري والخوري واخوانهم من رجال الكتلة الوطنية لا ينسى أمد الدهر وسيظل مسطرا بأحرف من النور في سجل الوطنية في هذا الجزء من وطننا العزيز .

ان احزابنا السورية هي التي حاربت الديكتاتوريات المتعاقبة حتى قضت عليها وان الاحزاب لولا انها حلت بايدي قادتها لتمكنت من الخلاص من عبد الناصر قبل أن يقترف الكثير من جرائمه .

كنا نحن أبناء هذا الشعب الابي ، نعتز باخواننا اصحاب المبادىء ونشير اليهم بالبنان حتى كان عهد الناصرية حيث ذهب العميل الاستعماري والانتهازي والتافه الى لصق التهم والاباطيل والعمالة بكل صاحب فكرة وراحوا يفخرون بحيادهم ولاحزبيتهم ، كأن ذلك يستأهل الفخر . ان كل من بلغ سن الرشد ولا يحمل في رأسه فكرة أو مبدأ لجدير به أن يدفن نفسه ..

لم تكن فكرة اللاحزبية بنت ساعتها فقد سعى اليها عبد الناصر

لانه ، لمطامعه الشخصية وخوفه من قيام منظمات تعارض حكمه ولانه هو وكل المصريين لم يكتب لهم ان يعرفوا احزابا تعمل لخير الشعب بل كانت الاحزاب عندهم منظمات للنهب والسلب وافقار الشعب أكثر واكثر ، كان عبد الناصر يرسل ، ليل نهـار ، أمام أعين شعبنا بالشتائم والسباب للاحزاب وينكل بكل شريف اراد أن يحتفظ بكرامته وبمبادئه ويهدد بالدوس بالجزم اولئك الذين يفكرون بمخالفة رأيه .

لقد شاهدت الاعاجيب في مصر ابان وجودي فيها لقد تحدثت مرة مع فلاح مصري يسكن في قرية تبعد عن أهرام الجيزة مسافة سبعة كيلومترات وكم كانت دهشتي عندما ذكر لي أثناء الحديث عبارة (مولانا الملك) أي ملك هذا ؟ كان يعني فاروق وكان ذلك في مطلع عام ١٩٥٦ أي بعد مضي ما يقارب الاربع سنوات من بدء انقلاب عبد الناصر .

أرسل عبد الناصر جيوشا من المرتزقة الموظفين الى ريف مصر (كما أرسل الى سورية اولئك الذين ابتلينا بهم وبمفاسدهم) لا لتثقيف الشعب والاخذ بيده وانما للتبشير بألوهيته فقط وبعدها ليسرقوا وينهبوا وليفعلوا (السبعة وذمتها معليش) .

كان المفروض وجود وحدة مجمعة لارشاد أربعة آلاف فلاح وكانت هناك واحدة غير بعيدة عن القرية التي كنت فيها ومع ذلك قال الفلاح (مولانا الملك فاروق في مصر) سبحان الله ما أشد غباوة اولئك الذين يتعلقون بذلك الوهم الذي اسمه (ناصر) .

نعم . ان قيام الاحزاب يرسي قواعد ديموقراطية ثابتة لان القاعدة الحزبية لها أثرها الفعال في لجم انتهازية الفرد وركضه وراء منـافعه الشخصية ، لمـاذا ترك السيد أكرم الحوراني وصحبـه من الوزراء الاشتراكيين الحكم في زمن عبد الناصر ولم يبقوا حتى اليوم ليستوطنوا

البر المصري ، كما فعل السراج وحنيدي والديري ، لانهم من طينة غير طينة اولئك الخونة ولانهم وهذا الاهم مرتبطون بقاعدة حزبية ، لافكاك لهم منها ، تطالبهم دوما بأن يبقوا امينين مخلصين لمصالح الشعب التي أخذ عبد الناصر يفرط بها .

لماذا كنا نرى النواب المستقلين في المجالس الماضية ، أو أكثريتهم على الاقل ، يشيرون بأبخس من ثمن الفجل ؟ كان وعد واحد يقطع لنائب بوظيفة لاحد اقاربه ومحاسيبه او تزفيت طريق قريته يعمل عمل السحر في نفسه ويرفع يده مثل البرق بتأييد الوزارة التي وعدته ...

لماذا يحارب كل متسلط وكل مستعمر الحزبية والاحزاب ؟ لانها تكتلات تقصم الظهر ، لها قيادتها ، وبرامجها ، وتأثيرها على جماهير الشعب لانها ، وهذا الاهم ، ستقف يوما بكل جرأة وتعاضد وتساند لتقول للحاكم : قف واذهب الى الشيطان فانك قد فرطت بمصالح الشعب وانحرفت عن اهدافه الوطنية .

ان الاحزاب الممثلة لكل فئات الشعب ستدافع دائما وأبدا عن حرية هذا الشعب وتساند حاكمه ما دام ديموقراطيا بحكمه من الشعب والى الشعب لا يفرق بين فئة وأخرى يسير الى الامام لتحقيق ديموقراطية أكمل وأحسن وذلك بتمثيل أصح لمجموع الشعب لان تمثيلنا الحالي ناقص فان أقل من نصف مجموع الامة بقليل لا يمثل في البرلمان فلو أخذنا بنظام التمثيل النسبي بعد بناء الاحزاب لاتجهنا الى القريب من الكمال في ديموقراطيتنا المقبلة .

ان الصراع الحزبي يمكن تفاديه اذا اتجهت الاحزاب بمجموعها لخير هذا البلد ورأت أن اهدافها أو أكثرها ستكون واحدة ومشتركة وهناك خطوط التقاء كثيرة تتلاقى عندها كافة الاحزاب .

ففي الحقل الخارجي لا مجال الى القول بان هنالك حزبا من الاحزاب لا يوافق على محاربة الاستعمار وتصفيته في العالم وعلى الدعوة الى السلم ونزع السلاح وعلى الحياد الايجابي بين المعسكرات المتصارعة .

وفي الحقل العربي : مساعدة الدول العربية التي لا زالت ترزح تحت الاحكم الاستعماري والديكتاتوري والرجعي ومحاربة الصهيونية والحد من مطامعها التوسعية واعادة الارض الفلسطينية الى أهلها العرب والدعوة الى الوحدة العربية واعادة ثقة الشعب بها .

وفي الحقل الداخلي : صيانة الاستقلال والسيادة ، الحفاظ على الديموقراطية وتقويتها ، محاربة الديكتاتورية بكل أشكالها ، ابعاد الجيش عن السياسة وتقويته ، صيانة ثروات البلاد واقتصادياتها من تسلط الاحتكارات العالمية ، الدفاع عن حقوق الانسان ، تثقيف الشعب ونشر المدنية بين صفوفه ، مكافحة الامية ، نشر الوعي الصحي . وغير ذلك من الامور التي لا يختلف بها المواطنون الصالحون الذين يريدون الخير وكل الخير لامتهم ووطنهم .

ان لي ولكل مواطن صالح في هذا الوطن الثقة بوطنية كل اولئك الذين يعملون في الحقل السياسي ويرون أن خير الشعب وسيادته فوق كل النزعات الانتهازية وينتظرون ذلك اليوم الذي يمد فيه كل السياسيين أيديهم ليصافحوا من خالفهم بالعقيدة ويتعايشوا معه بخير وسلام ساعين لرفعة وسؤدد شعبنا السوري البطل الذي هو أهل لكل مكرمة واجلال .

جواب المحامي الدكتور مصطفى أمين

تعلق شعبنا بالحياة الحزبية كان دائما كتعلقه بالحرية وبالديموقراطية ومن المعروف ان ابناء سورية العربية كانوا في طليعة المبادرين منذ بداية هذا القرن الى تشكيل الاحزاب والجمعيات السياسية وفي سبيل ذلك قدموا كل غال لديهم .

ان تاريخ سورية العربية ، منذ ان حققت سيادتها واستقلالها الوطني ، يشهد بأن وجود الاحزاب السياسية وممارستها نشاطها ولو ضمن حدود ضيقة نسبيا ، كان دائما من أبرز الادلة على قيام حياة ديموقراطية في البلاد وكان مظهرا من مظاهر الوعي والتفتح السياسي لدى جماهير شعبنا .

كما كان حل الاحزاب السياسية او تجميد نشاطها او منع وتحريم تشكيلها من مميزات عهود الارهاب والديكتاتورية وحكم الفرد وسيطرة القوانين والتشاريع التعسفية .

ومن المعروف ان الغاء وتحريم النشاط الحزبي وحل الاحزاب السياسية كان دائما اول عمل تفتتح به عهود الطغيان ، وكانت الجماهير الشعبية والقوى السياسية في البلاد في مقارعتها هذه العهود ترفع بوجهها شعار اطلاق حرية تشكيل الاحزاب والجمعيات السياسية ، الى جانب

المطالبة بحرية الرأي والاجتماع والكتابة والخ ...

وما عرف التاريخ حاكما قاوم الحياة الحزبية وحرم النشاط السياسي الا وكان عدوا للشعب، متنكرا لمصالحه ، يبدأ بارهاب الجماهير تحت شتى الاسماء وبمختلف الاشكال وينتهي بالمساومة على مصالح الشعب ثم خيانتها .

فوجود الحياة الحزبية ودرجة نشاطها ليس فقط مظهرا من مظاهر احترام الحرية والديموقراطية في البلاد بل دليل على حيوية المجتمع ووعيه ودرجة تقدمه وتطوره السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ان الطغاة والمستعمرين يعلمون أي دور تلعبه الاحزاب السياسية في تعبئة الجماهير وتوجيهها وتثقيفها سواء كان ذلك في الدفاع عن استقلال الوطن وتدعيم اقتصاده وتوحيد جهود ابنائه لتوفير الاستقرار وتحقيق التطور والازدهار او من أجل انتزاع الاستقلال والخلاص من السيطرة الاستعمارية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي .

ولهذا رأينا حقد الاستعمار على الحياة الحزبية وعلى النشاط الحزبي يلتقي ويمتزج بكره الطغاة للاحزاب والنشاط الحزبي . وكثيرا ما تشابهت حججهم واساليبهم في تصفية الحياة الحزبية وخنق كل مظهر من مظاهر النشاط السياسي . وكان بعضهم لبعض عونا وعضدا .

ولعل من أحسن الأدلة وأبلغها على أهمية الحياة الحزبية ودورها في توطيد دعائم الديموقراطية وتسهيل سبل التطور والازدهار ما شاهدته سورية العربية ، من تفاوت كبير بين ما احرزته من تطور وما سجلته من انتصارات خلال عهد الديموقراطية قبل الوحدة الناصرية وما اصابها من انتكاسات ومحن وخراب ورجوع الى الوراء خلال عهد الطغيان الناصري، ان

الاحزاب السياسية ضرورة حيوية لتطور مجتمعنا ووجودها أمر لم يعد يتعلق بمشيئة حاكم او ارادة فئة ما . انه ضرورة تاريخية نابعة من وجود مختلف الفئات الاجتماعية في بلدنا ولاصق بحياة هذا المجتمع وبوجوده .

ومن الطبيعي ان تختلف هذه الاحزاب السياسية وان تتنافس وتتصارع وهذا احيانا ما يتخذه البعض حجة لتحريم النشاط السياسي وقد وصل الامر بعبد الناصر لتبرير حقده على الاحزاب السياسية والنشاط الحزبي ، أي لتبرير حقده واحتقاره للشعب ، لدرجة اتهام جميع الاحزاب بالعمالة والخيانة ومحاولة الوصول للحكم الخ ...

ان الاحزاب السياسية المختلفة تمثل مصالح اجتماعية مختلفة ومهمتها الدفاع عنها وهذه المصالح ليست دائما منسجمة وموحدةولكن ليس صحيحا ان يبرز هذا الوجه من الحياة الحزبية والذي هو شيء طبيعي لاخفاء الوجوه الاخرى الايجابية ، ان الازمات التي مرت على بلدنا تشهد بان الاحزاب والهيئات السياسية اخذت موقفا موحدا حيال الاخطار التي هددت استقلال البلاد . وكذلك ، رغم فوارق الزمن ، كانت تقف في خط واحد دفاعا عن الديموقراطية ضد الديكتاتورية وتهتف للحرية بوجه الارهاب والطغيان .

وسورية العربية الآن تجتاز مرحلة دقيقة من تاريخها وتجابه قضايا رئيسية يتوقف عليها مصيرها ومستقبلها وهذه لا شك نقاط مشتركة بين مختلف الاحزاب السياسية التي تضع مصلحة الوطن نصب أعينها .

ان اخطار الديكتاتورية الناصرية تهدد استقرار سورية العربية وحريتها ، والضغط الاستعماري يهدد استقلالهاوتطورها وبناء اقتصادها الوطني المستقل ، وكلاهما يعتمد على وسائل اجرامية بارعة في التخريب

والتضليل وافساد الضمائر وقتل روح النضال التحرري الوطني .

وكل هذه الافكار وغيرها مما يتفرع عنها ، تقاط التقاء بين مختلف القوى السياسية التي تدافع عن سيادة سورية وأمنها واستقرارها وتؤمن بحياتها الديموقراطية واحترام الحرية فيها كما تؤمن بضرورة تطور مجتمعنا وتقدمه نحو درجات أعلى من الرقي والتفتح والازدهار، على أساس من العدالة الاجتماعية وتوفير الرفاهية والرخاء للجماهير الشعبية ومختلف فئات الشعب العاملة لخير هذا الوطن وسعادته .

جواب الدكتور معروف الدواليبي

رئيس مجلس الوزراء سابقا

جواب السؤال الاول : ان قيام الاحزاب الوطنية في البلاد هو مظهر من مظاهر الحياة الديموقراطية على ان تكون أهداف هـذه الاحزاب وجميع امكانياتها موجهة لخدمـة البلاد ، لا لاستخدام البـلاد والتزاحم على الاستئثار بالحكم فيها مهما كلف الامر ، والا فان هذا المظهر الديموقراطي يصبح بنفسـه وسيلة للقضاء على الديموقراطية وتعطيل الحياة السياسية .

جواب السؤال الثاني :

ان سياسة الاحزاب اذا اردنا أن تكون وطنية وواقعية يجب ان تستمد من آلام البلاد وآمالها ، ولقد كانت البلاد تشكو اولا من ذل الاستعمار ، ولذلك كان الوحي الصحيح للعمل السياسي حينذاك ، والمستمد من تلك الآلام هو التضافر لطرد الاستعمار ، وقد كان ذلك هو الخط العريض الذي التقى عنده الجميع ، وبذلك تم لهم ما يريدون والحمد لله .

غير ان البلاد بعد ان نالت حريتها واستقلالها أصبح لا بد لها من

الخروج عن مواطن التخلف ، واللحاق بالركب المتقدم ، لتتمكن من حماية استقلالها وضمان بقائها .

لذلك كان الوحي الصحيح المستمد من آلامنا في التخلف ومن آمالنا في العزة والمنعة ، هو العمل بأسرع ما يمكن على الانماء الاقتصادي ، ورفع جميع طاقاتنا البشرية والطبيعية على العمل والانتاج، وفق مخطط مدروس لا تتعطل فيه طاقة بشرية ، ولا تهمل فيه ثروة طبيعية ، في ظل وحدة وطنية لا استغلال فيها ، ولا أحقاد ، ولا استئثار .

وتلك هي الخطوط العريضة للسياسة الصحيحة التي يلتقي عندها من غير شك جميع العاملين في الحقل الوطني من أجل خدمة جميع قضايانا الوطنية . وان كل عمل سياسي خارج عن هذه الخطوط لن يكون الا سياسة مصطنعة لا خير فيها للوطن : تبلبل اوضاع البلاد ، وتردها قرونا الى الوراء .

جواب الدكتور منير شيخ الارض

ما هو الحزب ؟ : يقول المثل اللاتيني « ثمة رجال بقدر ما هنالك من آراء متفرقة » فمن البديهي ان يوجد في كل حين تباين في وجهات النظر ، واصطراع بين افكار الناس الفردية بحيث تمسي الحاجة مسيسة لتنسيق الآراء المتفرقة في اتجاهات متميزة تعطي أكلها حيثما كانت ، وثيقة الصلة بالمصلحة العامة ، والتنظيمات السياسية • من ثم هي تنظيم للارادة الشعبية ـ كما لاحظ الاستاذ (سولتو) بحيث تفقد ارادة الناخبين من دونها كل معنى ،وليس التنظيم السياسي مقتصرا على شكل واحد • فقد يكون احزابا ، او تكتلات احزاب ، او جماعات ، او نقابات ، انما يجب ان يتخذ صفة الزمرة المنسجمة ذات البرنامج الواضح والسلوك المحدد بالمبادىء الرئيسية التي تنطلق منها في كل تصرف استهدافا للمصلحة العامة ، لا الخاصة ، وللبناء الحضاري ، لا التخريب العابث بحيث تشكل هذه الزمرة اسرة اجتماعية للفرد تكون فيها الجماعة بمثابة الام ، والقيادة الجماعية بمثابة الاب ، والاعضاء بمثابة الاخوة الاشقاء على نحو ما استشرف « فرويد » في التحليل النفسي • ويقول (جراهام دالس) : ان الحزب يمثل انشط المحاولات التي قام بها الناس لجعل انظمتنا

السياسية ملائمة لحقائق الطبيعة البشرية الواقعة .

اثر الحزب وفاعليته : وهكذا فان للتنظيم السياسي الحزبي أثرا عميقا في كيان المجتمع بحسب اشكال هذا التنظيم ، ولقد دل التتبع العلمي على أن أهداف الاحزاب ودرجة تبلور عقائدها وانسجام علائقها في الداخل ، ووضوحها في الخارج ، ومركز العضو فيها ونوع القيادة المهيمنة عليها وطرائق سلوكها في مختلف ضروب نشاطها ، هي ما يحدد درجة فاعلية الحزب في بناء الكيان السياسي للامة وسيرتها في معارج الحضارة او الرجوع الى عصور الغاب والفوضى .

وفي اعتقادنا ان المستقبل السياسي والاجتماعي للامة دائما مهما اشتدت وطأة صروف الزمان هو للاحزاب الاكثر ارتباطا بالمصالح العامة والامضى نضالا في خدمة الامة كمجموع من حيث النمو والتحرر في سبيل من التطور الذي يعتمد مسار التقدم الحضاري ، وادق فهما للواقع ونيلا في استهداف المصائر ، كما ان الواقع اكثر تشبثا بالاحزاب الديموقراطية التقدمية التي يحوز كل عضو من أعضائها مجالا متكافئا للتعبير عن ذاته والوصول الى القيادة ، والتي تقر فيها السياسات من أسفل القاعدة الى قمة القيادة ، فيضحي الحزب تربة خصبة لنمو العضو الحزبي نموا سويا ، فتدعم العلائق الداخلية ويتطور الحزب الى ما هو أرقى فأرقى فتزول بالتدريج الفوارق القائمة بين الامة بما لها من تنظيمات مختلفة وتقوم وحدة سياسية انسانية فعالية وعميقة بين المواطنين جميعا ، ويزداد الشعب قربا من تحقيق مشاعية السلطة حيث لا حاكم ولا محكوم ، وفي نظام من العلاقات على نحو ما في الاسرة السوية .

لقد اكد البحاثة السياسيون ـ كما لاحظ « ديمورجيه » وكما كان أبدّ ذلك زعيمنا الخالد الدكتور عبد الرحمن الشهبندر : ان التنظيمات

السياسية قد اسهمت اسهاما عظيما في تقدم الديموقراطية بعد ان هيأت لها تنظيما اساسيا يبلور الاتجاهات الفكرية والسياسية بين الناس وتنظيم المصالح الاجتماعية والاقتصادية للامة ، فيحمي بذلك مختلف الافراد بسياج من الامـن والضمان السياسيين ويرسي اسسا شعبية تحررية للعلاقات القائمة بين الافراد والسلطة من جهة ، وبين الافراد والجماعات من جهة اخرى ، حتى أصبحت الحكومة النيابية ، وهي ارفع صـور الحكومات تعبيرا عن الديموقراطية الحقة حكومة حزبية ، والحكومة التي ندعو اليها هي حكومة نيابية تقوم على اساس التمثيل النسبي والوظيفي لتحقيق الحرية والعدالة والانسانية وبناء دولة عربية متحررة ومنظومة عالمية انسانية .

الحياة الحزبية في سورية العربية ـ كان الشهيد الحي المرحوم الدكتور عبد الرحمن شهبندر الزعيم الشعبي المعروف (طيب الله ثراه) والكاتب العلمي الراحل صاحب الفضل الاول في الدعوة الى بتر الغوغائية السياسية في سورية العربية وفي ادخال مبدأ التنظيم الحزبي الشعبي اليها ، ففي الخامس عشر من شهر حزيران من عام ١٩٢٥ (قبيل الثورة السورية الكبرى) أسس الشهيد عبد الرحمن شهبندر مع بعض رفاق جهاده أمثال العلامة المرحوم فارس الخوري وعثمان الشراباتي وفوزي الغزي ومصطفى وصفي السمان وحسن الحكيم وسعيد حيدر ونزيه مؤيد العظم وغيرهم ، أسس حزب الشعب ، ذلك الحزب الذي قام باشرف اعمالنا السياسية واعني بالثورة السورية التي اضرم سعيرها عام ١٩٢٥ بطل العروبة سلطان باشا الاطرش (مد الله بعمره) فقـاد جانبها العسكرية في جبل العرب وقاد جانبها السياسي الشهبندر وهو يتنقل بين الجبل الاشم والغوطة ، أسند قيادتها الى المرحوم الخالد الذكر مصطفى وصفي باشا السمان .

ثم تألفت ونشطت احزاب كثيرة بدأت بحزب الاستقلال الذي اندمج مع عناصر اخرى فشكلت الكتلة الوطنية التي انبثق عنها الحزب الوطني ، ثم تألف حزب الشعب الذي تزعمه السيد الكيخيا وزمرة من أبناء الشمال ، ثم تألف حزب باسم الحزب الاشتراكي التعاوني كما تألفت احزاب اخرى تمثل الاتجاهات غير العربية كالحزب القومي السوري ممثلا للاتجاه الاقليمي وحزب جماعة الاخوان المسلمين وقد تأسس فرعه بدمشق عام ١٩٣٧ يمثل الاتجاه الديني ، أما الاتجاه الشعوبي فقد تمثل في تنظيمات للاقليات من الكرد والارمن وصدر عنها الحزب الشيوعي الذي امتد فيما بعد الى نطاق العناصر العربية مقتصرا على بعض المثقفين وكتلة قليلة من العمال والفلاحين .

وهكذا اضمحل الحزب القومي السوري الاجتماعي بنمو الاتجاه اليعربي ، واضمحل الاشتراكي التعاوني بنمو الوعي الشعبي وبقيت كتلتان بارزتان تضم الاولى السياسيين التقليديين ممثلين في أحزاب الوطني والشعبي والاخوان المسلمين وتضم الثانية حزب البعث العربي الاشتراكي وكتلة اليساريين المستقلين لتمثيل المصالح العمالية، في حين بقي الشيوعيون يمثلون اكثر الفئات تنظيما وبطئا في العمل ووضوحا في العقيدة وقلة في العدد ككتلة خاصة .

ولقد اتضحت الحياة السياسية عام ١٩٥٧ بحيث أصبحت سورية العربية دولة بارزة في الحياة الديموقراطية الحزبية ذات الاتجاه الشعبي التحرري ، حتى اذا ما طبقت مؤامرة عام ١٩٥٨ واعني المؤامرة الاميركية ـ الناصرية ، ومؤامرة الوحدة المزيفة الارتجالية ـ على خناق هذا الشعب خمدت الحياة الحزبية والنقابية بمثل ما خمدت الحياة السياسية في مسار يتجه الى ازالة الوجود العربي السوري كله باسم ازالة كيانها

من أجل الوحدة ، ولئن ايدنا بحماسة والاصح ان نقول بغباوة ، قيام وحدة بين أقطار عربية ، الا اننا سرعان ما اكتشفنا بحران الضلال الذي انسقنا اليه لنحارب بحماسة بل وبوعي أيضا انحرافات الطغيان الناصري، ومن ثم لنناهض بشتى الوسائل الحكم الطغياني والحاكم الخائن من الجذور ، وهنا لا بد لنا من ان نقف لنرى شأن الحياة الحزبية بين العهود الثلاثة التي انصرمت على سورية قبل ١٩٥٨ وبعد ١٩٦١ وفيما بينهما .

لقد دلت التجارب والوقائع ان الفرد من حيث هو فرد اعزل غير محمي ولا مصان ، قابل للانحراف في كل لحظة ، ولكن الجماعة المنتظمة اكثر ثباتا وأطول دواما على الاتجاه المرسوم وقابليتها للانحراف تقوم في كل عهد ، لذلك تحرص ضروب الحكم الاستبدادي على بعثرة الارادة الشعبية فيتأتى لها ذلك عن سبيل وحيد هو تحطيم المنظمات السياسية الحزبية منها والنقابية ، فتتمكن بذلك من اضعاف الارادة العامةوتعرية المواطنين من الرباط الجماعي والالتزام المتقابل لزيادة قابلية الفرد للانحراف وهذا ما حدث منذ شباط ١٩٥٨

صحيح ان سورية العربية سنة ١٩٥٧ كانت فيها جملة اتجاهات حزبية متعددة ، وصحيح ان الناس ودوا آنئذ لو يتخلصوا من هذه الانقسامات التي امتدت الى كل بيت ، فأثارت آلافا مؤلفة من النقاش ، حتى بين أفراد العائلة الواحدة ، واوقدت معارك كلامية طويلة ، وذلك بغية جمع الكلمة وتوحيد الصف ، ولم يأسف كثير من الناس آنئذ حين حلت الاحزاب ، ثم جثم الكابوس الرهيب على النفوس وأخذ بمجامع الصدور فأثقل وارهق وزهقت ارواح وارواح بريئة تشكو الى باريها تعسف الناصرية الغاشم ، وتحسر الناس على الثمرة التي ابتغوها ولكن في الصيف ضيعت اللبن ، وكانت انتفاضة ٢٨ ايلول المباركة رحمة ونعمة

من السماء ، بدأت انقلابا تردد صداه في كل نفس ابية ، حتى صار الى ثورة شعبية عارمة خمدت انفاسها بعد قليل « بسبب عوامل كثيرة ليس من المصلحة العامة في ظروفنا الحاضرة الاتيان على ذكرها » الى ان استفحل خطر الناصرية التي لا تنمو الا في الدمن ، ولا تموت الا في ظل حكم تقدمي شعبي ، يعيد للسياسة العربية شرفها ويطلق الحرية الصحافية والحريات العامة والخاصة في حدود القانون ، ويرسي قواعد التنظيم السياسي في احزاب ونقابات وطنية تقدمية ، ولقد عاث الحكم الرجعي آنئذ فسادا حتى باءت دولته بالخسران ولقد أيقن الناس خلال هذه الاحداث المتعاقبة ماذا يعني ان تبقى الارادة الشعبية من غير منظمات سياسية تحميها وتوجهها ، وتمنع عنها مخازي الاستبداد والوصولية الانتهازية المتسترة بقناع القومية والوطنية .

أما سورية العربية منذ شباط ١٩٥٨ فقد اتمت فيها الاحزاب واصبحت الكلمة للسيف المسلط على الرقاب واضحت الارادة الشعبية شديدة التمزق والتبعثر ، وتوزع الاتجاه الواحد الى جملة اتجاهات أصغر منه ، وفي كل اتجاه صغير عدة اتجاهات أقل صغرا واكثر تفرعا ، وقد توقفت الآلة السياسية حين أزيل التنظيم واقتصر النضال على طائفة من الملتزمين الفرديين وضاع الاكتراث الشعبي بالشؤون السياسية وأمست البلاد العربية في أصابع العملاق ـ القزم ابي رغال القرن العشرين ـ وتمكنت الناصرية من خدمة المصالح الرجعاوية الاستعمارية القابعة وراء الحدود ، وتعرض كثير من الناس الصغار والكبار ـ الكبار جدا ـ الى القتل والتعذيب والاضطهاد في أقبية المباحث ـ حتى ولدي الذي لم يكن يبلغ من العمر التاسعة عشر قد ناله في هذه الاقبية نصيبه من الاضطهاد لغير سبب مبرر ـ وابتيعت الضمائر والهبت العقول ، ودغدغت الغرائز والشهوات ، فتنكب زعماء مخلصون عن اتجاع الحق

والخير ، ومال الصغار مثل الكبار الى الهوان ، واستيقظت سوريةالعربية في ٢٨ ايلول من عام ١٩٦١ على آليات الجيش العربي السوري الباسل ، تجوب الشوارع ، والناس يهنئون بعضهم بعضا ، والدموع تسيل من المآقي غبطة ، وفرحة عارمة غمرت افراد الشعب ، وسرت الدماء في الجسد المقطع الاوصال حين انعم عليه الجيش الباسل بنسيم الحرية والكرامة والحياة .

لا مشاحة ان الارادة الشعبية كانت هي التي ستسترجع زمام الحكم الى يديها في يوم قريب او بعيد لو لم يفعل « الخميس » المقدس ذلك ، حين يطعن كل بيت ، وتمزق كل اسرة ، وتبلغ الناصريةبسياقها الحتمي مرحلة اعتى واشد عنفا وبطشا ، فيقول السعيد « لا » ويكون تمرد ثم تكون ثورة عاصفة وهو ما ستصير اليه « مصر الحبيبة بعد قليل ان شاء الله » ولكن في سورية العزيزة ما كان يمكن معرفة الضحايا التي ستزهق والامد الذي ستحين فيه الثورة الجماهيرية المدمرة ، لو لم ينقذنا يومئذ جيشنا العربي الباسل ، من المجزرة الكبرى في ذلك الحين فوفر علينا أنفسا عزيزة وعمارات سامقة .

ان ما اخلص اليه من هذا التحليل هو ان الاحزاب ضرورة قومية شريطة ان يقوم على قيادتها رجال مخلصون لامتهم حقا ، لا انتهازيون ولا وصوليون او عملاء للشرق او الغرب ، هذا اذا اردنا للارادةالشعبية ان تنضم وتتحد ، واذا رغبنا ان تتبلور صورة « الفسيفساء » التي يتخذها مجتمعنا في اتجاهات واضحة تنتظم فيها حياتنا السياسية ،وتسهم في تقدم امتنا نحو حكم شعبي تقبض الجماهير الواعية على ناصيتهوتوجه البرامج لا الاشخاص والقيادات الطلائعيةالجماعية لا الافراد المستبدون، الانتهازيون ، الوصوليون دفته ومقوده .

فنحن اذ نؤمن من حيث المبدأ بالحياة الحزبية وبتعدد الاحزاب الى حيث لا تفرط في عددها ، لان هذا ما يفرضه واقعنا وما يستلزمه مستقبل أمتنا وما يحتاج اليه تطور شعبنا الديموقراطي .

أما السؤال اذا كان هناك خطوط عريضة يمكن ان تلتقي عندها الاحزاب لخدمة القضايا الوطنية في البلاد ؟ فالجواب عندي على ذلك بالاضافة الى ما ورد في صدر هذه الرسالة « بـ نعم » اللهم اذا توفرت عند قادة الاحزاب البارزين حسن النية لخدمة الامة خدمة خالصة لوجه الله والوطن قبل خدمة الحزبية الذميمة الضيقة ، وانهم على مستوى الاحداث التي تمر ببلادنا الحبيبة ، وانهم على ادراك تام لتجنب العاصفة التي تهدد البلاد من الداخل والخارج في كل لحظة . والى حين يبرز القادة الى الميدان عندها ترسم الخطوط العريضة التي يمكن ان يلتقوا عندها لخدمة الوطن فلننتظر ..

جواب المحامي الاستاذ موريس صليبي

القول بأن «قيام الاحزاب يمكن ان يرسي قواعد ديموقراطية ثابتة» كما ورد في السؤال ليس في رأيي قولا خاطئا الا انه لا ينسجم تماما مع الواقع . وذلك لان الاحزاب في مجتمع كمجتمعنا مؤلف من طبقات مختلفة هي دائما قائمة ، سواء اكان الحكم القائم في البلاد ديموقراطيا ام نصف ديموقراطي ام ديكتاتوريا . فجميع المجتمعات الطبقية من العبودية الى الاقطاعية الى الرأسمالية وجدت وتوجد فيها أحزاب او تجمعات سياسية بأشكال مختلفة .

فالحزب او التجمع السياسي هو الفصيلة الواعية التي تعبر عن مصالح طبقة من الطبقات . وفي ظروف معينة وفترات قصيرة قد توجد احزاب تمثل مصالح اكثر من طبقة او مصالح فئة من فئات طبقة واحدة. الاحزاب ليست من صنع مفكر او حاكم ، ولا من صنع مصلح او مسيء، ولا نتيجة قانون او مرسوم حكومي وانما هي مثلها مثل الطبقة التي تنطق باسمها نتيجة للظروف الموضوعية للمجتمع . وهذا ما يفسر بقاء كل القوانين والقرارات التي صدرت في سورية في ظل الاحكام الديكتاتورية ، والتي تقضي بحل الاحزاب ، وكل ما تبعها من ملاحقات

وتضييقات وصلت في عهد عبد الناصر الى القتل تحت التعذيب ، لم تطبق في الواقع .

اما اذا كان الاخ السائل يقصد بعبارته « قيام الاحزاب » فكرة الترخيص للاحزاب وحرية التنظيم السياسي ، فلا شك ان هذا الترخيص يرسي احدى قواعد الديموقراطية لا قواعد الديموقراطية كلها كما جاء في السؤال . فارساء الديموقراطية بحاجة لتدابير اخرى عديدة اذكر منها وجود حكم يستمد سلطته من مجلس نيابي منتخب بالاقتراع المباشر وعلى الطريقة النسبية بعد تطبيق حرية التنظيم السياسي . وتعميم اسلوب الانتخابات على مجالس المحافظات والبلديات والهيئات الاختيارية وقسم هام من القضاة . وان يحمي دستور البلاد وقوانينها وحكومتها واجهزتها حريات المواطنين في العقيدة والكلام والصحافة والنشر والاجتماع والتظاهر ، وحرية تأسيس الجمعيات والنقابات والتعاونيات ... الخ . فالنظر للمواطنين نظرات غير متساوية نتيجة لتباين قناعاتهم واجتهاداتهم الفلسفية والاجتماعية والسياسية وعدم السماح الا لقسم منهم بالتعبير عن آرائهم وبالتنظيم السياسي ليس من الديموقراطية في شيء . فان الترخيص بالاحزاب لا يحقق أسس الديموقراطية الا اذا كان قانون الاحزاب لا يقنن عددها ولا يعطي للوزارة او لوزير او لموظف ما حق الفيتو على الترخيص بالاحزاب فيرفض الحزب الذي لا تروق أهدافه لهذا المسؤول . ففي هذه الحالة يكرس قانون الاحزاب نوعا من الديكتاتورية لا الديموقراطية . فقانون الاحزاب الديموقراطي هو الذي يعتبر الحزب مرخصا لمجرد اخبار الحكومة عن تأليفه والذي يترك للقوانين الجزائية العادية مهمة مقاومة الاحزاب التي تعمل لاهداف تعارض مصلحة الوطن والشعب ، والذي يترك أمر حياة الحزب او موته امر انتشاره او تقلصه الى ارادة الشعب مصدر السلطات .

يقول البعض ان شعبنا لم ينضج بعد لتطبيق الديموقراطية ولتحمل النظام الحزبي ، غير ان اصحاب هذا القول لا يبينون لنا مقاييس « النضوج » وبأي شيء تمتاز الشعوب الاخرى عن شعبنا ، الذي اذا تجنبنا المبالغة نقول انه لا يقل بشيء عن الشعوب الاخرى . كما ان هؤلاء يتجاهلون قيام الاحزاب فعلا سواء منها التي تسمي نفسها احزابا او التي تسمي نفسها جماعات او تعمل تحت أي اسم آخر ... ويقول آخرون ان الاحزاب عبارة عن مجموعات من المواطنين تنسى مبادئها وتعمل لتأمين المصالح الشخصية لافرادها . قد يكون هذا الكلام صحيحا بالنسبة لنوايا بعض من ينتمون لاحزاب ممثلة في الحكم او انها نفوذ عليه . ولكن هل ان الركض وراء المصالح الشخصية ليس موجودا الآن ؟ ثم ان الترخيص للاحزاب يجعلها سواء كانت في الحكم ام خارجه تتسابق لارضاء الشعب بفئاته الواسعة ، ويخفف التزلف للحكام هذا التزلف الذي يزداد كلما مال الحكم للديكتاتورية ويجعل الجماهير الشعبية تحاسب الاحزاب وزعماءها والحكام على أعمالهم وعلى مدى صدق وعودهم المدونة في البرامج والتي لا يمكن ان يدخل فيها ابدا « العمل لمصالح أفراد الحزب » .

ان اطلاق حرية الاحزاب يخفف كثيرا من البلبلة القائمة الآن ، ويزيد عدد المهتمين بشؤون البلاد بين أفراد الشعب ويساعد على فضح مؤامرات المستعمرين والطامعين ومقاومتها واحباطها ويساعد بالتالي على تأمين الاستقرار الذي ينشده كل مواطن شريف .

أما حول « امكان التقاء الاحزاب حول خطوط عريضة لخدمة القضايا الوطنية » وهذا ما جاء في الفقرة الثانية من السؤال . فلا شك ان خطوط الالتقاء هذه موجودة . فجميع الاحزاب تقف وستقف صفا

واحدا في وجه مؤامرات الصهيونية وتوسعها ومن أجل استعادة حقوق العرب في فلسطين . وفي الظروف التي تجتازها بلادنا تكثر نقاط التلاقي بين أكثر طبقات الشعب وبالتالي بين أحزابها . فالاطماع الاستعمارية التي تحيط بنا واشتداد الهجوم الاستعماري الاقتصادي بشكل خاص في الآونة الاخيرة تجعل الاحزاب التي تعبر عن مصالح العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والمثقفين الوطنيين والبورجوازية الوطنية تلتقي وتتحالف ضمنا او جهارا ، لرد اخطار الاستعمار ولتوطيد استقلال وطننا السياسي والاقتصادي ولتحقيق مشاريع الانماء ، ولتنشيط الصناعة الوطنية ، ولتنفيذ الاصلاح الزراعي وللتضامن العربي ضد الاستعمار ومن اجل استقلال جميع العرب وحريتهم وتقدمهم واتحادهم . كما ان الاحزاب المرتبطة بمصالح الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الصغيرة تلتقي فضلا عن القضايا الوطنية المذكورة حول شعارات توسيع القطاع العام ، والحريات الديموقراطية ، والضرائب التصاعدية ، وتأمين العلم والصحة والسكن للشعب ... الخ .

واختلاف بعض الاحزاب مع بعضها الآخر حول قضايا التطلع للاشتراكية وتحسين احوال العمال والفلاحين والاصلاحات الاجتماعية لا يحول دون تعاونها في القضايا الوطنية الكبرى المتعلقة بحماية استقلال البلاد وتطورها .

★ ★ ★

جواب الدكتور نظيم الموصلي

أستاذ في جامعة دمشق

عرفت الديموقراطية ببساطة انها حكم الشعب بالشعب • والشعب العربي في سورية مؤلف في اوضاعه السياسية والاجتماعية الراهنة من طبقات مختلفة ، ذات مصالح متنوعة تتلاقى أحيانا وتتعارض أحيانا أخرى • وهي تنعكس في اتجاهات فكرية وتتبلور في منظمات سياسية يمثل كلا منها تيار مذهبي معين وحزب سياسي معروف • فالاحزاب والحالة هذه لا تخلق من فوق ، ولا تفرض من عل • بل هي تنبثق من الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وبجماعها تمثل المجتمع بكامله وقوة كل منها تتناسب ووعي الطبقة الاجتماعية التي يمثلها وظروف الحرية التي يتمتع بها •

فالديموقراطية حسب تعريفها ومفهومها ، وفي ظروفنا الموضوعية الراهنة لا يستقيم لها بنيان اذا لم تكن المنظمات الحزبية ، وهي الممثلة لطبقات الشعب كله قواعده الوطيدة ودعائمه الثابتة •

سأل غوستاف لوبون موسوليني وهو كما نعلم شيخ الفاشستية

ومعلم طغاة هذا العصر ، سأله مرة عن رأيه في الديموقراطية فأجاب : « الديموقراطية هي ان توهم الشعب انه يحكم نفسه بنفسه » وقد اضطرت الانظمة الديكتاتورية وعهدنا بأشدها طغيانا قريب ان تطبق هذه الفكرة الخادعة ، فوضعت الدساتير واجرت الانتخابات وأقامت المؤسسات النيابية والوزارات وخلقت الاحزاب والاتحادات ... كلها من مظاهر الديموقراطية . ولكن الناس ادركوا اثناء تلك المحنة الماحقة انهم فقدوا أثمن ما في النظام الديموقراطي ، لقد فقدوا جوهرهم المقوم له ، وروحه التي لا حياة له بدونها ...

لقد فقدوا الحرية . وما قيمة الدساتير اذا لم تسيطر عليها روح الحرية ، وما شأن الاحزاب او الحزب اذا لم يتمتع بحرية الرأي والنشاط؟ وما شأن الانتخابات اذا لم يعطر عبير الحرية جوها ؟ وما فائدة المؤسسات النيابية اذا لم تبعث الحرية كيانها وعملها ؟

الحرية ميزة تميز بها الانسان عن الحيوان . ولقد كان الانسان في فجر التاريخ عبدا للطبيعة التي كان يجهل قوانينها ، غير ان كل تقدم في الحضارة كان خطوة نحو الحرية ، وكل خطوة في الحضارة انما كانت بفضل الحرية وبفعلها . فلقد اخذ الانسان بما اوتي من حرية في التفكير والعمل يطلع على اسرار الكون ويتعرف الى قوانين الطبيعة يستخدمها لمصلحته وفائدته . فكأن الحرية ملازمة للانسان ولولاها لما كانت له معرفة ، ولولا المعرفة لما كانت له مدنية ولا حضارة ، فالحرية معرفة والمعرفة حضارة .

والمعرفة لا تتقدم ولا تنمو بلا حرية . المعرفة كشف عن حقيقة مجهولة ، وكيف يتم الكشف اذا كانت العقول مغشاة بالطغيان والايدي مغلولة بالاصفاد ؟ وبالمعرفة الحرة ينمو الادراك ويقوى الشعور .

فيدرك الناس اوضاعهم سيئها وحسنها ، ويشعرون باحوالهم خبيثها وطيبها ، وينمو وعيهم الاجتماعي ويشتد حسهم الوطني ، فلا يطيقون النظام الظالم ولا يصبرون على الحكم الغاشم • فيناضلون لاقتناص حريتهم ويجاهدون للوصول الى المعرفة • والحرية عجلة التاريخ ، عجلة التقدم المطرد • ففي كل عصر من عصور البشرية نجد اوضاعا اقتصادية واجتماعية مختلفة تعبر عنها تيارات فكريةمتباينة • اوضاع قديمةتنعكس في افكار رجعية ، واوضاع تطل على المستقبل تمثلها طلائع فكرية صاعدة ، والتفاعل بين هذه القوى هو دوما وابدا شأن العالم • وبالحرية ينتصر المستقبل على الماضي وتفوز الحياة على الفناء • وان من يتصور انخذال الحرية في معركة الحياة كمن ينكر المفهوم العلمي لتطور الجماعات ، او كمن يتصور امكان وقف عجلة الزمن والتاريخ •

فمقاومة العناصر الفاسدة الرجعية والقضاء على محاولاتها في الرجوع بالبلاد القهقرى ، والنضال ضد العقليات البالية ، وتأمين التقدم والعمران ، كل ذلك لا يتم ولن يتم الا بالحرية ، تلك الحرية التي تسمح للنفوس ان تطمئن وتعمل وللعقول ان تتفتح وتبدع • هذا وليست الحرية التي ننشد لفظة ميتافيزيكية جوفاء بل انها مفهوم واقعي له محتوى ثمين يتحقق فيما أسماه الفلاسفة بالحريات العامة (كحرية الفكر والمعتقد ، وحرية الكلام والكتابة والخطابة ، وحرية الاجتماع والتظاهر ، وحرية التضامن والاضراب ، وحرية تشكيل الاحزاب الخ •••) •

وليست الحرية في التفكير الداخلي وحسب • فلقد كنا في العهد الديكتاتوري نفكر بحرية • ولكن الحرية هي في العمل والتطبيق ، أي في النضال اليومي المستمر والتمتع الفعلي بتلك الحريات العامة كاملة غير منقوصة • وليست الحرية كائنا معزولا • وحرية الفرد كما نفهم

ليست حدا او سلبا لحرية الفرد الآخر . بل هي شرطها الضروري . والفرد لن يكون حرا سليم الحرية تام الحرية الا اذا كان كل المواطنين الذين يعيش واياهم احرارا مثله .

والحرية لا تطلب لكل فرد وحسب ، بل وللجماعات التي ينتظم فيها الافراد . عندئذ يصبح للحرية محتوى اجتماعي ايجابي ، وتصبح خلقا دائما للانسان ، وتتحقق كاملة بتضامن الناس تضامنا واعيا منظما . فاذا ما اقتصرت الحرية على جماعة دون اخرى كانت ديموقراطية ضبقة ، لا تختلف عن الديكتاتورية الا بالاسم او هي الطريق المعبد للديكتاتورية، كما عرفنا بتجربة الوحدة المؤلمة. فالدولة الديموقراطية بمفهومها الصحيح لا بمفهومها الفاشيستي الخادع لا تستطيع ان تنكر المنظمات والمؤسسات التي تقوم عليها ولا القواعد الحرة التي تستند اليها . فحصر الحرية بجماعة دون اخرى ، واعطاؤها لحزب ومنعها عن حزب آخر ان هو الا تنكر لهذه القواعد ونقص لتلك المؤسسات ، يدفعان اخيرا بالمحرومين الى الجهاد والنضال لكسب الحرية الثمينة . فلا سبيل اذا الى تحقيق النظام الديموقراطي المنسجم الذي تفرضه ظروف البلاد التاريخية الموضوعية الا اذا شارك جميع المواطنين في الحياة العامة، والا اذا تمكنت كل التيارات الفكرية ان تعبر عن ذاتها ، واستطاعت الاحزاب السياسية ان تنشر مبادئها وتساهم في العمل العام. فيتحقق في المجتمع ذلك التفاعل الخصيب المنتج الذي هو سر التقدم والرقي ، ويتم التجاوب المستمر المثمر بين الحاكم والمحكوم ويتأمن تطور سياسة الدولة تبعا لتطور مفاهيم الشعب السياسية بسبب تطور احواله الاقتصادية والاجتماعية ... بل ان سلطة الدولة المعتمدة على شعب مدرك ينتظم في احزاب واضحة المعالم يعيش في جو حر لاعظم ، وحيلتها على حل المشاكل

الداخلية لاشد ، وقدرتها على مجابهة الاخطار الخارجية التي تهدد كيان الامة وكيان الدولة لاقوى .

لقد وصف موتسكيو الديكتاتورية بأن « جوهرها الرعب والخوف » فخوف الطغاة من الشعب يدفعهم الى القضاء على حرياته العامة وعلى منظماته الحزبية . ويضيقون ذرعا بمظاهر الديموقراطية التي قد ينشؤونها في طور فتوة نظامهم ويغلفون انفسهم بها ، ويأخذون بالغائها مظهرا بعد مظهر ... فتكثر القوانين التعسفية والمحاكم الاستثنائية ، والشرطة العلنية والسرية وتصبح كلها موجهة ضد الحركات الديموقراطية الشعبية .

فاذا كانت الديكتاتورية جوهرها الرعب ولا تعتمد الا على العبيد ، فلتكن ديموقراطيتنا جوهرها الحرية ، الحرية للجميع ، ويسندها الاحرار افرادا واحزابا .

ان ارساء قواعد الديموقراطية في حياتنا السياسية لا يكون الا بممارسة الديموقراطية ، أي بممارسة الشعب الحكم الديموقراطي ويحقق حكمه بنفسه .

لقد شغلت هذه المسألة العالم منذ تكون الجماعات البشرية ، ورافقت تطورها ، واتخذت حلولا مختلفة بتأثير اوضاع تلك الجماعات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية . على ان مما لا شك فيه ان أفضل حل لتلك المسألة ، مسألة ممارسة الشعب الحكم ، هو نظام الحكم التمثيلي لا سيما وحكم الشعب نفسه مباشرة من الامور العسيرة كل العسر . فبالتصويت ينتخب المواطنون ممثلين عنهم يباشرون التشريع والسلطة ، ويحققون رغبات الناخبين عن طريق الحكم والادارة . ويمكننا ان نقول دون ان نتهم بالغلو : ان درجة الصحة والصدق في

النظام الديموقراطي انما تقاس بمقدار تغلغل روح الانتخاب في الشعب وتعميم حق التصويت على جماهيره وبالضمانات التي تصون هـذا الحق وبالوسائل التي تسهل استخدامه والتمتع به .

ففي عهود الاقطاعية كانت طبقة السادة والنبلاء تحرم جمـاهير الشعب حق التصويت ـ الذي هو شكل من اشكال العمل السياسي ـ وتحصره في بعض الافراد الذين يمتلكون قطعة معينة من الارض ، أي انها كانت تقصر حق الانتخاب على الملاكين الزراعيين دون غيرهم .. ثم في عهد ظهور البورجوازية التجارية والصناعية عملت هذه الطبقـة على الغاء شرط التملك في الناخبين وحصرته في المرشحين ، ثم ربطت حق التصويت بدفع مبلغ من المال ضريبة للدولة ، فحرمت بذلك الملايين من سكان المدن والارياف من أي عمل سياسي مشروع ، وكأنهم ليسوا من أهل البلاد ولا من المواطنين . غير ان الجماهـير الشعبية استطاعت بكفاحها المستمر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وبعد ان تكاثرت وانتظمت وتكتلت استطاعت ان تقتنص حق التصويت وان تخلصه تدريجيا من الشوائب والقيود .

فالديموقراطية انما تمارس بالانتخاب ، لانها نظام حكم تمثيلي ... وعملية الانتخاب تربية للشعب شأنها في بعث الوعي بين الناس شـأن المدرسة في خلق المعرفـة في الطلاب ... ويسهل الامر وجود الاحزاب ونشاطها .

فالاحزاب ذات المبادىء والمنظمة تنظيما دقيقا مضطرة ان تؤسس لها فروعا ومكاتب في كل مكان ، تنشر مبادئها وتذيع برامجها وتدعو الناس لاعتناقها ... وفي المعارك الانتخابية ـ المحلية والعامة ـ يقوم مرشحو الاحزاب بالتجول في كل ناحية ، يعقدون الاجتماعات ويتصلون بالهيئات

والافراد ، يتحدثون ويخطبون ، يوزعون الصحف والنشرات ، يعرضون أمام الناخبين ــ أي الشعب ــ مشاكلهم المعاشية والمهنية والثقافية التي تشغل اذهانهم كل يوم ، وقضايا الشعب العامة : السياسية والاقتصادية والفكرية ، ويبينون لهم الحلول التي يرونها ، ويعاهدون المواطنين ــ صدقا او كذبا ــ على العمل على تنفيذها اذا ما وصلوا الى المركز الذي يسعون اليه • ومهما كان الامر ومهما كان شأن الاحزاب وعملها فان كل ذلك ليثير اهتمام المواطنين ، وينبه فيهم حب الاطلاع والمعرفة ، ثم يدفعهم الى الاختيار ، القبول او الرفض ، الانضمام او النفرة وفي كلا الحالين نتيجة ايجابية محتومة : يقظة الوعي وانتباه الادراك •

وبعد فان الديكتاتورية ــ وقد بلوناها باخبث اشكالها ــ نقيض الديموقراطية • تقيد الحرية وتقضي على المنظمات الشعبية والاحزاب • والديموقراطية ــ وهي حكم الشعب بالشعب ــ لا تقوم الا على الحرية ، ولا تستقيم الا بوجود احزاب تمثل طبقات الشعب المختلفة ، تنشط وتتفاعل بحرية ، في صراع عنيف او لطيف ، لا تكون حصيلته في آخر الامر الا النفع العام •

ومن الطبيعي ــ وهنا نصل الى الشق الثاني من السؤال ــ ان لا تلتقي كل الاحزاب وفي كل الظروف وعلى كل الامور • فمصالح الطبقات التي تمثلها الاحزاب ليست كلها متفقة بصورة دائمة واذا كنا ندعو في المجال الدولي الى التعايش بين الدول ذات الانظمة الاقتصادية والسياسية المختلفة والى التسابق السلمي فيما بينها لتحقيق الرفاه والتقدم للشعوب ، فبالاحرى ان يتم ذلك في الحقل الوطني وبين طبقات مهما بلغ التباين بين مصالحها ، فانه لا يتعدى حدود مصلحة الشعب الواحد الذي ينتمون اليه بل يؤلفونه • لا سيما وثمة « خطوط عريضة »

للقضايا الوطنية الراهنة يمكن ، بل يجب ان تلتقي عندها الاحزاب الوطنية .

واذا ما استثنينا بعض العناصر العاملة للاستعمار ، وبعض الفئات المغرقة في رجعيتها ـ وهي كلها من مخلفات الماضي المتقهقر ـ هل نجد بين الاحزاب الوطنية من لا يلتقي حول قضايا قومية ووطنية كبرى : كالحفاظ على الاستقلال وتوطيد الديموقراطية ومقاومة الاستعمار والصهيونية ؟ ومهما اختلفت الاحزاب في بعض وجهات النظر وفي بعض الاساليب ، ابينها من لا يلتقي حول تقدم البلاد الاقتصادي وازدهارها ، بالحفاظ على ثروات الوطن الوفيرة واستثمارها لمصلحة الشعب ، وبتنشيط رأس المال الوطني لفائدة طبقات الشعب كلها ، وبتحقيق المشاريع الاقتصادية والعمرانية الكبرى ، عن طريق القطاع العام ، او بالتعاون الوثيق مع القطاع الوطني الخاص ؟ أبين الاحزاب الوطنية من لا يلتقي حول زيادة الدخل القومي بالعمل المنتج ، وحسن توزيعه بالعدل والانصاف ، حتى لا تبقى طبقات متخومة واخرى محرومة ؟ أبين الاحزاب الوطنية المخلصة من لا يلتقي حول ضرورة نشر التعليم ورفع مستواه حتى يعم المواطنين كلهم ـ في المدن والارياف ـ ويعلو بهم الى مستوى متطلبات الانتاج المعاصر المتطور والى مستوى الكرامة الانسانية ؟ قد تختلف الاحزاب الوطنية بسبب اختلاف منشأها الطبقي الاجتماعي . ولكن وعي الشعب المتزايد بسبب جو الحرية الذي يعيش فيه ضمن النظام الديموقراطي الصحيح ، يدعوها دوما للالتقاء حول قضاياه الخطيرة ، لا سيما في الظروف الخطيرة ... كالتي تمر بها البلاد .

جواب الدكتور نور الدين حاطوم

استاذ في جامعة دمشق

ان التجارب السياسية التي احاطت بالبلاد منذ عهدها بالاستقلال تركت في نفوسنا آثارا لا تمحى . وأهمها ان سورية العربية لا تستطيع ان تنهض وتتقدم وتزدهر الا في ظل الديموقراطية الحق ، وان السوريين لا يرضون عن الحكم الديموقراطي بديلا .

ولا شك في ان من يقول بالحكم الديموقراطي لا بد وان يتصور وجود الحرية وقيام الاحزاب والاتجاهات المختلفة التي تنم عن حالة الرأي . اما ان لا يكون في البلاد الا اتجاه واحد ورأي واحد فمعنى ذلك ان الحكم الديكتاتوري هو السائد مهما اختلفت الاسماء والمسميات، وان حزبا واحدا يستبد بمقدرات الامة ، وان الضغط والاكراه والقمع والارهاب هي الوسائل ، وان الحريات مكبوتة لا متنفس لها ، وان الامة سائرة الى فقدان مثلها العليا وقيمها الاخلاقية لا محالة .

ولسنا بحاجة الى التدليل على صحة هذا القول . فالامثلة كثيرة ويمكن الاستشهاد بها من حياتنا السياسية التي عشناها في

الماضي القريب ، أو من البلاد الاخرى التي اجتاحتها عواصف الديكتاتورية والحكم الفردي .

واذا قلنا ان قيام الاحزاب يمكن ان يرسي قواعد الديموقراطية فلأننا نأمل من ذلك تربية الشعب والافراد على احترام الديموقراطية والتعلق بها والدفاع عنها . فالمواطن الذي يشعر بأنه لبنة في كيان الامة السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وان حريته محترمة ، وكرامته مصونة ، وانه جزء لا يتجزأ من بلده يشعر من اعماقه بشعور مواطنيه ويشاركهم الرأي في أمور وطنه ، ويرى في حكامه ومشرعيه خير ممثل يعبر عن رأيه وارادته وآماله وأمانيه ، ان هذا المواطن يستحيل عليه ان يفكر في نظام آخر غير النظام الديموقراطي .

ومن هنا تأتي الاهمية التي نعلقها على قيام الاحزاب لاننا نعتبر هذه المنظمات السياسية مدارس شعبية كبرى لتطبيق الديموقراطية على أحسن وجه ، كما تأتي المسؤولية الملقاة على رجال الاحزاب في توجيه الرأي . ولا نرى حاجة لان نذكر بأن اول تطبيق للديموقراطية يجب ان يصدر عن هذه الاحزاب في شخص زعمائها وأعضائها وفي علاقاتهم مع افراد الشعب والاحزاب الاخرى .

اما اذا اتخذ قيام الاحزاب وسيلة لتحقيق الاغراض الشخصية والمطامع الفردية وجر المغانم ونصر الاخ ظالما او مظلوما ، والاعتماد على رجل الشارع في توجيه السياسة العامة واحداث الاضطراب في صفوف الامة ليخلو المكان للطامحين كما يجري في السابق ، فمعنى ذلك التمهيد لديكتاتورية جديدة وقانا الله منها .

ونعتقد اخيرا ان الآلام التي مرت بسورية لكفيلة بان تتعظ بها وألا نرجع الماضي البغيض ، وان سورية التي بلت من انانية الاحزاب

واضطرابها ومن سوء الحكم الفردي تتعتبر بما حدث وتنظم جهودها في سبيل العمل المثمر على الصعيد السياسي ، عن طريق الاحزاب التي تؤمن بالديموقراطية بكل ما في هذه الكلمة من معنى سام .

اما الخطوط العريضة التي يمكن ان تلتقي عندها الاحزاب لخدمة القضايا الوطنية فهي كما يلي :

١ ـ تثبيت الحكم الديموقراطي وترسيخ الوحدة الوطنية بعد ان عصفت بها ايدي التزييف والتخريب وحكم الطغاة .

٢ ـ مكافحة الاستعمار والصهيونية بشتى الوسائل .

٣ ـ الافادة من التجربة الاشتراكية التي مرت بها الامم الاخرى للسير على هداها في الاصلاح والتشريع لاجتناب الهزات الاجتماعية .

٤ ـ تنمية الوعي القومي العربي لان سورية عربيـة وبين بلاد عربية ومصيرها عربي .

٥ ـ ابعـاد الطلاب عن العمـل السياسي في مؤسسات التعليم لينصرفوا الى العلم والافادة منه بأكبر نصيب ، وليعملوا في المستقبل بالسياسة عن علم ودراية ووعي .

٦ ـ اعادة الثقة والامل الى المواطنين بعد ان زيفت القيم والمثل، لان مجتمعنا ما زال يعاني ازمة وجدانية حادة .

جواب الاستاذ وديع الصيداوي

صاحب جريدة النصر

الحيـاة الديموقراطية الثابتة والسليمة ضمن نظام دستوري برلماني لا يمكن ان تقوم الا على أساس وجود تنظيم سياسي شعبي تتولاه الاحزاب ذات العقائد الوطنية والمناهج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المدروسة. وعـلى ذلك فسورية مدعوة لتأليف احزاب تكـون احزابا ذات قواعد شعبية ومنـاهج واضحة تتوخى الاخذ بيد البلاد في طريق النهضة والتطور فضلا عـن تأمين الاستقرار ، لا مجرد تكتل اشخاص ذوي ميول متقاربة في سبيل منافع خاصة . وهي بغير قيام احزاب حقيقية ذات قواعد شعبية لا تستطيع ان تمارس حيـاة ديموقراطية سليمة وثابتـة عن طريق تمثيل نيـابي شعبي صحيح .

أما عن السؤال الثاني فان الجواب عليه يتوقف على نوعية الاحزاب التي تتألف وأهدافها وغاياتها والمفروض ان تكون كلها احزابا وطنيـة ذات اهداف قومية ووطنية موحدة او متشابهة وانما تختلف في الاساليب والمناهج الاجتماعية والاقتصادية ، وفي هذه الحال لا يتعذر التقـاء الاحزاب وتعاونها حول الخطوط العريضة والاهداف القومية اذا ما تطلبت الظروف تآلفها وتعاونها لمصلحة البلاد وخير الوطن .

جواب الاديب الدكتور شكيب الجابري (١)

وزير مفوض سابقا

هـذا موضوع لا استسيغ التحـدث فيه • بل أنفر منه كل النفور • كذلك شأني تجـاه أي موضوع لـه مساس بالاحزاب والحزبيـة • فالحزبية في جميـع أنواعهـا واوضاعها ، كـانت ، ولا تزال ، وستبقى ما بقي في العالم أحزاب ، أداة مـن ادوات التسلط والتفرقة وسوء الاستعمال •

وما رأيت شيئا يختلف في مفهومه النظري وواقعه العملي كمـا تختلف الحزبية • فلكل حزب برنامج ونظريات تقوم على الخير والحق والتماس الطريق الاصلح للارتقاء بالمجتمع الى حياة أفضل • فاذا تسلم الحزب السلطة جاءت أفعاله خلاف أقواله ، وتصرفاته خلاف نظرياته • ان انصف فئة ظلم فئة ، وان اصلح هنا أفسد هناك ، وان كان في أول عهده أقرب الى العدل والاحسان والانشاء ، فانه لا يلبث ، في كثير من الاحوال ، ان يحيد عن دربه ، وينأى عن مفاهيمه ، ويتنكر لحقوق الانسان في اجراءاته •

---

(١) وردنا هذا الجواب متاخرا فلم يأخذ مـكانه حسب الحروف الهجائيـة .

واكثر ما ينطبق هذا القول على الاحزاب في بلادنا . فجميع الاحزاب التي عاصرتها في سورية ، قالت كثيرا وفعلت قليلا . وجميعها كانت اداة استغلال ، وسلم وصول وملجأ المرتزق والمغامر .

ولكم من حزب ضم فئة من المواطنين الصالحين ، اجتمعوا على أسس قويمة من المثل العليا . فاذا أوشك الحزب ان يصبح ذا شأن تسربت اليه أنواع من الوجوه الدخيلة،واذا هو بعد حين مزيج لا تجانس فيه ، عناصر تافهة ما بينها وبين المثل العليا وشيجة من وشائج النسب . ويمسي الحزب الذي انشيء للعمل الصالح اداة ارتفاع وسلم وصول للنكرات والتافهين وضعاف النفوس ، يرقون به ، طفرة واحدة ، من الحضيض الى أعلى مراتب الحكم . واذا انحدر الحكم حتى يستقر في أيدي البغاث من البشر فذلك هو الضياع والتقهقر والانحلال .

على ان الحزبية في البلاد الاخرى ان كانت اوفر مردودا لاوطانها منها في بلادنا ، فانها لا تختلف كثيرا في واقعها عنا . فهي في معظم البلاد ذات حياتين ، حياة ظاهرة تقوم على الدعوة لبرامجها المثالية والسعي لتحقيقها خارج الحكم وداخله . وحياة خفية ، قبيحة الاساليب ، خبيثة الوسائل ، ليس بينها وبين المثالية المزعومة صلة ولا تعارف .

أما في امريكا فالحياة الخفية التي يقوم عليها نشاط الاحزاب ، فأقل ما يقال فيها انها تتنافى كل التنافي وما يدعونه هناك من ان الاميركيين أمة احرار . وكيف يكون الناس أحرارا اذا كانت الاحزاب الحاكمة قائمة في تصرفاتها على أنواع من الوسائل غير المشروعة والاساليب المشبوهة التي تذكر في كثير من الاحيان بأساليب المجتمعات الغنغستيرية.

ولو تمتع الاميركيون حقا بحرية تفكيرهم ووجدانهم ، وقدمت لهم الحقائق مجردة غير مزيفة ، لما كان في الوجود شيء اسمه «اسرائيل»

ولما لعب اليهود في أمريكا الدور الهائل الذي يلعبونه ، فيطورون السياسة الامريكية ، والحياة الامريكية ، بل والاخلاق الامريكية ، على النحو الذي يريدونه ، بواسطة الاحزاب التي يسيرونها كيف يشاؤون .

اما نظام الحزب الواحد كما شاهدته في المانيا ، نازيا في عهد هتلر ، وفاشيا بايطاليا في عهد موسوليني . وشيوعيا في البلاد السوفييتية ، خصوصا في عهد ستالين . فما كان حتى اليوم أقل بلاءا وخطرا وانتهاكا لحرية الانسان من نظام الاحزاب المتعددة . وقد يؤدي هذا النظام لبعض الدول احيانا ، خدمات جلى في حقول الانماء والتفوق ، لكن ذلك لا يمنعه من ان يظل النموذج الرهيب للتسلط وتحكم بعض الناس برقاب أغلبية الناس .

أما نظام الحزب الواحد كما شاهدناه في سورية وكما نشاهده اليوم في مصر فقد دل على انه ان كانت له مساوئه فان هذه المساوىء تزداد وتتضاعف في بلاد حديثة التطور كالبلاد العربية . وأولى لمثل هذه البلاد ان تأخذ بنظام تعدد الاحزاب رغم مساوئه .

وان كانت الحزبية قد بلغت شأوها ، في بلاد عريقة الديموقراطية كانكلترا ، بحزبيها الدائمين : الحزب الحاكم والحزب المعارض . فذلك نموذج نادر ، ان تكللت تجربته في انكلترا بالنجاح فلن تجد في معظم البلاد الاخرى سوى النكسة . مثال ذلك تركيا .. ذلك لا ن الحزب الحاكم سرعان ما يسعى سعيه ، ويمكر بالحزب المعارض مكره ، واذا هو بعد حين ، الحزب الفرد الذي يقود البلاد الى الديكتاتورية .

والديكتاتورية نظام خطر ، ان نجح مرة فهو مخفق مرات .

ولئن دلت التجارب على ان الحكم الديموقراطي فاشل لاستناده

الى احزاب فاسدة التكوين • فقد دلت التجارب أيضا على ان الحكم المطلق أشد فشلا وأمعن فسادا وابعد خطرا •

ولو قورن النظام الديموقراطي بغيره لظل ، على علاته،هو الافضل• فهو الاقرب من مواطن السلامة والابعد عن مواطن الشطط والتسلط والزلـل •

أما الاسس في نجاحه فهو في نقاوة الاحزاب التي يقوم عليها • ولا يتأتى ذلك الا بنقاوة العناصر التي تتألف منها تلك الاحزاب •

فيوم يصطفي الحزب لعضويته افرادا يتحلون بالاخلاق القويمـة قبل كل شيء • يوم يحرص الحزب على ان يكون لكل عضو من أعضائه سجل أخلاقي يدون سيرته منذ كان في المدرسة تلميذا ، حتى نهاية نشاطه السياسي • يوم يتحلى الحزب بالجرأة الكافية التي تجعله يستند في انتقاء أعضائه الى نوع الرجال لا الى عـددهم • ويوم تتألف الاحزاب من رجال يؤمنون حقا ، بحق الانسان ، كل انسان ، بان يعيش مكرما ، حرا ، موفور الرزق والعمل ، متمتعا بكل ما يتمتع به غيره من المواطنين من اسباب النجاح والتقدم • اذ ذاك تتمتع البلاد ، بالفعل لا بالقول ، بنظام ديموقراطي صحيح يكفل لها الهناءة والرفاهية والعدل والقوة • فما الصعوبة بوضع البرامج الجميلة ، بل الصعوبة كـل الصعوبة في تطبيقها • فالسياسي الفاسد يصبح كل برنامج بين يديه فاسدا • أما السياسي الذي يتمتع بالخلق والتجربة فكل برنامج ينقلب بين يديه الى شيء صالح مفيد يعم الناس خيره •

وما التسميات والشعارات هي كـل شيء في مواطن الحـكم والسياسة •• فلكم من «عقائدي» ظهر أمام المحك أعرق رجعية من كل رجعي • ولكم من رجعي في المنشأ والظاهر ، بدا في الحكم ، أصدق

انسانية واوسع عقلية واقرب الى المشاركة الصحيحة والمساواة الصادقة والعدل المطلق من محترفي العقائد وارابها .

★ ★ ★

أما النظام الذي أريده لبلادي فهو النظام البرلماني الديموقراطي المطعّم بنظريات الاشتراكية العلمية المتطورة ، القائمة على أحدث مابلغت اليه تجاربها في العالمين ، الشرقي والغربي (البلادالاسكندنافيةمثلا ..). فهذان العالمان في تطور مستمر ، يقرّب ما بينهما ، ويتجه بهما الى التلاقي على صعيد انساني أكثر واقعية واسهل تطبيقا ، وأقل تطرفا وخيالا .

أما الاقطار العربية المتخلفة فأريد لها ما أريد للاقطار العربية المتطورة . لكني اعيذها من الطفرة الهوجاء ، ففي الطفرة أخطار قد لا تنكشف لاول وهلة ، لعيون المتحمسين الغلاة من شبابنا . وقليل من التأني في تطورها الحازم الجدّي العاقل ، لا يضر ، بل فيه كل الخير .. الى مثل هذا ينبغي ان نوجه اقلامنا واصواتنا ، وعوننا الدائب .

★ ★ ★

وعما قريب ، في وقت أقصر مما يبلغه خيال المتفائلين ، ستتحد أقطارنا العربية ، في جميع أمصارها ، في عالم عربي واحد حر متطور منيع .. تلك سنة من سنن التطور الحتمي . يسير نحوها العالم العربي بخطى واسعة ، ولو دعت الظواهر الى شيء من التشاؤم .. فكل عملية كيميائية جامعة ، وكل تفاعل منتج خلاق لا بد له في مخاضه من غليان وحرارة وغيوم ، وبعد ذلك كله يطل المركّب الموحّد في أبدع كيانه وأروع انسجامه .

نص الكلمة التي القاهـا وزير التعاون الالمـاني السيد والتر شيل في دار الحكومة، في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٣ بمناسبة اعـلان البلاغ المشترك حول التنفيذ المشترك لسد الفرات .

سيدي الرئيس ، سادتي الوزراء ، سادتي :

شاهدت مع من شاهد الامكانات الهائلة التي يحققها هذا المشروع الضخم وما يتضمنه من زيادة في الانتاج وما يرتقب منه من تحسين في النواحي الاجتماعية وما ينتج عنه من قوى كهربائية سيكون لهـا اثرها الكبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

لقد وضعنا اليوم اتفاقا نحققه على قدم المساواة بين بلدينا ، حققناه بين بلدين تربطهما منذ اقدم العصور عواطف صميمية متبادلة .

وسنقوم بتحقيقه مشتركا مع كل التمنيات والآمال التي نرتقب من ورائـــه .

لقد اخذنا على عاتقنا ان نسهم في تحقيق هذا المشروع ، واني اعتقد ان هذه الوسيلة هي خير الوسائل التي تعمل على تخفيض التوتر الذي

يسود العالم ، أو التوتر الذي يسود بين الدول المصنعة والدول التي هي اقل صناعة .

واحسب ان هذه هي القاعدة الصحيحة في سبيل احلال السلام بين العالـم .

● وقـع الاتفاقية عن الجمهورية العربية السوريـة الدكتور عزة الطرابلسي وزير الاقتصاد والسيد خليل كلاس وزير المالية ووقعها عن جمهورية المانية الاتحادية السيد جيرهارد شريدر وزير الخارجية .

شركة صنع السكر والمنتجات الزراعية

المساهمة المغفلة بدمشق

- برأسمال قدره (١٥) مليون ليرة سورية مقسمة على ٧٥ الف سهم قيمة السهم ٢٠٠ ل.س مدفوعة بكاملها .
- زيد الرأسمال في عام ١٩٥٩ بنسبة ١٠ بالمائة فبلغ الرأسمال اليوم ١٦,٥٠٠,٠٠٠ ليرة سورية مقسمة على ٨٢٥٠٠ سهم .

المكاتب :

دمشق : بناية ملا وماضي

هاتف : ١٤٤٩٠ ــ ١٤٤٩١

المعامل :

حمص : طريق الرستن

هاتف : ١١٦٠ ــ ١١٦١

انتاج الشركة

- السكر الناعم المصنوع من الشوندر .
- السكر المقطع .
- الزيوت النباتية .
- السمن النباتي .
- الصابون .
- الكحول بانواعها .
- تكرير السكر الأحمر .

رحلات منتظمة

في ربوع الشرق الأوسط

بطائرات دي بي ٦ ب المجهزة بالرادار

شركة الطيران العربية السورية

من دمشق إلى أوروبا

اثينا - روما - استنبول

فينا - ميونيخ - فرانكفورت

من دمشق إلى

تدمر	دير الزور
حلب	دير الزور
اللاذقية	حلب
حلب	قامشلي

الخليج العربي

كويت

كويت - ظهران - دوحة

ظهران - دوحة - شارجة

الكتب التي صدرت عن دار :

الفن الحديث العالمي

عندما يجوع الاطفال ـ مجموعة قصص ـ صميم الشريف

زهرة استوائية في القطب ـ مجموعة قصص ـ عادل أبو شنب

الفن عبر التاريخ ـ قضايا فنية ـ عفيف بهنسي

الشريط الذي لا ينقطع ـ مجموعة قصص ـ ميلاد نجمة

الثوار مروا بيتنا ـ مجموعة قصص ـ عادل أبو شنب

حياة الفنان فتحي محمد ـ فنون ـ الدكتور سلمان قطاية

أرض السحر ـ رحلات ـ شفيق جبري

فنون وصناعات دمشقية ـ فنون ـ منير كيال

هل تلتقي الاحزاب ؟ ـ سياسة ـ مجموعة آراء لرجالات السياسة والفكر والاقتصاد

يصدر قريبا عن دار :

الفن الحديث العالمي

حياة الفنان عبد الوهاب ابو السعود : عادل أبو شنب

ديوان شعر للشاعر : محمد الحريري

من جعبتي (خواطر ومقالات) : ميلاد نجمة

مجموعة قصص : زكريا تامر

أطراف المذكرات : ياسين رجوح

الفن الحديث العالمي

* معارض فنية دائمة .
* طباعة ونشر .
* دعاية واعلان .
* ديكور وتعهدات تزيين .

لكافة الايضاحات والاستعلامات اتصلوا :

دمشق : ص.ب : ٢٠١ هواتف : ١٣١٤٧ - ٢٠٦٣٢
شارع بور سعيد رقم ١١٧

مطابع فتى العرب ـ دمشق : شارع الفردوس ـ هاتف ١٥٧٣٧

زنكغراف ايوبية ـ دمشق : شارع بور سعيد ـ هاتف ٢٥٢٥١

ملتزم الطبع والنشر
الفن الحديث العالمي

ثمن النسخة : ١٥٠ ق.س.ل. أو ما يعادلها

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 073578799